النفط

و

السيطرة

دور النفط في التطور الرأسمالي الراهن على الصعيد الدولي

أبو الحسن بني صدر

أول رئيس إيراني منتخب بعد الثورة الإيرانية

النفط

و

السيطرة

دور النفط في التطور الرأسمالي الراهن على الصعيد الدولي

أبو الحسن بني صدر

أول رئيس إيراني منتخب بعد الثورة الإيرانية

الطبعة الأولى: ١٩٨٠

مقـــــدمـــــة ٦
مقدمـــــــة ١٢
الطبعـــــــة الفارســـــية ١٢
هوامش ومصـــــــــادر المقدمـــة ٢٨
دور النـــــفـــط ٣٦
١- في الاقتـــــــصاد الإيرانـــــي ٣٦
٢- في الاقتـــــــصاديات الصنـــــاعية ٣٦
الفصـــــل الاول ٣٧
دورالنفـــــط ٣٧
في الاقتصاد الإيراني ٣٧
النفط والنمو الاقتصادى الايراني ٣٩
نسبة الحاجة إلى النفط في إنتاج وحدة واحدة من السلع (١) ٤٢
-١-أي قطاع ينمو في الاقتصاد الإيراني؟ ٤٤
إيران في بداية الخطة الخمسية الخامسة ٥٤
أولاً: القروض الخارجية للبلاد ٥٤
ثانياً: الواردات ٥٥
ثالثاً: دور النقد في عملية تصدير الرساميل ٥٧
حول الاتفاقية الجديدة ٥٨
أولا: حول ادارة صناعة النفط: ٥٩
ثانياً: حول القابليات الفنية وادارة الانتاج والطاقة البشرية الماهرة: ٦٠
ثالثا: التسويق ٦٠
را بعاً: مستوى الانتاج ٦٢
خامساً: حول الاستثمارات ٦٣
سادساً: أسعار المنتجات النفطية ٦٤
موقع النفط في مستقبل الاقتصاد الإيراني ٦٦
والاقتصاد العالمي ٦٦
أولا: موقع النفط ق الاقتصاد الايرانى: ٦٦
هـوامش و مصـــــــادر ٧١
الفصل الأول من القسم الأول ٧١
الفصـــــل الثـــــاني ٧٣
دورالنفط في ٧٣
الاقتصاديات الصناعية ٧٣
نمو الاقتصاديات الصناعية بلغة الأرقام ٧٣

ثالثاً: انتاج السلع غير الضرورية والضارة بالبشرية والطبيعة ٨٢
مجالات مساهمة النفط في نشاطات ٨٦
الاقتصاديات الصناعية ٨٦
أولا: النفط باعتباره طاقة في خدمة تطور الاقتصاد الصناعي ٨٧
ثانياً: النفط مادة أولية لا نظير لها ٨٩
تكوين رأس المال و استقطابه ٩١
أولاً: تكون رأس المال ومفهومه في الاقتصاديات الصناعية وغير الصناعية ٩١
ثانياً: عملية تحول النفط الى رأسمال، وكيفية استخدامه في الاقتصاديات المسيطرة والتابعة. ٩٥
تأثير الرساميل في عملية توجيه الاقتصاديات المهيمنة والتابعة. ٩٧
هوامش و مصادر ١٠١
الفصل الثاني من القسم الأول ١٠١
القسم االثاني ١٠٦
وهم الأسعار النفطية ١٠٦
أولا: لماذا ظلت أسعار النفط حتى عام ١٩٧٠ منخفضة؟ ١٠٨
ثانياً: سلاح رفع أسعار النفط ١٠٩
هوامش ومصادر ١١٩
الفصل الأول من القسم الثاني ١١٩
الفصل الثاني ١٢٣
إعادة تدوير ١٢٣
العائدات النفطية ١٢٣
إعادة التدوير المباشر للعائدات النفطية ١٢٤
٢- الهبات والسرقات: ١٢٨
٣- المساعدات والقروض: ١٢٩
٤- عدم عودة العملات الاجنبية، اسعار الصادرات، وهرب الرساميل: ١٣٠
٦- زيادة احتياطات العملات الاجنبية: ١٣٢
إعادة التدوير غير المباشرة للعائدات النفطية ١٣٣
١-استيراد السلع والخدمات: ١٣٣
٢- تعويض لصالح توسع سوق الاقتصاد الاميركى: ١٣٤
-٣شراء الاسلحة: ١٣٥
٤ ـ حفظ الأمن: ١٣٥
٥- مصاريف آخرى: ١٣٥
الخلاصة ١٣٧
العلاقة بين تطور الاقتصاديات الصناعية ١٣٩
و تتبيع الاقتصاد الايرانى ١٣٩
الخطة الخامسة: مرآة لأهداف الشركات المتعددة الجنسية ١٤٣
١- ازدياد حجم الاستيرادات و تحديد نوعيتها: ١٤٤
٢-الاستيراد كمحور اساسى للفعاليات الاقتصادية: ١٤٥
٣- القضاء على استقلالية الاقتصاد وإلغاء امكانيات وأرضية العودة لاقتصاد مستقل ١٤٦
فقدان كل سيطرة على رأس المال والادارة والسوق والتكنولوجيا وخاصة على النظام الاقتصادى وتوجيهه: ١٤٩

٥-تكريس تبعية بلدان العالم للشركات المتعددة الجنسية ووطنها الأم ١٥٢
هـوامش ومصـادر الخلاصـــة ١٥٤
المـــلاحـــق الإحصـــائية ١٥٧
فـــــــهرس الكتـــــــــــاب ١٨٢

مقـــــدمـــــة
الطبعـــــــة العـــــربيـــــــة*

هذا الكتاب الذي يقدم الآن للقارئ العربي، أردت منه أن يكون محاولة لدراسة جانب هام من جوانب علاقات التبعية التي تربط بلداننا التابعة بالبلدان المهيمنة. وقد تناولت قضية النفط في إيران لتكون نموذجا لحالة أشمل، إذ إن معظم الدول المصدرة للنفط تمر بظروف مشابهة للظرف الإيراني. إنها تمر عموما بنفس الدورة الاقتصادية التي دمرت وتدمر كيان اقتصادنا الوطني: ننتج النفط، نبيعه، نحصل على عائدات مالية، نستخدم العائدات في استيراد السلع الأجنبية. وخلال هذه العملية نقضي شيئا فشيئا على إمكانيات تطوير الإنتاج المحلي والاقتصاد الوطني عموما، ونكرس اعتمادنا على العائدات النفطية كمصدر أساسي لمعيشة البلاد واستمرار حياتها الاقتصادية.

إن جزءا من العائدات ينفق كرواتب وأجور، وهو يلعب دورا في تضخيم الجهاز البيروقراطي. إن الانفاق على الجهاز الإداري وعلى المشاريع غير المنتجة يزيد من القوة الشرائية، والقدرة الشرائية تحتاج مزيدا من الاستيراد، والمزيد من الاستيراد يحتاج زيادة إنتاج النفط وتصديره.

إن علاقات التبعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تخلق باستمرار حاجات جديدة، نحتاج من أجل الحصول عليها واستيرادها إلى زيادة إنتاجنا النفطي، فيكون الطريق الوحيد لذلك هو عصر آبارنا إلى النهاية. ومن شأن هذه الدورة أن تستمر إلى أن تجف آبارنا، وينتهي عصر النفط الذي دمّر خلاله كل شيء آخر بسبب الاعتماد الكلي على الإنتاج النفطي.

***

عندما انتصرت الثورة ورجعت إلى إيران، حصلت على أرقام جديدة حول إنتاج النفط والاقتصاد الإيراني عموما، وفي الواقع أن هذه الأرقام تكمل الأرقام والإحصائيات المعروضة في الكتاب الحالي وتؤكدها.

إن الدورة الاقتصادية المشار إليها قادت بلادنا نحو تدهور مستمر، ولم ينفعنا في ذلك لا زيادة الإنتاج ولا العائدات الضخمة التي درها علينا ارتفاع الأسعار في أوائل السبعينات. فقبل ارتفاع الأسعار كانت إيران تحتاج إلى حوالي ٤٠٠ ــ ٥٠٠ مليون دولار من القروض لتغطية العجز السنوي في الميزانية.

---

* حوار دار بين المؤلف والمترجم، وقد طلب المؤلف اعتبار حديثه مقدمة للطبعة العربية للكتاب.

أما في العام الأخير من عمر النظام الشاهنشاهي فقد وصل العجز في الميزانية إلى ١٥ مليار دولار، ولو استمر النظام لكان يقودنا نحو الخراب التام والإفلاس.

ولعل من المفيد أن أشير إلى كيفية معالجتنا لقضية النفط. لقد عملت من الأيام الأولى لانتصار الثورة من أجل تخفيض الإنتاج النفطي. ولمعرفة أهمية ذلك الأمر يجدر القول بأن النظام السابق كان يستخرج حوالي ٥/٥ ــ ٦ ملايين برميل يوميا ليحصل على دخل سنوي يبلغ حوالي ٢٢ مليار دولار. إن الشاه كان يعصر آبارنا النفطية دون شعور بالمسؤولية إزاء الأجيال القادمة، وكانت سياسته تهدد احتياطنا بالنفاد حوالي عام ١٩٩٥.

أما نحن فننتج الآن مليونين ونصف المليون برميل يوميا، لكننا نحصل بذلك على حوالي ٢٤ مليار دولار سنويا. إن هذه السياسة كفيلة بتمديد عمر آبارنا النفطية ٤٠ سنة أخرى، أي إن جيلا آخر على الأقل سيستفيد من ثروتنا النفطية.

والواقع أن العائدات التي نحصل عليها من إنتاج ٢/٥ مليون برميل تفي بحاجاتنا، بل ولا نستطيع أن ننفق جميعها أيضا، والأمر سيتغير أكثر عندما يعاد النظر بالنظام الاقتصادي ككل، وخاصة من ناحية الاستيرادات واستهلاك السلع الأجنبية غير المفيدة.

إن بلدا مثل السعودية ينتج يوميا ٩ ملايين برميل يوميا، وفيما يبلغ عدد سكان السعودية حوالي سدس سكان إيران فماذا تفعل السعودية بعائداتها الضخمة؟ إن تلك العائدات تصبح جزءا من الاقتصاد الاستعماري المهيمن، وتستخدم لتقوية مركز الدولار وسيادة الولايات المتحدة للعالم.

***

أما حول الأسعار فكان رأيي دائما هو أننا يجب أن لا نحصر أنفسنا في إطار معين. ففي السوق الحرة يمكننا بيع نفطنا بأسعار وشروط أفضل من أسعار وشروط (الأوبك)، إذ يمكننا بيع البرميل الواحد بـ (٤٤ ــ ٤٦) دولارا بينما السعر الرسمي للأوبيك هو ٢٣ دولارا.

قيل لنا إنكم إذا واصلتم بيع النفط في السوق الحرة فإن ذلك تترتب عليه نتائج خطيرة، منها تعريض العالم لمخاطر التضخم و... ولكن المتابع المنصف يرى أن سياسات الدول الاستعمارية هي المسؤولة عن التضخم، وهي لا تنفك تصدر سلعها الصناعية بأسعار متزايدة في الارتفاع. إن الدول الغنية نفسها هي المسؤولة عن ارتفاع أثمان المواد النفطية في بلدانها أيضا. فهذه الدول (أميركا، أوربا الغربية، اليابان) تأخذ من ثمن اللتر الواحد للنفط حوالي ٥٥ ــ ٧٠ بالمائة كضرائب مختلفة. فلماذا لا تكف هذه

---

* أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩

الدول عن فرض تلك الضرائب، بينما تطلب منا أن نبيع نفطنا رخيصا حرصا على سلامة اقتصادياتها هي؟ إن هدف الدعاية الغربية في هذا المجال هو إقناع المستهلك الأوربي بأن سياسة الأسعار من قبل الدول المصدرة هي السبب وراء ارتفاع أسعار المنتجات النفطية وارتفاع نسبة التضخم. إن الغرب يطرح علاجا لأزمته يكون على حسابنا نحن.

والواقع أن البلدان الغنية وشركاتها النفطية لا تكتفي بالاستحواذ على الجزء الأكبر من أثمان النفط، بل إنها تتحكم بالأموال التي نستلمها نحن كعائدات. إن معظم رأس المال الناتج عن بيع النفط يضاف إلى رساميل تلك البلدان ويدمج في اقتصادياتها، في الوقت الذي تحتاج فيه بلادنا إلى تلك الرساميل لكي تستخدمها في تطوير اقتصادها الوطني.

ومن الضروري أن تتفق دول الأوبك على تخطيط سياسة نفطية مشتركة وبعيدة المدى، تستهدف جعل النفط تابعا لبرامج التنمية الاقتصادية المستقلة وفي خدمتها. إن هذه البرامج يجب أن تضمن لبلداننا إمكانية الاستغناء عن تصدير النفط بعد فترة من الزمن، وخلال هذه الفترة يجب أن نطور صناعاتنا وزراعاتنا، بل وأن نبحث عن مصادر أخرى للطاقة بحيث لا نضطر للارتهان لآخرين بسبب حاجتنا للطاقة في المستقبل، عندما تجف الآبار النفطية.

****

إن هذا الكتاب يلفت نظر القراء إلى مسائل أخرى أيضا. منها: إن مسألة النفط ليست مسألة اقتصادية مجردة، بل إن لها أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية. كانت الأوساط الاستعمارية تؤكد بأن النفط يجب أن يبقى بمنأى عن الصراعات السياسية، وتدين استخدام النفط سلاحا سياسيا، ولكننا رأينا بوضوح بطلان هذا الادعاء. ففي الموقف الأميركي الأخير ضد إيران (وقف شراء النفط وتجميد الأرصدة الإيرانية في أميركا) دليل ساطع على أن شؤون النفط مرتبطة بالسياسة بشكل لا ينفصم.

ثم كيف يمكن الحديث عن فصل النفط عن السياسة، ونحن نشتري أسلحتنا بأموال النفط، والسلطة الاستبدادية للشاه كانت تعتمد في بقائها على النفط، والدور الرجعي للنظام السابق في المنطقة كان يعتمد على أموال النفط؟. وغني عن القول إن الأنظمة المشابهة للنظام الشاهنشاهي في المنطقة، تعتمد هي الأخرى في بقائها على مصدر النفط.

وفي البلدان الاستعمارية أيضا يلعب النفط والعلاقة مع الدول النفطية دورا سياسيا كبيرا. فعندما تجري انتخابات الرئاسة في فرنسا مثلا، ينشر فجأة خبر يقول إن السعودية قررت أن تزيد حجم استيراداتها من فرنسا، أو إنها قررت بيع النفط بشروط أفضل، إن أخبارا ومواقف كهذه استخدمت في المعركة الانتخابية لتجعل العامل الفرنسي أو البريطاني أو الإيطالي يعتقد أن مفتاح حل الأزمة الاقتصادية يكمن

في نجاح مرشح معين وإن ازدهارا اقتصاديا سيتحقق لبلاده بسبب دعم دول النفط لمرشح معين. وبالعكس إذا فاز مرشح أو حزب معين فإن الدول النفطية قد تخفف استيراداتها، بل وقد تقطع النفط... وهكذا يتم اللعب بورق الدول النفطية في سوق الانتخابات والحياة السياسية في الغرب.

إن النفط هو أهم مرتكزات النظام المصرفي العالمي أيضا، هذا النظام الذي يلعب دورا كبيرا في تكريس علاقات التبعية، وفي عملية تجميع الثروة في طرف، والفقر في طرف. كما إنه لا يخفي دور أصحاب المصارف العالمية في إنشاء إسرائيل ودعمها وحمايتها.

فإذا كان النفط يلعب دورا بهذه الأهمية، فلماذا لا نسيطر نحن على شؤونه ونتحكم به كسلاح فعال؟.

***

إن من الضروري اطلاع الرأي العام على جميع الحقائق المتعلقة بالنفط وشؤونه. إن الكتاب الحالي أصبح يساهم في توضيح دور النفط في الاقتصاد الإيراني، وهو بذلك ساهم في فضح النظام الشاهنشاهي وإعطاء سلاح للجماهير لتناضل به ضده.

وإنني أرجو أن تسهم ترجمته العربية في إيضاح دور النفط في البلدان المصدرة بوجه عام ودوره ضمن علاقات التبعية التي تربط بلداننا بالاقتصاديات المهيمنة بوجه خاص. فإذا فعل ذلك فإنه سيساهم في كشف سياسات الأنظمة المعتمدة على النفط، والتي لا تختلف في الجوهر عن النظام الشاهنشاهي البائد. وإذا تم وعي هذه الحقائق واستيعابها فإن النضال الشعبي كفيل بإنهاء دور هذه الأنظمة، لتحل محلها أنظمة وطنية يكون في ظلها للنفط دور آخر يختلف عن دوره الحالي تماما.

إن الأمة العربية لا تواجه إسرائيل فقط، بل إنها تواجه سياسات استعمارية تعرقل مسيرتها وتطورها. إن سياسات بعض الأنظمة العربية تخدم بقاء السيطرة اللاستعمارية، لذلك فالمعركة الحقيقية للجماهير العربية هي ضد الاستعمار وضد هذه الأنظمة التابعة، فإذا انحلت هذه العقدة، وإذا تم التحرر الناجز من السيطرة الأجنبية، فإن نهاية إسرائيل ستكون أكيدة.

***

وإضافة إلى الأهمية السياسية للنفط، تجدر الإشارة إلى الدور الاجتماعي الذي يلعبه النفط في تغيير البنية الاجتماعية لبلداننا. فالاعتماد الكلي على تصدير النفط، خلق في بلداننا فئات جديدة، وسيطة وطفيلية، تعتاش على إنتاج وتصدير النفط. إن هذه الفئات تكونت في إيران، كما تكونت في العربية

السعودية والعراق ودول الخليج، مما يؤثر بقوة في التكوين الطبقي في بلداننا، وهي أحدى المسائل التي تواجه الثورة الوطنية.

وبعد أن قمنا بالثورة في إيران، لازلنا نواجه الآثار التي تركتها مسألة النفط في التركيبة الطبقية لبلادنا. فنحن لدينا مليون موظف و٦٠٠ ألف عكسري، وهؤلاء يشكلون قسما كبيرا من المجتمع، قسما غير منتج يعتمد في استمراره على عائدات النفط.

والواقع أن إدارة جهاز دولتنا لا تحتاج إلى أكثر من ٢٠٠ ألف موظف. ولعل من المفيد أن نوضح هنا بأن كل موظف في مؤسسات الدولة يعمل يوميا ما معدله ٧١ دقيقة فقط.

ولكن إذا عمل كل موظف ست ساعات يوميا فإن "سُدس" العدد الحالي من الموظفين يكفي لتسيير الجهاز الحكومي والإداري، أي يمكن الاستغناء عن خمسة من كل ستة منهم وتشغيلهم في مجالات أخرى منتجة.

إن وجود هذا الجهاز الإداري الضخم، البطيء وغير المنتج هو ناتج علاقات التبعية بين بلداننا والبلدان المهيمنة، والتي يشكل النفط مادتها الأساسية ومحورها، لذلك لا يمكن معالجة هذه المشكلة وإجراء تغيير جذري في جهازها الإداري وفي البنى الاجتماعية عموما دون تغيير تلك العلاقات أساسا، بما يضمن الاستفادة من الإمكانيات الزائدة عن العمل الإداري في مجالات اقتصادية منتجة.

إن هذه الفئات الطفيلية فئات غير منتجة، لكنها تستهلك بشكل جنوني وهي باعتمادها على عائدات النفط المتزايدة تشكل عامل ضغط وتشجع على زيادة الاستيرادات التي هي وجه آخر من أوجه التبعية.

فإذا ظل التكوين الاجتماعي في بلادنا كما هو، وظل الاعتماد الأساسي على النفط، فماذا يحدث بعد أن تجف آبارنا؟... مجتمع مشوه سيواجه جوعا حقيقيا.

***

إن النفط بما هو عليه في بلداننا، يلعب دورا كبيرا في الميدان الثقافي، بل وعلى المستوى الحضاري الأكثر شمولا.

لماذا خضعنا لسيطرة الغرب العلمية الثقافية؟ لما ذا عجزنا عن الإبداع والصمود... وأصبحنا متلقين ومقلدين فاشلين؟. لماذا؟

لأن لدينا النفط! نبيعه، ونحصل على المال لنستورد به كل شيء ونستهلك. وكما يعتاد شخص على الترياق أو الهيروبين فيعيش لاهيا ناسيا دنياه، نحن أيضا نعيش يومنا، نعطل أدمغتنا ولا نعطيها فرصة الإبداع. فلكي يتطور الدماغ ويبدع يحتاج إلى عمل وممارسة، إلى نشاط معين. أما بيع النفط والاستيراد فلا يحتاج للتفكير ولا تشغيل الدماغ!

إن تنظر حولنا فقط، فسترى أن موجودات هذه الغرفة، كلها مستوردة، جاهزة، فماذا فعلنا نحن من أجل الحصول عليها غير دفع عائدات النفط؟... وبماذا فكرنا نحن من أجل الحصول عليها؟

نحن لسنا فقط أسرى تقليد الغرب، أي إن المشكلة ليست فقط في أخذنا بحضارة الغرب وقيمها وأشياء عديدة ربما لا نفهمها، بل نحن ابتلينا بوضع عطّل تفكيرنا ودماغنا وقتل فينا روح الإبداع والإنتاج، إن العلاقات الإنتاجية التي هي حصيلة اعتمادنا على النفط هي التي حصرت مجال تفكيرنا وكرّست اللامساواة في كل مجال.

أما البلدان الغنية، فهي لا تكتفي باستخدام النفط كمادة للاستهلاك بل إنها تستخدمه في مئات الصناعات والمجالات، ويعمل في هذه المجالات آلاف وآلاف من الأيدي والأدمغة.

إن من شروط النضال ضد التغرب والتبعية هو أن نبني اقتصادا مستقلا يطور قدراتنا المبدعة وفكرنا المستقل، ويوفر عملا نشطا لأيادينا وأدمغتنا، وهذا يتم من خلال دمج النفط في اقتصادنا الوطني وفي إنتاج السلع التي تلبي حاجات أساسية ومفيدة لا حاجات مصطنعة وكمالية.

إن التبعية فتحت أبواب بلادنا أمام منتجات وبدع الغرب، وعمقت اغترابنا وحالة اللامساواة التي نعاني منها. إن بلداننا قادرة على معالجة هذا الوضع من خلال عملية تغيير شاملة، عملية تغيير تشمل البنى الاجتماعية الاقتصادية وتستهدف أصلا تطوير صناعتها المستقلة وزراعتها اعتمادا على النفس بالدرجة الأساسية.

إن كوريا الديمقراطية تجني الآن من كل هكتار من الأرض ٢٥ طنا من الرز... لماذا لا نستطيع نحن ذلك؟

إن كوريا خرجت من الحرب الأهلية واقتصادها مدمّر ومدنها خرائب، ولم يساعدها أحد مساعدة جدية وحاسمة، لكن ذلك الشعب الدؤوب جاهد اعتمادا على نفسه فبنى صناعة قوية واقتصادا مزدهرا مستقلا، حيث أصبحت صناعتها واحدة من أكثر الصناعات رقيا من أسيا.

****

إن طموحي من خلال هذا الكتاب، هو أن يساعد في عملية التغيير الشاملة التي تحتاجها بلداننا الإسلامية، عملية التحرر الناجز من علاقات التبعية، لتستطيع بلداننا أن تقف على قدميها مستقلة في هذا العالم المتصارع، وتلعب دورا كبيرا في تقدم العالم وتقدم البشرية بشارة عهد جديد.

أرجو من القارئ العربي الذي يطلع على هذا الكتاب، إن ينظر إليه ككتاب نضالي، يطمح لأن يصبح سلاحا سياسيا، فإذا اقتنع بأن ما نقوله صحيح، فيجب أن يتوجه نحو النضال من أجل إلغاء علاقات التبعية التي تربط بلداننا المضطهدة بالقوى العالمية المهيمنة، ومن أجل بناء عالم جديد.

مقدمـــــــة

الطبعـــــــة الفارســـــية

عرف الإيرانيون القدامى النفط، إذ كان يوجد في خوزستان والقفقاس آبار للنفط (١) استخدم في الحرب وكوقود ولأغراض طبية وكذلك في أعمال البناء وأعمال اقتصادية أخرى، ومما يدل على تزايد أهمية النفط في الاقتصاد الإيراني القديم: المنتجات الصناعية في المراحل المختلفة من التاريخ الإيراني وخاصة المنتجات المصدرة (٢)، وقول هيرودوتس بأن الإيرانيين اهتموا كثيرا بالنفط، وكذلك تقدم علم الكيمياء ودوره في هذه البقعة من العالم (٣)، وأخيرا المؤلفات القديمة حول الصناعة وعوامل تقدمها (٤).

ولو لم يرافق عصر "الثورة النفطية" انحطاط في الحضارة الإيرانية، لكانت إيران اليوم قوة اقتصادية كبيرة في العالم. أما في عصر (الثورة النفطية) فقد ابتليت إيران "بالذهب الأسود". منذ ٧٥ سنة أي قبل انحدار إيران نحو مهاوي الانحطاط، كانت هناك حاجتان: الأولى كانت حاجة الفئات الحاكمة لموارد ثابتة والتي بدونها لم يكن باستطاعتها الحفاظ على سلطتها وإشباع ثرواتها ورغباتها، والثانية كانت حاجة الدول الصناعية للمواد الأولية. فتداخلت الحاجتان ومصالح أصحابهما وأدى ذلك إلى تقديم سلسلة من الامتيازات للدولتين المهيمنتين على إيران وهما روسيا وبريطانيا (٥)، حيث دخل (رجالات) الدولة في سباق من أجل عرض ايران في سوق المزايدات، و تهافتوا على الأجانب لاعطائهم امتيازات سلب ثروات البلاد (٦). ومن جملة هذه الامتيازات كان امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه. ففي سنة ١٩٠١ م صدر القرار التالي:

»احتراماً لعلاقات الصداقة الوثيقة بين الدولتين البريطانية والايرانية جرت الموافقة على السماح للمهندس وليام ناكس دارسي و شركائه وصحبه وأولاده وأحفاده وورثته الشرعيين ولمدة ٦٠ عاماً، بحفر الآبار والقنوات وشق الأراضي والأعمال الترابية بأي عمق يريده المهندس دارسى في أراضي الدولة الشاهنشاهية. إن حق استغلال جميع المعادن والثروات الموجودة في باطن الأرض بدون استثناء وبأنواعها المختلفة يعود الى المهندس دارسي والاشخاص المذكورين».

وبهذه الأسطر المختصرة، تطورت عملية تحويل الثروة الايرانية الى الغرب وعملية نهب بلادنا وابتلاعها.

وفي عام ١٩٢١ حدث انقلاب في إيران أدى إلى إنهاء حكم القاجاريين و مجيء رضاخان الى الحكم ثم تتويجه شاهنشاهاً. الغى رضاشاه فى ١٩٣٢ امتياز دارسى، لكن وزير المالية (تقي زاده) الذى أصدر القرار كان يعلم بأن قرار الالغاء يشكل تمهيدا لتمديد الامتياز وكان مطلعاً على مقدمات المسألة عندما كان سفيرا لايران في بريطانيا (٧).

وقبل اعطاء صفة الشرعية لقانون التمديد، طلبت بريطانيا من "عصبة الأمم" التدخل في الموضوع فتدخلت العصبة وأعطت الحق (كالعادة) للطرف الأقوى (٨) وهكذا حددت الامتيازات لمدة ٦٠ سنة.

جرى ذلك التحديد في عهد تطور الاقتصاد الصناعي وازدياد أهمية النفط ضمن ذلك الحقل الاقتصادي. وكان على السلطة في ذلك الحين أن تسيطر على موارد النفط واستغلالها في خططها لتطوير الاقتصاد

الصناعي وإعطاء الأولوية لهذا النوع من الاقتصاد. ولكن مع الأسف الشديد، أصبح النفط عاملا لتخريب أسس الاقتصاد الوطني الإيراني وأصبحت إيران في موقع لا تتمكن فيه من اتخاذ اية خطوة للحفاظ على إعطاء ثروتهم للأجانب.

ولدى اقتراب الحرب العالمية الثانية، اتفقت دول الحلفاء (بريطانيا، اميركا، روسيا) حول موضوع احتلال ايران. كان الحكام مسرورين لاتفاق دولتين رأسماليتين ودولة اشتراكية في أمر ادارتهم لايران. ولم تكد ايران تخلص من ظلام استبداد رضاخان حتى دخلت في غياهب ظلام عهد آخر. إن مؤيدي سياسة التوازن الايجابي، أي الأجنحة المختلفة في الطبقة الحاكمة، قد اعلنوا، بسكوتهم، موافقتهم على احتلال ايران و بدأوا باستعداداتهم لتسهيل السلطة المباشرة للأجانب في البلاد. أما الشعب فقد خرج للشوارع هاتفاً بحقه: نريد ايران مستقلة لا ترضخ للاحتلال.

وجد هذا النداء صداه في ايران و العالم بينما كانت خطة احتلال ايران قد وضعت سرا. إن مقاومة الايرانيين الموحدة ومجرى الأحداث العالمية أديا إلى عدم تنفيذ القرار الثلاثي (٩).

عبرت أميركا على لسان وزيرها هارولد آيك عن ظمأها الشديد للنفط (١٠)، إذ قال: (تحولت الولايات المتحدة الأميركية من دولة مصدرة للنفط الى دولة مستوردة، يجب على رساميل الأمبراطورية النفطية أن تتجه نحو الشرق الأوسط والخليج الفارسي والدول المجاورة: العراق والعربية السعودية والكويت والبحرين وعند الحاجة الى أفغانستان. وإذا كان تطورنا مرهوناً بالنفط فيجب علينا أن نتجه نحو النفط أينما كان).

في تلك الفترة كانت هنالك قوتان عظيمتان فقط، كانتا تقاومان القوة الثالثة التى بدأت بالظهور مطالبة بحصتها في الغنائم (١١). إن المجاميع السياسية المرتبطة بالفئة الحاكمة، وكذلك قوتين متنافستين خارج الفئة الحاكمة (أي حزب تودة والماسونيين) كانوا يعترفون رسميا بمصالح القوتين العظيمتين في ايران (بريطانيا وروسيا)، حيث اعترف حزب تودة رسميا بمصالح بريطانيا في الجنوب وطالب بتأمين نفس المصالح للروس في شمال البلاد. أما المجاميع السياسية الممثلة للطبقات المضطهدة والمستغلة بقيادة مصدق فقد كانت تريد استغلال الأوضاع الاستثنائية السائدة بعد الحرب العالمية الثانية لتأمين استقلال ايران وتحرير الجماهير المضطهدة والمغلوبة على أمرها من أخطبوط الحكام.

تقدم مصدق في ١٩٤٥ بمشروع قانون الى مجلس النواب لمنع اعطاء امتياز استغلال الثروات الطبيعية في البلاد، لكنه تعرض لاتهامات حزب توده. ومنذ ذلك الحين بدأ ممثلو القوتين المتنفذتين في ايران محاولاتهم لاظهار مصدق وكأنه عميل للقوة الثالثة (أميركا) (١٢). وحسب أقوال حزب توده كان مصدق ممثلاً (للبرجوازية الوطنية) أيضاً. بينما كان حزب توده نفسه ولا يزال مدافعاً عن سياسة التوازن الايجابي لصالح الروس، ولذلك كان يتفق مع مصالح الفئة الحاكمة. وقد أعلن بأن شعار الاستقلال هو شعار البرجوازية الوطنية وان مصدق بصفته ممثلا لهذه الطبقة يتبع سياسة التنافس والتعاون مع

الاستعمار، وانه يطبق سياسة التوازن السلبي. ولم يستطع حزب توده ادراك حقيقة ان (البرجوازية) لا يمكنها الدفاع عن سياسة التوازن السلبي.

وفي الواقع هنالك مفهومان مختلفان ومتعارضان للاستقلال: الاستقلال على أساس التوازن الإيجابي وهو شعار الطبقات الحاكمة في الدول التابعة، والاستقلال على أساس التوازن السلبي الذي هو شعار الفئات المحكومة.

ان الاستقلال بمفهومه الأول عبارة عن ايجاد توازن القوى مع الدول الخارجية حسب مصلحة المجموعات الحاكمة. ان هذا النوع من توازن القوى يعطي المجموعات الحاكمة امكانية المحافظة على علاقاتها الآلية مع المجاميع الحاكمة في الدول الأخرى، والمحافظة على مواقعها في الداخل أمام الطبقات المحكومة وكذلك موقعها تجاه الخارج أيضا.

أما الاستقلال على أساس التوازن السلبي فهو عبارة عن الغاء جميع علاقات التبعية للقوى الخارجية، تلك العلاقات التي هي بشكل ما استمرار لسيطرة الكتلة الحاكمة أيضاً. وهكذا فان شعار الاستقلال على أساس التوازن السلبي لم يكن ولا يمكن أن يكون شعار المجموعات الحاكمة، بل هو عبارة عن محاولة تحديد تمييز الطبقات المحكومة عن الفئات الحاكمة (١٣).

هكذا نرى ان مختلف مؤيدي سياسة التوازن الإيجابي ممثلي الكتل الحاكمة وافقوا على مختلف اشكال علاقات التبعية مع القوى الأجنبية المسيطرة، وكانوا في صراع مع مصدق كممثل لجزء من المستضعفين والمعذبين في الأرض، أي للشعب الايراني المحروم. وقد تصرفوا مع الأسف تماماً كالفئات الحاكمة التي ادّعت اخلاصها لقضايا المحرومين بينما سحقوا حقوقهم في الواقع.

اصبحت ايران بعد الحرب ميداناً لصراع القوى المختلفة. فمن جهة جرى صراع تنافسي بين عملاء القوى الخارجية أنفسهم ومن جهة اخرى بين الشعب (عبر القوى المؤيدة للاستقلال على أساس التوازن السلبي) والقوى الخارجية. ولكي نشرح موقع النفط في هذه الصراعات ننقل المقابلة التالية التي جرت في تلك الآونة بين خليل ملكى ووزير خارجية بريطانيا بيفين .(14) Bevin

ماذا تريدون منا؟ لماذا لا تسمحون لشعب بلدنا بالعيش بهدوء كما يريد؟ لماذا تساندون العصابات الظالمة والفاسدة؟ لماذا لا تسمحون بتشكيل حكومة وطنية ومخلصة ولماذا ولماذا....؟ ماذا تريدون منا؟).

و قد أجابه بيفين بكل برودة: (النفط، النفط، النفط).

اتخذ مجلس النواب في دورته الرابعة عشرة قراراً ألزم بموجبه الحكومة باستعادة حقوق ايران المشروعة من شركات النفط. وفي أواخر الدورة الخامسة عشرة حيث شهدت ايران ارهابا شديدا من قبل عملاء القوى الأجنبية، عرض على المجلس ملحق لاتفاقية « كسى - كلشائيان »، وقد اتخذت سلفاً جميع الاجراءات لموافقة المجلس على ملحق الاتفاقية الذي قوبل بمعارضة أقلية صغيرة مؤيدة من الرأي العام.

لم يكن مصدق في تلك الأثناء عضواً في المجلس نظراً لعدم وجود حرية الانتخابات في الدورة الخامسة عشرة. لذلك أعلن (جندي الوطن المتقاعد) في رسالة الى المجلس معارضة الشعب*الايراني للقرار. وقد رأى حاجة الوطن لجهوده فأعلن الحرب ودخل معركة النفط.

أما الجماهير التي كافحت مراراً وانتزعت انتصارات عديدة فقد دخلت المعركة بجانب (الجندي) الحكيم من أجل تأميم صناعة النفط.

وفي ١٩٥٠ شكل المجلس لجنة خاصة للنفط برئاسة مصدق وبدأت اللجنة اعمالها (١٥). وفى نفس العام قام رزم آرا رئيس أركان الجيش بعملية شبه انقلابية واصبح رئيسا للوزراء. ولكن رغم جميع محاولات (رئيس الوزراء القوي)، رفضت لجنة النفط القرار المتخذ بالموافقة على ملحق الاتفاقية. وخشية الغاء ذلك القرار أو اتخاذ قرار بتأميم النفط من قبل المجلس فقد سحب وزير مالية رزم آرا مشروع القرار من المجلس. وبعد فترة اغتيل رئيس الوزراء رزم آرا في مسجد الشاه ثم وافق المجلس بالاجماع على مشروع قرار تأميم صناعة النفط المقدم من قبل الجبهة الوطنية والمرفق بالنص التالي (١٦):

»انطلاقاً من مصلحة الشعب الايراني، ومساهمة منا في ضمان السلام العالمي، نقترح نحن الموقعين أدناه اعلان تأميم صناعة النفط الايراني في جميع أنحاء البلاد وبدون استثناء، أي أن تصبح جميع عمليات التنقيب والاستخراج والانتاج في يد الدولة».

وتتابعت الأحداث، فقد صادق المجلس على القانون، وتمكن مصدق من إفشال مؤامرة دبرها السيد ضياء الدين الطباطبائي للاستيلاء على السلطة، وقد استلم مصدق بنفسه مهام رئاسة الوزراء وتمكن من كف أيدي شركة النفط السابقة وتخليص قسم من أراضي البلاد من أيدي الخبراء البريطانيين.

سرد مصدق فيا بعد تفاصيل هذه الاحداث التى انتهت بانقلاب ١٩٥٣. وقد نشرت رواية مصدق في كتاب مستقل ولا مجال لتكرار سردها هنا.

تركت الحكومتان الأميركية والبريطانية خلافاتهما جانباً واتفقتا على العمل المشترك. وقد قام رئيس الوزراء البريطاني بالتشاور مع سفير ايران في لندن والذي كان صديقاً له (١٧). اذ قال السفير الايراني لايدن بأن موقع الدكتور مصدق ليس قوياً كالسابق حسب رأيه. وان الأخبار التي وصلته حول اهتزاز موقع مصدق تدعو للاستبشار. ان سلطة مصدق لا ترتكز على أساس صلب وصحيح !! ويؤيد السفير موقف الحكومة البريطانية في التريث لاسقاط حكومة مصدق. ولما قال ايدن: كما يقول المثل الايراني العجلة من الشيطان ويجب علينا أن لا نستعجل، وافقه السفير الايراني على قوله موافقة تامة.

غادر ايران القناصل البريطانيون الذين طردتهم حكومة مصدق فى آوائل سنة ١٩٥٢حاملين الى حكومتهم "خبراً ساراً"، مفاده ان المظاهرات الأخيرة ضد البريطانيين كانت

---

* كتب مصدق هذه العبارة الى جانب توقيعه على الرسالة الموجهة للمجلس.

مصطنعة لدرجة كبيرة، وانه (اذا جاءت حكومة أخرى لا تحرك مشاعر الشعب ضد الأجانب كما يفعل مصدق فسوف تتغير أفكار الرأي العام بسرعة).

ثم توصلت اميركا الى هدفها وحصلت على موافقة الحكومة البريطانية باشراكها فى نهب النفط الايرانى.

وفى٢٠ شباط ١٩٥٣ اتفق دالاس و ايدن على اسقاط مصدق (١٨). ووافق الرئيس الأمريكي آنذاك آيزنهاور، على خطة المخابرات المركزية الامركية ((CIAلتدبير الانقلاب في ايران وأعطى أوامره بتنفيذ الخطة (١٩).

وباشر عملاء المخابرات المركزية الاميركية مع الشاه ومساعديه "الذين كانــوا ينصحون أعداء ايران بالتحلي بالصبر الى أن تتغير الأوضاع لصالحهم" بتنفيذ خطة "صنع الشاه" في ايران (٢٠).

كان ايدن في ليلة تنفيذ الانقلاب على ظهر سفينة في المياه اليونانية لقضاء فترة نقاهة، وقد كتب بخط يده: (نمت تلك الليلة نوماً مريحاً). وهكذا تم الانقلاب بتعاون ودعم من الحكومتين الأميركية والبريطانية وموافقة روسيا السوفياتة (وهذا أقل ما يمكن قوله) وحزب توده (الحزب الشيوعي الإيراني).

كتب ايدن فى مذكراته بانه قال للروس: ان وجود الغرب بدون النفط أمر غير ممكن، وإذا قامت الحكومة السوفياتية بعمل ما ضد الغرب فسوف تعلن بريطانيا الحرب. وحسب أقوال ايدن فقد أخذ الروس تحذيره على محمل الجد "وأثناء الاضطرابات لم يظهر الروس أية معارضة وكانوا حذرين في سلوكهم بصورة واضحة" (٢١).

يبرر حزب توده موقفه بأنه طلب السلاح من مصدق ولكن مصدق عاند ورفض اعطاءهم السلاح !!.

إن توده يقدم هذا التبرير رغم انه كانت تحت تصرفه منظمة عسكرية كبيرة وعدد من مخازن الأسلحة، في حين لم يكن تحت تصرف مصدق، كيا أكد هو بنفسه، غير ضابطين عسكريين (٢٢).

أما اليوم فان الأمور واضحة لجميع الذين يرون الواقع بعيون وعقول مفتوحة. ولو بدأت التنظيمات العسكرية التابعة لتوده بالمقاومة لكان ذلك كفيلاً بافشال الانقلاب. فاضافة الى تهديدات ايدن التى لعبت دورها، لم ير السوفيات مصلحتهم في وجود دولة مستقلة وتقدمية في جنوب جمهورياتهم الأسيوية.

في ١٩٥٤، تمت الموافقة على مشروع اتفاقية الكونسرسيوم (مجموعة شركات النفط العاملة في ايران) وذلك بالرغم من عدم رضى مستشارى حكومة الانقلاب (٢٣)، ودون تغيير حرف منه (٢٤). قال السيد بيج الذي وقع الاتفاقية نيابة عن الكونسرسيوم واصفاً الاتفاقية: «ما دامت هذه المؤسسات قابلة للاستفادة فانه ليس لمالكيها الاصليين حق الاستفادة منها» (٢٥) وحبذا لو اكتفوا بهذا القدر!.

قامت شركات النفط فى الدول الصناعية، و خاصة فى السنوات١٩٥٠ - ١٩٧٠ بانشاء علاقات متعددة الجوانب مع حكومات دولهم من جهة وبالدول المصدرة للنفط من جهة اخرى، وقد ازدادت بموجب هذه العلاقات نسبة تصدير ثروات الدول النفطية الى الدول الصناعية وعملية التنسيق بينهما وكذلك ازداد نمو الاقتصاد الصناعي. وقد أحكمت شركات النفط بقوة أكبر زمام سيطرتها على صناعة النفط، أفقياً

وعمودياً. إذ لم يتكرس فقط وجود جميع المناطق الغنية بالنفط تحت سيطرة الشركات (الاحتكار الأفقي) بل تم ضمان بقاء النفط منذ لحظة استخراجه الى عرضه في الأسواق، بأشكال مختلفة، بين أيدي تلك الشركات المتعددة الجنسيات والوظائف، (الاحتكار العمودي).

بعد قرن من استغلال النفط (١٨٥٩ - ١٩٦٠) و االجهود المبذولة للسيطرة على منابعه تمكنت (الشقيقات السبع) من الوصول الى أهدافها وأوغلت في التنافس على نهب ثروات الآخرين. لقد تمكنت الشركات السبع المتعددة الجنسيات فى سنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ من احتكار منابع النفط في الشرق الأوسط لصالح الدول الصناعية حسب الجدول التالي (الاحتكار الأفقي) (٢٦):

جدول رقم ١

توزيع امتيازات الدول الصناعية فى الشرق الاوسط ١٩٦٠

اسم الشركة	النسبة المئوية للأسهم
١- شركة النفط الوطنية الإيرانية	بريطانيا ٥٤، امريكا ٤٠، فرنسا ٦
٢- شركة نفط العراق L.P.C	بريطانيا ٤٧/٥، أميركا ٢٣/٧٥،فرنسا ٢٣/٧٥،كولبنكيان ٥

٣- شركرة نفط الخانقين	بريطانيا ١٠٠
٤- شركة النفط العربية الأمريكية (آرامكو)	امريكا ١٠٠
٥- شركة نفط قطر	بريطانيا ٤٧/٥، أميركا ٢٣/٥، فرنسا ٢٣/٥، كولبنكيان ٥
٦- منطقةأبوظبي البحرية	بريطانيا ٦٦/٦٧، فرانسه ٣٣/٣٣
٧- منقطة دبي البحرية	بريطانيا٦٦/٦٧، فرنسا ٣٣/٣٣
٨- نفط عمان والإمارات الأخرى	بريطانيا ٤٧/٥، أميركا ٢٣/٥، فرنسا٢٣/٥،كولبنكيان٥
٩- ظفار	امريكا ١٠٠
١٠- اليمن	امريكا ١٠٠
١١- شركة نفط الكويت	بريطانيا ٥٠، أميركا ٥٠
١٢- المناطق النفطية المجعولة تحت تصرف الشركات الأمريكية (الكويت)	امريكا ١٠٠
١٣- شركة نفط العربية السعودية - اليابان	العربية السعودية ٦٤، اليابان ٤٦
١٤- شركة نفط البحرين	امريكا ١٠٠
١٥- شركة النفط الإيرانية-الإيطالية	ايران ٥٠، ايطاليا ٥٠
١٦- شركة النفط الإيرانية الأمريكية	ايران ٥٠، أميركا ٥٠

واذا أردنا تبسيط هذا الجدول وبيان سيطرة تلك الدول على انتاج النفط في جميع المناطق نتوصل الى الجدول التالى (٢٧):

جدول رقم ٢

حصص من الإنتاج تسيطر عليها الدول السلطوية (بالنسبة المئوية)

الدول النفطية	أميركا وبريطانيا وهولندا	فرنسا	اليابان	الدول الأخرى (بالنسبة المئوية)

العالم العربي٥٩/٩	٢٣ = ١٩/٢+٣/٨	١٠/٣	٢/٦	٤/٢
العالم غير العربي ٥٥/٩	٢٦+٥/٥=٣١/٥	٧/٤	٣/٧	١/٥
المغرب ٦٨/٩	٣/٩+٠=٣/٩	١٦/٧		١٠/٥

يدل الجدولان على انتقال مركز القوة العالمية الى اميركا والزيادة التدريجية للسيطرة الاميركية على منابع النفط العالمية. لم يكن لأميركا أي سهم في امتياز النفط، لا في الشرق الأوسط ولا في شمال أفريقيا ولا في الشرق الأقصى، لكنها سيطرت بالتدريج على ٦٠ بالمائة من نفط تلك المناطق.

لم يقتصر الاحتكار على منابع النفط والغاز، بل لقد وقعت جميع مصادر الطاقة تحت سيطرة هذه الدول المعدودة، وقد ازداد الاحتكار العمودي بصورة موازية للاحتكار الأفقي.

وبسبب النضوب التدريجي في آبار النفط، قامت الشركات بتحميل الدول النفطية نفقات الانتاج وتحويل رساميلها إلى حقول أخرى. يعكس الجدول التالي صورة التغيير الحاصل في نشاط الشركات النفطية(٢٨):

جدول رقم ٣

التغييرات الحاصلة في مساهمة الشركات النفطية الكبرى في استخراج وتصفية و توزيع منتجات النفط فى اعوام ١٩٦٦ - ١٩٧٣ (بملايين الأطنان في العام)

اسم الشركة	النفط الخام		تصفية النفط		البيع	
	١٩٧٣	١٩٦٦	١٩٧٣	١٩٦٦	١٩٧٣	١٩٦٦
1- Standard Oil of New-Jersey ستانداردأويل أوف نيوجرسي	٢٢٨/٩	٣٤٠	٢٠٨/١	٢٩٠	٢١٩/٤	٣١٠
٢- B. P بريتيش بتروليوم	١٢٧	٢٣٩	٧٩/٧	١١٧	٧٢/٨	١٠٩
٣- Royal Dutch Shell رويال داتش شل	١٩٢	٢٣٢	١٨٣	٢٧٨	١٩٣	٢٩٠
٤- Texaco تكساكو	١١٢/٥	٢٢٧	٩٩/٣	١٥٣	١٠٤/٩	١٧٤
٥- Standard Oil of California استاندارد اويل أوف كاليفورنيا	٨٠/٩	١٦٠	٦٤/٥	١١٣	٦٨/٥	١١٤
٦- Gulf جالف	١١١/٦	١٢٩	٦٦/١	٩٩	٦٢/٩	٨٩
٧- Mobile موبيل	٧٦/٣	١٢٦	٧٩	١١٨	٧٨/٩	١٢٥
٨- C.F.P شركة النفط الفرنسية	٤٠/٣	٦٥	٢٦	٥٤	٢٦/٨	٥٨
مجموع الشركات الثمانية المذكورة مع ٧ شركات كبيرة آخرى	١٠٩٦/٢	١٦٣١	٩٤٠/٤	١٤٦٨	٩٨٩/١	١٥٢٧
المجموع في العالم ما عدا الدول الشيوعية	١٣٤١	٢٣٣٧	١٣٧٠	٢٤٩٠	١٣٢٣	٢٥٢٠

يبين الجدول التالي أسهم الشركات النفطية الكبرى في استخراج وتصفية وتوزيع النفط ومنتجاته. ويتبين أيضا بأن الشركات تخصص مبالغ ضئيلة من مصادرها في صناعة النفط، والرأسمال المخصص لهذه الصناعة يأتي من مصادر اخرى، أي من الدول النفطية نفسها (٢٩).

جدول رقم ٤

سيطرة الشركات النفطية الكبرى على انتاج وتصفية النفط
وتوزيع المنتجات وعلى الاستثمارات فى عام ١٩٧٣

٦ شركات أوروبية	٥ شركات أميركية	
٤٦٩	٧٣٥	إنتاج النفط الخام
٤٧٤	٦٦٦	التصفية (بمليون طن)
٤٧٠	٧١١	التوزيع (بمليون طن)
٣٣/٣٢	٣٦/٢٧	(طن/ دولار) السعر الإجمالي
٥/٣٤	٣/٧١	(طن/ دولار) الضريبة على الأرباح
4649	6047	دولار / مليون طن) الاستثمار
٧٢	٧٠	الاستلام من فوب FOB

هكذا نرى بأن ٧٠ دولاراً فقط كانت تأتي من مصادر الشركات الأميركية في سنة ١٩٧٣، وذلك من مجموع استثمار٦٠٤٧ دولارا فى عملية إنتاج كل مليون طن من النفط. أما بالنسبة للشركات الاوروبية فقد بلغت الاستثمارات ٤٦٤٩ دولارا في عملية إنتاج مليون طن من النفط. وكانت حصة هذه الشركات بمبلغ ٧٢ دولاراً فقط من رأسمالها الخاص. هذا هو معنى وقوع الرساميل العائدة للشعوب المضطهدة الكادحة في أيدي الشركات متعددة الجنسية أي مجموعة قليلة من الدول الغنية.

أدّت التغييرات الحاصلة في العلاقات بين شركات النفط نفسها من جهة والتغييرات الحاصلة في علاقات اميركا بالدول الصناعية الاخرى من جهة ثانية، إلى ضرورة إيجاد منظمة تتمكن من تأدية دورها تحت ستار جديد. ثم شكلت الاوبك فى ١٤ أيلول ١٩٦٠ من قبل دول ايران والعراق والكويت والعربية السعودية وفنزويلا، و انضمت اليها ليبيا و الجزائر ونيجيريا وامارات الخليج وأندونيسيا والأكوادور والغابون. واذا لاحظنا نشاطات الاوبك منذ تأسيسها وحتى عام ١٩٧٠ نجد أنها تمكنت من تخطيط سياسة معينة على أساس التغييرات الحاصلة في علاقات أميركا بأوروبا. ونرى ان الأوبك لم تتمكن حتى من التأثير على تسعير النفط. وفقط فى سنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ بدأت الأوبك برفع الأسعار ولكن الى ما قبل ذلك لم تتمكن من توجيه ضربة للمصالح الاقتصادية الاميركية وذلك لتحكم الدول العميلة بمقدرات المنظمة.

هكذا فان النفط المستخرج من الآبار كان يستغل في الاقتصاد الصناعي وفي خدمة تطوره. أما عائدات النفط فقد صرفت داخل وخارج الدول المصدرة بصورة أدت الى تخريب الاسس الاقتصادية والاجتماعية و تفكيكها فى هذه الدول.

فهكذا بدلاً من اتباع سياسة صيانة وادخار هذه الثروة واستغلالها، شكلت مؤسسات قامت بامتصاص موارد النفط والموارد الأخرى وكل نتاج كد الشعب، وتصديرها الى الدول الصناعية أكثر من السابق وعلى نطاق أوسع. ان اللامساواة بين اصحاب الثروة والمستفيدين منها أدت الى تفاقم الظلم الاجتماعي والى أن تصبح شعوب البلدان النفطية ضحية لهذه الحالة، ولإعطاء صورة واضحة عن تصاعد حالة اللامساواة التى أشرنا اليها، ندرج هنا النسب التالية: إذا فرضنا بان دخل الفرد في المجتمع الاوروبي الصناعي يعادل ١٠٠ فان دخل الفرد في دول حوض بحر الأبيض المتوسط سيبلغ خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٠ حسب الترتيب: ١٥/٢ بالمائة و١٢/١ بالمائة. (٣٠)

يعتبر الكتاب الذي بين أيديكم مرجعاً أساسياً حول هذا الموضوع وهو يضم قسمين:

يشرح القسم الأول نمط العلاقات الموجودة بسبب النفط بين بلادنا والبلدان الصناعية. وفي القسم الثاني نقدم خلال فصلين تحليلا لأسعار النفط ودورها والحركة الانتقالية لعائدات النفط (تدوير العائدات النفطية).

يوضح الفصل الأول من القسم الأول دور النفط في ايران وذلك لبيان الزيادة الحاصلة فى ميزانية الدول، حيث كانت اثناء تأميم صناعة النفط عشرة مليارات من الريالات ، و بلغت ٣١٠٥ مليار ريال فى عام ١٩٧٦. ونبين أيضا لماذا كان مجموع المواد المستوردة فى ٥٢ ١٩يبلغ فقط خمسة مليارات ريال، وكانت أقل من الصادرات، ولكن الواردات وصلت فى ١٩٧٦ الى ١١٢٠ مليار ريال، آى كانت آكثر من الصادرات بـ (٢٢) ضعفا (٣١). لماذا كانت حصة النفط في الانتاج القومي غير الصافي هي ١٧٪ في نهاية الخطة الثالثة ووصلت في الخطة الخامسة الى نصف هذه النسبة؟ ولماذا... ولماذا؟... *

يقولون (٣٢): «لو تمكنت الدول النفطية من تطوير الصناعة على أساس البلاستيك، فبامكان هذه الدول الوصول الى مستوى تطور الدول الصناعية المتقدمة في فترة قصيرة نسبيا وبنفقات أقل بعشرين مرة من نفقات التصنيع على أساس الحديد». ويضيفون:

"عندما نواجه هذا الواقع - الواقع الذي يخفونه عن شعوب الدول المصدرة - نفهم كيف وصلت أميركا وبريطانيا وايران الى ما وصلت اليه".

لم يصل التطور الاقتصادي على هذا الأساس الى أية نتيجة فحسب، بل وصل الى حالة يضعف فيها باستمرار ارتباط صناعة النفط بالاقتصاد الايرانى، ويزداد فيها تحكم الشركات المتعددة الجنسية - ومركزها الولايات المتحدة - باستيراداتنا وموازنتنا وأسهم الاستثمارات.

---

* **الليرة اللبنانية تعادل الآن حوالى ٣٠ ريالاً.**

هكذا أصبحت عائدات النفط عاملا في تخريب الاقتصاد الايراني لصالح الاقتصاد المهيمن، وكانت الخطط الاقتصادية في ايران انعكاساً لنزعة التمركز والتضخم ومضاعفة الرساميل على الصعيد العالمي.

إن السلطة الحاكمة، التى هى المسؤولة عن تنفيذ هذه الخطط، خسرت استقلالها الاقتصادى وتعتبر تصدير ثروات البلاد واستيراد المنتجات الاستهلاكية سندا لبقائها. ومن أجل القاء الضوء على تزايد تبعية ايران يمكن مقارنة ميزانية حكومة مصادق بميزانية ١٩٧٦:

كانت ميزانية حكومة مصدق ملياراً واحداً من التومانات ، بينما تبلغ ميزانية العام القادم (١٩٧٨) ٣١٤ مليار تومان (٣٣) أي ما يعادل ٣١١ ضعفا.. نعم كانت ميزانية مصدق تعاني من العجز ولكنها كانت تعتمد على الانتاج المحلي. أما «ميزانية الشاه» التي هي الأخرى تعاني من العجز فتعتمد على النفط وتعاني من العجز كذلك. تمكنت حكومة مصدق من البقاء ٢٨ شهرا و١٦ يوما بدون موارد النفط. واذا فرضنا بأن سبب الانقلاب في ١٩٥٣ ضد حكومة مصدق هو استحالة الاستمرار في الحكم دون موارد النفط (علما بأنه لوكان هكذا لما كانت هنالك حاجة للانقلاب ولكان مصدق قد أشهر افلاسه وفشله بنفسه) فلابد من ملاحظة أن حكومة مصدق تمكن من البقاء قائما على قدميها لمدة ٨٢٠ يوما بدون موارد النفط، ولكن اليوم فان ما يساوي ميزانية مصدق يصرف في يوم واحد تقريباً. ويقول رئيس البنك المركزي بان موارد النفط تشكل ٨٠٪ من الميزانية (٣٤)، بينما تعتمد البقية على الضرائب الجمركية والضرائب المفروضة على الرواتب والاجور. وفي نفس الوقت هنالك عجز في الميزانية، يعادل حوالي ٩٪ منها (نشرح هذا الموضوع في الفصل الأول).

خلاصة القول ان الحكومة لا تتمكن من تأمين عشر نفقاتها اليومية من الانتاج الوطنى - غير النفط - والتي تبلغ ملياراً واحدا من التومانات. هكذا نرى بأن الحكومة لا تتمكن من الوقوف على أقدامها بدون موارد النفط، ويعنى هذا بأن تبعية البلاد ازدادت خلال ه, ٢٢ سنة الماضية بمقدار ٨٢٠ ضعفا، والسبب في ذلك هو طريقة صرف الموارد النفطية: أى ان الذهب الأسود أصبح مصيبة ايران!

وفي الفصل الثانى من القسم الأول نبين: بأن الموارد النفطية تلعب دورها التخريبي في الاقتصاد الايراني، لكي تخدم بالمقابل تطور اقتصاديات البلدان المهيمنة. لقد أخذوا على مصدق (٣٥) زيفا بانه كان جاهلا بشؤون التجارة الدولية وإنه كان يتصور بان (الدول المتقدمة) سوف تتسابق على شراء النفط الايراني المؤمم. إن معرفة دور النفط في عصر النفط أو عصر أكبر "ثورة طاقة" في التاريخ، تترتب عليها فائدة في الأقل وهي أنها ستخلص أناسا من الارتباك يجب عليهم أن يكسبوا المعرفة والوعي ويجهدوا أنفسهم لكسب الوعي ولن يدفع السلطات الإيرانية المسؤولة وغير المسؤولة إلى أن يتباهوا بأنهم خدعوا الغرب واحتالوا عليهم بعقد صفقة الكنسرسيوم معه لأن الطاقة النووية ستحل بعد سنوات محل النفط ولن

---

* الليرة اللبنانية تعادل الآن حوالى ٣ تومانات.

يستطيع أجانب الصفقة أن يبيعوا النفط وإنهم ضمنوا تسويق وبيع النفط في السنوات اللاحقة قبل أن يصبح النفط بضاعة كالخس و الطماطم (٣٦)، تتعفن بفعل الاختزان الطويل !

إن النفط في خدمة الرأسمالية أصبح سببا في استقرارهذا النظام ومكن الرساميل من التوزع في جميع أنحاء العالم والاتخاذ من العالم ساحة لتصول وتجول فيها بالنقل من فرع إلى فرع. لقد تمكنت الشركات المتعددة الجنسية اليوم من توزيع الانتاج والتسويق والرأسمال والقوى البشرية في جميع أنحاء العالم الخاضع لسيطرتهم بحيث بحيث أن رساميل الآخرين يتم فعلا استثمارها وتشغيلها على أيديهم ولصالحهم. وفي الحقيقة إن تطور الرأسمالية يعتمد على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية التي هي من أهداف الشركات المتعددة الجنسية:

١- **تنظيم تركيبة نفقات الدول المختلفة بحيث تناسب مصالحها حاجات توسيع السوق.**
٢- **إحلال توقعات نموها وتطورها محل توقعات النمو والتطور المستقل للشعوب وذلك بإحلال الواردات محل الإنتاج المحلي وجعل الاستيراد المحور الأساسي للنشاطات الاقتصادية.**
٣- **سلب كامل السلطة عن الدول النفطية في ما يتعلق بإدارة ونسبة الانتاج ونوع الإنتاج ومنع تحكمها بمصادر ثرواتها.**
٤- **توزيع الانتاج في أنحاء العالم بحيث تصل الاستفادة من المصادر المختلفة والقوى البشرية والرساميل العائدة لكل بلد لصالح الشركات المتعددة الجنسية ألى الحد الأقصى ويميل تأثير التغييرات السياسية في تطور الإنتاج والاستهلاك إلى الصفر.**
٥- **هدم أسس الاقتصاد المستقل والقضاء على إمكانيات استعادة الاستقلال الاقتصادي، وذلك باسلوبين: أولا بتشديد التناقض بين الانسان والاقتصاد الذي يميل إلى التوحد المتزايد يوما بعد يوم. وثانيا بتخريب الانسان والطبيعة بأسلوب منهجي.**
٦- **حماية واكمال احتكارهم للرأسمال والتقنية والسوق وبالتالي إدارة جميع الفعاليات الاقتصادية في كل مكان (الان وفي المستقبل).**
٧- **زيادة نسبة تبعية البلدان الاخرى في العالم لهم ولبلدانهم وشركاتهم المتعددة الجنسية هذه.**

ومما يستلزمه فهم هذه الأمور هو المعرفة العلمية لدور النفط في التطور الاقتصادى، لذلك ليس من الغرور اذا قلنا بان الفصل الثانى من هذه الدراسة يشكل أول محاولة منشورة بلغات عديدة حول دور النفط. والهدف هنا هو لفت نظر القراء الى ان المنتفعين من النفط، استناداً الى القول المذكور، يصرون على عدم اطلاع الرأي العام وخاصة في الدول النفطية على أهمية دور النفط.

إن الاطلاع على كيفية تحديد أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها، واستخدام الموارد النفطية يساعد في ادراك مواضيع القسم الأول، وكذلك يساهم في فهم التفاعلات التي تتم حول هذه الشؤون. ولبيان أهمية دراسة الأسعار بالشكل المطلوب (وهذا هو موضوع الفصل الأول من القسم الثاني)، ولاظهار تأثير

الأسعار في ادارة السياسة النفطية، يجب ملاحظة النقطة التالية: يقال بأن ازدياد الأسعار يؤدى الى تزايد حصص الدول النفطية من عائدات النفط، أو بعبارة أخرى: تحصل الدول المصدرة على مبلغ صاف قدره ٨٥, ٧ دولارات من السعر الأجمالي لبرميل واحد من النفط أي ٢١ دولارا وهذا مايعادل ٣٧٪ من سعر البرميل (حسب اسعار ١٩٧٥) (٣٧). لكن القدرة الشرائية للدول المصدرة انخفضت منذ فترة ارتفاع الاسعار والى ١٩٧٦ بنسبة تزيد ٤٠ ٪ (٣٨).

ولو قدرنا معدل انخفاض القدرة الشرائية بـ ٣٥٪، وأجرينا مقارنة بين النفط، والبضائع المستوردة، فستكون النتيجة أن على الدول المذكورة أن تزيد من الانتاج لكي ترفع قدرتها الشرائية وتصل الى مستويات ١٩٧٣. ولو أردنا حساب المورد الحقيقي العائد من برميل واحد، أي بطرح ٤٠ ٪ من حصة الدول النفطية من السعر الاجمالى، وقارناه بسعر البيع (٢١ دولارا لكل برميل) نرى ان حصة الدول النفطية تبلغ ٢٢٪ واذا لاحظنا بأن ٢٠ ٪ من ثمن النفط تعود الى الدول المصدرة و ٨٩ ٪ منها الى الدول الصناعية، بيكن تقدير تقسيم الحصص على ما تبقى من عمر النفط. فلو استخدم النفط في بناء اقتصاد الدول المصدرة نفسها ولو حصلت على الثمن الكامل النفطها، لتمكنت من الحصول على نفس العائدات الحالية باستخراج خمس الانتاج الحالي فقط. وبعبارة أخرى لأصبح عمر آبار النفط أطول بخمس مرات على الأقل. يجب بيان الدور الذى يلعبه تدوير العائدات النفطية في تحويل ثروات بلداننا الى المراكز الصناعية. وهذا هو موضوع الفصل الثاني من القسم الثاني. اذا قارنا موارد النفط بمجمل التأثير المكثف للنفط على الاقتصاد الصناعي نكتشف حقيقة مفادها: لو تم دمج النفط في اقتصاد الدول المصدرة وتطورت الصناعة فيها على أساس البلاستيك لكانت موارد هذه البلدان أكثر مما هي عليه الآن وذلك بانتاج ٥٪ فقط مما ينتج حالياً اضافة الى تشغيل مئات الأدمغة وآلاف الأيدي. و اذا قدرنا احتياطى النفط الايراني بـ ٧/٥ - ٩ مليارات طن فلابد أن يزداد عمر آبار النفط (في الوقت الراهن ٢٠- ٢٥ سنة) الى ٣٧٥ - ٠٠ ٥ سنة. و بعد حساب دقيق، يتضح لنا بأن عمر آبار النفط الايرانية سوف يصل في الحقيقة إلى ٧٠٠ - ١٠٠٠ سنة اذا استخدم النفط بدمجه في اقتصاد مستقل.

إن إنفاق العائدات النفطية بأشكال مختلفة أي لإيجاد القدرة الشرائية (الاستهلاكية) في الدول النفطية والقدرة الانتاجية في الدول الصناعية، يؤدي إلى منع سيطرة الدول المصدرة على سياسة الانتاج، اذ تزداد حاجة الدولة لزيادة انتاج النفط كلما اقتضت سياسة الانفاق الرسمية تكوين قدرة شرائية أكبر. لذلك قامت الحكومة الايرانية (التي تعتبر نفسها بطلة رفع الأسعار) تسهيلات الى الكونسرسيوم العالمي

* يمكن التصور بان ضعف القدرة الشرائية لا يعتمد على الحصة العائدة للدول المصدرة بل على الثمن الكامل للبرميل الواحد ولكن في الواقع ان قسما من الحصة العائدة للدول الصناعية من ثمن النفط يحول رأسا الى رأس مال يضمن فوائد إضافية، وهذا أمر جدير بالانتباه. وبعبارة أخرى، إذا كانت حصة الدول النفطية تتناقص تناقص سنويا بنسبة ١٣ ٪، فان حصة الدول الصناعية تتزايد بنفس النسبة أو أكثر. لذلك فان اية مقارنة لا تأخذ بنظر الاعتبار هذه النقطة الأساسية تكون سطحية وغير صحيحة. وإذا أخذت هذه النقطة بعين الاعتبار نرى بأن ارتفاع الأسعار لم يغير شيئا من التقسيم الحقيقي للحصص بين الدول المصدرة والدول الصناعية.

للنفط (٣٩)، لكي تتمكن من زيادة انتاج وتصدير النفط. وفي السنوات الأخيرة كانت حكومات ايران و العربية السعودية والامارات من انصار سياسة رفع الانتاج، ولكن ليبيا والجزائر كانتا تدعوان لتخفيض الانتاج.

إن تركيب النفقات داخل البلاد واتجاه حركة العائدات النفطية على النطاق العالمي. يرتبطان بقوة بازدياد وتناقص الحاجة لانتاج النفط، وتلعب الاسعار دوراً أساسياً في تحديد مستوى الانتاج و توزيعه.

وعند ملاحظة تركيب الانفاق في الخطة الخامسة، تظهر بوضوح أهمية هذا التركيب في تزايد الحاجة للموارد. وفي الحقيقة إن نفقات الخطة الخامسة البالغة ٨, ١٢٢ مليار دولار والمفروض تأمينها من عائدات النفط تنفق في الاوجه التالية: (٤٠)

جدول رقم ٥

تركيب نفقات الخطة الخامسة (بمليارات الدولارات)

وجه الإنفاق	مقداره	النسبة المئوية
١- النفقات الجارية	٥٠/٢	٤١
ومنها: النفقات العسكرية	(٢٩/١)	(٢٤)
٢- الاستثمارات الثابتة	٤٢/٢	٣٤/٣
٣- تسديد الديون والتسديدات الأخرى	١٩/٤	١٥/٨
٤- الاستثمارات في الخارج	١١	٨/٩
المجموع	١٢٢/٨	٨/٩

يتبين من هذا الجدول ان ٣٠/٤ مليار دولار(٢٤,٧٪) يرجع مباشرة الى اقتصاديات الدول المهيمنة مرة اخرى (تسديد الديون والاستثمارات في الخارج والتسديدات الاخرى)، ويصرف ٢, ٥٠ مليار دولار على النفقات الجارية. وهذه الابواب من الانفاق تشكل ٧٥,٧ ٪ من اجمالي النفقات. ومن الاستثمارات الثابتة، تصرف ١٦/٥ مليار دولار على تطوير صناعة النفط وخاصة الصناعات البتروكيمياوية وكذلك الصناعات الحربية وبناء الطرق والمطارات، أي بعبارة اخرى تصرف على تصدير المنتجات النفطية وعلى تحسين الموانىء والطرق تسهيلاً لاستيراد السلع. ان هذا الانفاق الضخم يؤدى الى ازدياد امكانيات الشراء من الخارج لكنه لا يؤدي الى زيادة الانتاج الوطني، وقد خلق هذا الوضع قدرة استهلاكية يجب اشباعها

باستمرار. هكذا نرى ان تنظيم الانفاق في ايران إيلبي حاجة الخطط الانتاجية للاقتصاديات المهيمنة، أي ان القدرة الشرائية المتزايدة توسع نطاق الاستيراد. ان النفقات التي تشكل ٨٠ ٪ منها نفقات غير انتاجية تؤدي بطبيعة الحال الى اعادة تدوير المؤارد النفطية الى الاقتصاديات المسيطرة واستثمارها هناك. وفي الحقيقة ان القدرة الشرائية التى تخلقها سياسة الدولة عبر التركيب المشار اليه، ترفع نسبة التضخم بدرجة لا يمكن تصورها. تشكل النفقات الجارية لليابان هو ٨ ٪ من انتاجها القومي غير الصافي، و كانت نسبة التضخم سنة ١٩٧٤ فى اليابان ٢٢ ٪(٤١). و هنا يمكننا أن نتساءل: الى أي حد تصل نسبة التضخم في ايران؟ وكيف ستكون بدون موارد النفط؟

هذه هي السياسات التي تعمق التبعية، هكذا ترتبط الاستيرادات التى تجذبها القدرة الشرائية المشار اليها بالاستثمارات الطويلة الأمد، وتزيد باستمرار من اعتقاد البلاد على الاستيراد. وفي الحقيقة ان الحركة الانتقالية لموارد النفط (تدوير العائدات) تتم بصورة أساسية عن طريق استيراد السلع من الخارج. لقد تم بحث هذه المسائل في الفصل الثاني من القسم الثاني.

ولضرورة وجود تقييم مختصر يتناول ماضي وحاضر ومستقبل الاقتصاد النفطي فقد اعتمدنا على جميع المصادر المتوفرة حول مصادر الطاقة ونسبة الانتاج والتصفية... واضفناه كملحق للكتاب.

هوامش ومصـــــــــادر المقدمـــة

---

* نلفت نظر القراء إلى أن الاستثمارات في مجالات النفط والصناعات البتروكيماوية تحسب ضمن الاستثمارات في الإنتاجية في الناحية الاقتصادية لأن المنتجات تصدر إلى الخارج .

١- الصفحات ٥ – ٣١ من مقدمة كتاب Louis, René Sedillot: Histoire du Pétrole Paris 1974 وكذلك هيرودوتس، ونقلاً عن مصطفى فاتح ٥٠ عاماً من النفط الايراني ص ٦ – ١١.

٢- كان القير المعدني و الشمعي جزءاً من صادرات ايران فى كل العهود تقريباً، بالاضافة إلى المصابيح التي تعمل بالمواد النفطية، والمنتوجات المعتمدة على مشتقاته. وللاطلاع على دور النفط قبل الاسلام، انظر الى الصفحات ٢٠٦ -٣٣٨ من كتاب كيرشمن: ايران من البدء الى الاسلام ترجمه محمد معيني للفارسية، طهران ١٩٧٠. و حول وضع النفط في عهد الصفويين، أي بداية انحطاط ايران، انظر ال الصفحات ١١٦ و١٢٦ - ١٣٠ من كتاب باستاني باريزى: السياسة والاقتصاد في العهد الصفوى، طهران ١٩٦٩.

٣- يقول هيرودوتس: كان الايرانيون من أوائل الذين قاموا بتصفية النفط (نقلاً عن كاظم أفشين، النفط وسكان خوزستان، طبعة ١٩٥٤ ص ٢٠-٢٩، حيث يشرح الطريقة البدائية للتصفية. وكذلك: كتاب «خمسون عاماً من النفط الايراني» ص ٨- ١١. والامام جعفر الصادق (ع) مؤسس علم الكيمياء الحديث الذي تطور على أيدي جابر بن حيّان وزكريا الرازي. انظر كذلك الى المجلد الثالث من الترجمة الفارسية لكتاب جرجي زيدان (تاريخ التمدن الاسلامي)، المترجم من قبل علي جواهر كلام، ص ٢٧٨ - ٢٨١.

٤- يشار كثيراً في الكتب التاريخية الى مؤلفات قديمة حول الصناعة والنشاطات الاقتصادية. ولا يفيدنا ذكر: أسماء كل هذه الكتب هنا. ولكن يجدر القول بان ١٣ باباً من الأبواب العشرين من كتاب « بيان الصناعات » تتعلق مباشرة بالكيمياء، ومنها) مبادىء علم الضوء واستخدام النار) انظر الى مقال محسن صبا: رسالة الصناعة لـ ميرفندرسكي في مجلة التحقيقات الاقتصادية، عدد ٢١ -٢٢ ربيع وصيف ١٩٧٠ ص ٢٠١ - ٢٠٩.

٥- للاطلاع على هذه الاتفاقية انظر الى:

-محمود محمود، تاريخ العلاقات السياسية الإيرانية – البريطانية في القرن التاسع عشر، المجلد الثامن.

-ابراهيم تيمورى: عهد الجهالة (أو تاريخ الامتيازات).

٦- اعتماد السلطنة (صنيع الدولة)، ميرزا محمد حسن خان: الرؤيا، مشهد ١٩٥٠.

- الرؤيا، صدى مذاكرات اعتماد السلطنة (تحقيق ايرج افشار) طهران، مؤسسة الأمير الكبير للطباعة والنشر ١٩٦٦.

٧ - وصف تقى زاده، وزير المالية فى عهد استبداد رضاخان، في الدورة الخامسة عشرة لمجلس النواب، نفسه قائلا (لم أوافق شخصيا في أي وقت على تمديد فترة الامتياز، ولم يوافق الآخرون كذلك.

واذا كان هنالك من تقصير أو خطأ في هذا المجال، فلم يكن تقصير المأمور في التصرف بل كان تقصير الأمر). انظر الى الوثيقة المنشورة في الصفحة ١٢٥ من اصدارات مصدق العدد ٤.

٨- أبو الفضل لساني: ذهب أسود أم مصيبة ايران؟ ص ٥. قام الدكتور حسين فاخر في مؤلفاته بشرح اجراءات الغاء امتياز دارسي للنفط.

٩- **تم سرد تاريخ النضال العظيم للدكتور مصدق بامانة فى مجلدين تحت عنوان: سياسة التوازن السلبي في المجلس الرابع عشر. للاطلاع على المعاهدة الثلاثية راجع: إصدارات مصدق العدد ٢ (أقوال الدكتور مصدق في الدورة السادسة عشرة للمجلس – ص ٧٨ – ٧٩).**

١٠- **حول هذا الموضوع وتنافس، الدول الكبرى على النفط الايراني انظر الى ص ٦- ٤١ من كتاب Dr. Sh. Amiralai « pétrole et Indépendance de L'Iran », 1961.**

١١- **يقال إن سبب انتحار داور وزير المالية فى عهد پهلوى كان اعطاء امتياز نفط الشمال الى اميركا، هذا الامتياز الذي لم يوضع قيد التنفيذ. انظر الى: الحرب النفطية الباردة: تأليف بيير فونتين، ترجمة شمس الدين امير علائي ص ٢٣٢. ويروى هذا الكتاب فى ص ٢٠٦ - ٢٥٢ تاريخ صراع القوى الكبرى على النفط الايراني.**

١٢- **هذه الجملة مقتطفة من خطاب الدكتور رضا رادمنش في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الروسي ٢٧من جريدة ايران آزاد)، كما وعلى القارئ أن يقارن هذا الجزء من رسالة (سفير اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية) المكتوبة فى ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٧ الى رئيس الوزراء الايراني آنذاك، مع ما كتبه إحسان طبري. وهنا مقتطف من رسالة السفير السوفيتي: (ليس للدولة السوفياتية الا ان تتذكر بان قرار المجلس بإهمال مشروع المعاهدة لتشكيل شركة ايرانية - سوفياتية للنفط في شمال ايران مع بقاء الامتياز النفطي الإيراني البريطاني في جنوب إيران يعتبر تمييزا على حساب الاتحاد السوفيتي). نشرت هذه الرسالة في ص ٣٨٢ وهذا الجزء من الرسالة منشور ايضاً فى ص ٤٩٠ من كتاب «خمسون عاماً من النفط الايراني).**

وأما تصريح احسان طبري فهو كالآتي: "نحن نوافق على وجود مصٰالح بريطانية في ايران ولا نقول شيئاً ضدها، ولكن في نفس الوقت يجب أن نعترف بأن للسوفيات مصالح جادة في ايران، ويجب ادراك الحقيقة التالية: إن المناطق الشمالية لايران تأتي بمثابة المجال الأمني للاتحاد السوفياتي، وحسب رأي الجماعة التي أنا منها يجب على الحكومة الإيرانية أن تدخل فوراً في مفاوضات من أجل اعطاء امتياز نفط الشمال الى الروس وامتياز نفط الجنوب الى الشركات البريطانية والأميركية" – انظر إلى العدد ١٢

---

* من زعماء ومنظري حزب توده التاريخيين

من جريدة "مردم" (الشعب) الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الإيراني (حزب توده) الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٤ نقلا عن (عملية نهب النفط الايراني) من اصدارات جمعية الاشتراكيين الايرانيين فى اوروبا - عدد خريف ١٩٧١- ص ٢. وهذه الجملة التي نقلتها العديد من المنشورات لا تزال تعبر عن سياسة هذا الحزب. وتتضمن كلمة ايرج اسكندرى قائد حزب توده في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي نفس الفكرة ولكن بعبارة أخرى. (نشرت هذه الكلمة في جريدة كيهان – العدد الصادر يوم ٨ آذار – مارس - عام ١٩٧٥).

١٣- **إن كلام لينين حول هذا الموضوع صريح: (يكتفي البروليتاريا بشكل سلبي، أي بدون ضمان أي امتياز لشعب ما أو قبول تعهد حيال شعب آخر، يكتفي بهذا المطلب إي مطلب الاعتراف بحقه في التقرير الحر للمصير. يقال ان هذا أمر غير قابل للتطبيق على أرض الواقع، أما نحن فنجيب: حسناً، ولكن في الواقع ان هذه السياسة هي من افضل الضمانات لإيجاد أكثر الحلول ديمقراطية. وإن ضمان حق تقرير المصير هو من مهام البروليتاريا، فيما أن برجوازية أي شعب لا تريد سوى ضمان مصالحها الخاصة ولا تهمها النتائج المترتبة على ضمان هذه الامتيازات وأوضاع الشعوب الاخرى). انظر إلى الطبعة الفرنسية من المجلد الأول لمختارات لينين بعنوان:**

V. Lenine: Oeuvres Choisies

طبعة موسكو صص ٧١٠ - ٧١١.

ولكن فى عهد لينين نفسه طبقت حكومته عكس هذه السياسة تجاه ايران. وفى عام ١٩٥١ بالذات اى فى عهد الحكومة الوطنية وتأميم النفط، ترجمت مؤلفات لينين للفارسية، وفيها تم تحريف كل ما يتعلق بحق الأمم في تقرير المصير والاستقلال الوطني والتوازن السلبي. وقد قلبت الترجمة الفارسية هذه المفاهيم خدمة للسياسة المتبعة آنذاك، باظهار مطلب الاستقلال الوطني كانه مطلب برجوازي أو برجوازي صغير.

١٤- **الذهب الأسود أو مصيبة ايران. ص٩.**

١٥- **نشر حسين مكي تقرير الدورة الاولى للجنة النفط في البرلمان الإيراني، حيث القى الضوء على نضال الجبهة الوطنية في الدورة السادسة عشر للبرلمان من أجل تأميم صناعة النفط، تحت عنوان (الكتاب الأسود) وذلك في آذار (مارس) ١٩٥٠.**

١٦- **تم طرح اقتراح تأميم صناعة النفط لأول مرة، كما ذكر مصدق، من قبل الد كتور حسين فاطمي شهيد النهضة الوطنية الايرانية، في اجتماع الجبهة الوطنية المنعقد في دار نريمان. كتب مصدق يقول: (إذا كان تأميم صناعة النفط خدمة كبيرة، فيجب تقديم الشكر عليها الى الشخص الذي بادر بهذا الاقتراح وهو شهيد الوطن الدكتور سيد حسين الفاطمي).**

١٧- سرد ايدن تاريخ الصراع على النفط من وجهة نظره في مذاكراته، الصفحات ٢٠٠ - ٢٢٢، النصوص المنقولة بين قوسين هي من الصفحتين ٢٠٣ و٢٠٤ من تلك المذكرات بعنوان: The Memoris of Sir Anthony Eden, Full Circle.

١٨- مذكرات ايدن ص ٢١٣.

١٩- يمكن الاطلاع على وجهة النظر الاميركية حول أحداث تلك الفترة في مذكرات أيزنهاور، الترجمة الفرنسية، المجلد الاول ١٩٥٢ – ١٩٥٦ الفصل السادس ص ١٧١ - ٢٠٨ Dwight D. Eisenhover: Mes Années a la Maison Blanche, Paris, 1053.

٢٠- انظر إلى ص ٢٨- ٢٩ من كتاب Victor Marchetti and John D. Marks (The Cult Of Intelligence) وكذلك منشورات مصدق العدد ٤ (المقدمة)، حيث ترد ترجمة قسم من كتاب الامبراطورية الاميركية لمؤلفه كلود جولين.

٢١- مذكرات ايدن ص ٣٥٨.

٢٢- راجع نص رسالة مصدق المنشور في جريدة خبرنامه العدد ٢٣.

٢٣- إن فؤاد روحاني الذي اطلع بنفسه على خلفيات الموافقة على هذه الاتفاقية، بين في كتابه «تاريخ تأميم صناعة النفط»، الفصل التاسع والعشرون، الخطوات الأولية لحكومة زاهدي من أجل (اعادة المباحثات).

٢٤- إن الدكتور شمس الدين الجزائري الذي كان آنذاك محامياً، ذكر في كتابه « القوانين المالية والحسابات العامة)، المجلد الأول، الطبعة الثانية، ص ٤٧٢ - ٤٧٦، خلفيات عدم استعداد الكونسرسيوم حتى للتسعير الحر للعملة والذي كان معترفاً به في المعاهدات السابقة وكانت فينزويلا هي الأخرى قد تمتعت بهذا الحق، واصرارها على وجوب التصديق على المعاهدة بدون تعديل.

٢٥- راجع النص الكامل لكلمة السيد محمد درخشش في معارضته لمعاهدة أميني - بيج والتي القاها في مجلس الشورى الوطني، ص٤٤.

٢٦- ص ١٣٠ - ١٠٤ من كتاب André Ouschi «Luttes PétroliéresAu Proche-Orient» Paris1 trimestre 1970

٢٧- من مجلة Economie العدد ١٩٩ شباط ١٩٧١ ص ٣٣.

٢٨- ص ١٥ من كتاب L´Economie des Hydrocarbures, Paris, 4 éme trimestre ١٩٧٥

٢٩- ص ١٥ من كتاب L´Economie des Hydrocarbures, Paris, 4 éme trimestre 1975 كما وانظر إلى كتاب: Le Pétrole, Situation Actuelle et Perspectives d´Avenir. Un Rapport du Comité du Pétrole de l´OCDE, Paris 1973 حيث قدم إيضاحات حول كل دولة على حدة خاصة الجداول ١ إلى ١٦ صص ٢٨٩ ــ ٣١٢.

٣٠- رغم ان هذه الاحصاءات جرت قبل ارتفاع الاسعار، لكن بما أن واردات النفط قد أصبحت وسيلة للاستهلاك وليس للانتاج (كما سيجري شرحه لاحقاً) فان مقارنة الموارد دون ملاحظة هذه الناحية تفقد مفهومها الصحيح أولاً ولا تساعد على فهم تزايد اللا مساواة ثانيا. لقد تم حساب النسب استناداً للارقام المدرجة في ص ١٧٢ من النص الأصلي لـ Interrogation sur le Future.

٣١- يدعى فؤاد روحاني في الفصل السابع والعشرين من كتابه بان هذه النسب غير صحيحة، وان الواردات في عهد مصدق كانت أكثر من الصادرات أيضاً. ويقول إن المقارنة قد أجريت بين قيمة الواردات بالسعر الرسمي وقيمة الصادرات (والسعر الداخلي للبيع بالجملة)، واذا وحدنا السعرين، نرى زيادة الواردات على الصادرات (ص ٣٨٧ و ٤١٠). و هنا يجدر بنا القول: اذا كان هو قد اعتمد حسابات البنك المركزي، فأولاً إن الميزان التجاري لايران كان متعادلاً تقريباً مع الدول التي استمر معها التبادل التجاري (ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، المجر، تشيكوسلوفا كيا، بولندا)، وكانت هذه الدول من مناصري مبدأ زيادة الواردات أيضا، وثانياً: جاء في ص ٥ و ٦ من موازنة البنك ؛ الوطني لسنة ١٩٥٢ان صادرات البلد فى ذلك العام من السلع بلغت ٣٦٤ الف طن اى ما قيمته ٧٥٨ه مليون ريال... و بلغت الواردات طبقاً للتقارير الجمركية ٢٣٢ الف طن، اى ما قيمته ٠٣٢ ه مليون ريال. ونظراً لعدم حساب تسعير السلع الصادرة والواردة على أساس واحد، وكذلك لان قاعدة تسعير الواردات تغيرت في السنوات الأخيرة، فلا يمكن اجراء مقارنة دقيقة بين الصادرات والواردات، وكذلك مقارنة واردات عامي ١٩٥١ - ١٩٥٢ مع بعضها. وفي حساب التسعير المدرج في نفس الميزانية جرى تحديد سعر الشراء فى مكان الصادرات بنفس قيمة سعر البيع للصادرات. ومن المعلوم ان فؤاد روحاني ضرب مجموع الواردات في سعر القيمة لكي يثبت بان التجارة في عهد مصدق، لم تكن مزدهرة وكانت تعاني من العجز. ونحن نرى في هذا القول ثلاثة أخطاء: أولاً ان الاستيرادات الثابتة تشكل ٦٠٪ من المجموع الكلي للاستيرادات، وبما ان هذا النوع من المبادلات يؤدي الى تصدير السلع بالمقابل، فان حساب التفاوت بين قيمة الصادرات والواردات، يبقى أمراً صحيحاً. ثانياً، إن هذا الجزء من التجارة الخارجية يشير الى تعادل الميزان التجاري، حيث بلغت الزيادة ١٤/٦ مليون دولار..

ثالثاً: وبما انه يستند الى ميزانية البنك المركزي، وبما ان هذه الميزانية لا تعترف بامكانية مقارنة الصادرات والواردات، ولو كان جوهر الموضوع هو احتساب التفاوت بين قيمة الصادرات والواردات، فما كان بامكان محاسبي البنك تجاهله.

٣٢- ص ١٤٠ – ١٤١ من كتاب J-M. Chevalier: Le Nouvel Enjeu Pétrolier, Paris, Novembre 1473

٣٣- ان الفقات المقررة فى لائحة الميزانية لعام ١٩٧٩ والمنشورة فى (طهران ايكونومست) بتاريخ ٧ شباط (فبراير) عام ١٩٧٦ بلغت ٣١٠٥١٤٨٤٨٨٠٠٠ ريال.

٣٤- نشرت « كيهان هوائى » في عددها الصادر يوم ٤ آذار (مارس) عام ١٩٧٦ تصريحات رئيس البنك المركزى حيث يبرر اعتماد الميزانية على النفط في مختلف الفترات وبالرغم من ان الارقام التي ذكرها لا تعكس الحقيقة كما هي فان الاشارة لها لا تخلو من الفائدة قبل الشروع بقراءة الفصل الأول: (كانت مساهمة النفط أثناء البدء بالخطة الثالثة (١٩٦٢) حوالي ٣٧ ٪ من الميزانية، وبلغت في نهاية الخطة (١٩٦٧) ٣٩ ٪ وفي نهاية الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧١) بلغت ٤٣٪، و بلغت فى سنة ١٩٧٤ حوال ٨٠٪). هكذا نرى بان عملية « التطور الاقتصادي» في ايران تؤدي الى ازدياد الصادرات النفطية، والتزايد المستمر لاعتمادنا على هذه الصادرات.

٣٥- إن مصطفى فاتح في كتابه « خمسون عاماً في النفط الايراني، اتهم مصدق وصحبه بالجهل، ويشرح فؤاد روحاني باسلوبه الخاص (فى كتاب تاريخ تأميم صناعة النفط - الفصل الثامن و العشرون) كيف ان جهود حكومة مصدق لبيع النفط باءت بالفشل. ولو كان هؤلاء يدركون دور النفط فى الاقتصاديات الصناعية، ولو كانوا يتوقعون ما يحدث اليوم وفي المستقبل القريب، لو فهموا واقع بلدنا كما هو مطلوب، ولو وجد الوعي اللازم لدى الاحزاب السياسية ورجالات البلد.... الم يكن سيتحقق بالتأكيد شعار «مصدق سينتصر»؟.

٣٦- الجملة الأولى قالها رئيس الوزراء زاهدي، والجمل الاخرى تعود الى الشاه وهويدا.

٣٧- أخذت الارقام من ص ١٠٤ من الكتاب الصادر عن الحكومة الجزائرية (طبعة الجزائر - آذار ١٩٧٥): Mémoire Prisenté par L'Algerie a la conferance des souverains et chefs d'etat des pays membres de L'OPEP.

٣٨- لقد قدّروا نسبة انخفاض القدرة الشرائية فى بداية عام ١٩٧٥ بـ ٣٠٪. انظر مثلا ص ١٥ من كتاب François Gihel: Deux Ans de Crise Petroliére, Paris, 31 Decembre 1975

٣٩- نشرت اللوموند بتاريخ ١٩ شباط ١٩٧٩ بان ايران قد خفضت سعر النفط للكونسرسيوم بمقدار ٩.٥ سنت والغريب هنا هو ان الدولة التي أعلنت باعتزاز قبل أشهر بأنها حطمت الغول النفطي

للعربية السعودية برفعها لسعر النفط تبيع نفس النفط بسعر أقل، (١١٫١٨ دولاراً) من السعر الذى يطالب به هذا الغول (٣٠ /١١ دولاراً).

٤٠- ص ٢ من ملخص تقرير الخطة الخامسة المنشور من قبل قسم التحقيقات في جريدة (كيهان) باللغة الانكليزية.

٤١- ص ٧٩ من كتاب O.C.D.E: Etudes Economiques, Japon, Juillet, 1974

القســـــــــم الأول

دور النـــــفـــط
١- في الاقتـــــــصاد الإيرانـــــــي
٢- في الاقتـــــــصاديات الصنـــــاعية

كما شرحنا في مقدمة الكتاب فإن تدفق النفط من الدول المنتجة الى الدول الصناعية يشكل مجموعة متكاملة من العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب إدراك دور النفط في الاقتصاديات الصناعية والاقتصاديات التابعة.

ان النفط كمادة خام وكمصدر أساسي للطاقة، يشكل عاملاً للدمج والتركز في اقتصاديات المجموعة الأولى، بينما يؤدى الى تخريب اقتصاديات المجموعة الثانية، باعتباره مصدراً للموارد، كما وان المجموعة الأولى تحاول تخريب اقتصاديات المجموعة الثانية من الداخل. ان هذه العلاقات تؤدي الى خلق وتفاقم اللا مساواة بين هاتين المجموعتين.

في هذا القسم، نبحث دور النفط في الاقتصاديات الصناعية، وفي الاقتصاد الايراني، ومسائل تفكيك وتحطيم الاقتصاد الوطني، وكذلك علاقة التبعية. ويتناول الفصل الأول دور النفط في الاقتصاد الايراني، أما في الفصل الثاني فنقدم دراسة عن دور النفط في تطور الاقتصاديات الصناعية.

يجب التنويه هنا بان الفصل الاول قد كتب فى شتاء ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣، حيث كانت تجري مراسم افتتاح معامل صهر الحديد في ايران بحضور رئيس الوزراء السوفياتي كوسيجين. وقد قال الشاه آنذاك بان على الكونسرسيوم النفطي الاختيار بين زيادة الانتاج آو تسليم ادارة صناعة النفط الى ايران نفسها.

ان دراسة الاقتصاد الايراني تلقي الضوء على الهدف الحقيقي لسياسات الشاه، وهي تكشف حقيقة محاولات الشاه المستمرة لتمديد الاتفاقيات النفطية. وبما ان الخطوط العريضة لهذه الاتفاقية تحدد دور النفط في الاقتصاد الايراني والاقتصاديات الصناعية، وكان من الممكن معرفة حقيقة هذه الخطوط مسبقاً، فقد تمت دراسة المواد الأساسية للاتفاقية وبرنامج للعمل تجاهها في مذكرة اقربت بالاجماع من قبل

الحاضرين في الاجتماع المنعقد في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٧٣في دار تونس - باريس، تحت عنوان (الصوت الحر للشعب الايراني المستعبد). *

وهكذا يشكل الفصل الأول من هذا القسم محتوى تلك المذكرة، ومقارنة نقاطها الأساسية بمواد الاتفاقية النفطية بعد اقرارها من قبل مجلس الشيوخ والنواب بعد أربعة اشهر من تقديم مذكرتنا.

الفصـــــل الاول

دورالنفـــــط
في الاقتصاد الإيرانـي

---

* " يشير المؤلف الى دراسة قدمها هو الى ندوة عقدت في باريس، وتشكل هذه الدراسة أساس الفصل الاول من هذا الكتاب. (المترجم)

منذ اليوم الذي أجبرت فيه بلادنا على قبول اتفاقية الكونسرسيوم، كان واضحاً بان: هذه الاتفاقية سوف تمدد الى ان تنضب اخر قطرة من النفط الايراني. ورغم ذلك فقد في اتخذت ونفذت سياسات اقتصادية تمنع النظام الحاكم من اتخاذ موقف مغاير. لقد تم اقتراح وصياغة مشروع تمديد الاتفاقية بناء على تحليل معين للاقتصاد الايراني ومسار في تطوره، قبل ثلاث سنوات من تمديدها (هكذا عملوا في الخفاء لجعل البلاد أسيرة تلك (الاتفاقية). *

وأثناء المفاوضات النفطية الأخيرة، كتبت (خبرنامه): †

" أيها المواطنون: ان نصيبنا من تصدير النفط هو الخراب الاقتصادي والانحلال الاجتماعي، ومسخ وقمع القوى الفكرية، وسرقة نتاج الجمهور الايراني، فلماذا اذن نصدر النفط هكذا؟ فاذا انقطع سيل النفط، لن يكون ممكناً الابقاء على الجيش والمؤسسات الطفيلية التي تمتص ثرواتنا وامكانياتنا لصالح الدول المهيمنة، بل ولن يبقى النظام بأكمله، إن نزيف الدم الإيراني مرتبط بنزيف نفطنا، ومع استمرار تدفق النفط، يتم هدر كل ما لدينا من قوى بشرية ومن ثروات طبيعية وتسير ايران نحو الانحطاط. والتخلف من جميع النواحي. واذا انقطع سيل النفط فلن يبقى أثر لمصاصي دمائنا ولا للجلادين وساحات الاعدام...، وتحل الحياة الاقتصادية الطبيعية محل الاقتصاد التابع الفاسد، ويمكن انقاذ هذا الجيل والأجيال القادمة من ضياع ثرواتها". ‡

ومرة أخرى حذرت "خبرنامه" في نفس الفترة الرأي العام من الخطر المحدق بالبلاد حيث كتب يقول:

"أيها المواطنون: ان الخيانة التي تحبك خطوطها حالياً على نطاق ايران والشرق الأوسط والعالم، هي خيانة جسيمة لدرجة لا يمكن تجاهلها: ان الشركات بدعم من الدول الكبرى وتواطؤ من جانب الشاه تحاول بسط سيطرتها الكاملة ولأمد طويل على مصادر النفط التابعة للدول المضطهدة".

قبل إجراء "المفاوضات" لتمديد المعاهدة في "سان موريتز"، تم تقييم دور النفط في الاقتصاد الايراني ضمن تحليل المواد الرئيسية للمعاهدة النفطية (التي عقدت بعد ذلك: بأشهر). ان ذلك التقييم يكشف حقائق هذه المسألة الحيوية. وقد نشر في حينه ملخص لهذا التحليل والتوقعات .

ثم عقد بعد ذلك اجتماع كبير من أجل اعداد البيان الختامي (دور النفط في الاقتصاد الايراني) وقد نوقش الامر من جميع جوانبه، وكذلك نوقشت العلاقة بين الاقتصاديات المهيمنة واقتصادنا، والسياسات الرامية لانفاق موارد النفط، ومسألة تمديد المعاهدة.

---

* راجع جريدة "خبرنامه" لسان حال الجبهة الوطنية الايرانية، العدد ٩ لعام ١٩٦٩.

† كان أبو الحسن بني صدر هو المشرف على جريدة "خبرنامه" التي يشير إليها في كتابه الحالي أكثر من مرة. (المترجم).

‡ انظر الى خبرنامه العدد (٢٨) ١٩٧٢ (النفط والدم).

§ خبرنامه، العدد (٧) ١٩٧٢ (النفط والنار والمصير).

* خبرنامه، العدد (٣١) ١٩٧٣ (السياسة النفطية للسنوات العشر القادمة)

إن مضمون هذا الفصل هو الكلمة التي القيت في ذلك الاجتماع: "يا أبناء الوطن الأعزاء؛ أمعنوا النظر بعيون مفتوحة، الى المستقبل الذي ينتظر موطنكم العريق، وحياة ابنائكم والأجيال القادمة، فعسى أن يتذكر تاريخ الغد شيئاً عن جيلنا". (مصدق).

من هنا، فان الصفقة الأخيرة هي نتيجة متوقعة للسياسة النفطية السابقة* المدانة، ولتزايد اعتاد الاقتصاد الايراني على موارد النفط. خلاصة القول ان البدء بدراسة تاريخ النفط يجب ان لا يجري ضمن بحث تاريخي بل ضمن دراسة اقتصادية. إن علاقة التبعية تتلخص في خدمة نفطنا لتطوير الاقتصاديات الصناعية، وكون موارد النفط تؤدي الى مزيد من الاستهلاك في اقتصادنا التابع. ان تحليل الاتفاقية الاخيرة أمر لا بد منه من أجل ادراك القوانين التي تحكم اقتصادنا ولكي يعرف الجيل الحالى البعد الخطير لعملية هدر ثرواتنا ويدرك مسؤوليته تجاه الأجيال القادمة. من أجل هذا كله نرى ضرورة تبيان دور وأهمية النفط في مستقبل الاقتصاد الايراني والعالمي. ونبين أيضاً التأثيرات المتعددة الجوانب للنفط (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا).

النفط والنمو الاقتصادى الايراني

نتناول هنا النفط كمادة متميزة في الاقتصاد الايراني و دور موارد النفسط في هذا الاقتصاد.

<u>أولاً: النفط كمادة خام:</u> ان النفط لا يمكنه أن يكون له دور اقتصادى الا ضمن تخطيط شامل للانتاج. ففي أية منظومة اقتصادية، لا يمكن الاستفادة من النفط دون تكوين رابطة بينه كمادة خام وبين وسائل الانتاج. واذا لم ينسجم النفط مع منظومة الاقتصاد الايراني فمعناه ان النفط لا يشكل جزءاً من هذه المنظومة التي هي عاجزة عن تسخير النفط لصالحها. لا في الميدان الزراعي ولا الصناعي ولا يمكن لعملية صناعة النفط نفسها أن تستفيد من نتاج الصناعات الاخرى. فاذا لم يكن لصناعة النفط في دولة نفطية أي ارتباط حقيقي مع الحقول الأخرى لاقتصاد تلك الدولة، فإن الاقتصاد سيكتسب المميزات التالية:

- **اقتصاد غير مستقل، تابع لاقتصاديات أخرى في عناصره الأساسية، ويستخدم النفط كمادة أولية فقط في اقتصاديات البلدان الصناعية.**
- **تكون فروع هذا الاقتصاد غير مرتبطة ومندمجة ببعضها، أي ان الزراعة لا تستفيد من الفروع الاقتصادية الاخرى، والصناعة لا تعتمد على الانتاج الزراعي كمواد أولية ولا يوجد بين حقول**

---

* المقصود هو تمديد الاتفاقية النفطية التي صادق عليها مجلسا الشيوخ والنواب فى ١٩٧٣.

الخدمات نفسها انسجام وترابط حقيقي ضمن تطور الانتاج الوطني بل ان حقول الخدمات في معظمها تكون ملبية لحاجة الاقتصاديات الصناعية وعلى هامشها. فمثلاً ان النفقات العسكرية والادارية، وكذلك نفقات التربية والتعليم تخدم تصدير القوى البشرية (التزايد المستمر في هجرة الأدمغة والقوى البشرية) وثروا البلاد المادية (النفط والمواد الاخرى، والانتاج الزراعي) الى الدول الصناعية.

أما ضمن الحقول الاقتصادية المختلفة نفسها فقد انقطعت الصلة بين اجزاء الحقل الواحد، وهذا يعني أن الارتباط اللازم قد انقطع بين وسائل الانتاج أي انتفاء الدمج والتفاعل بين عمليتي الأخذ والعطاء في المواد الانتاجية. وفي الحقيقة إن أي فرع من هذه الفروع هو تابع لمثيله في المركز أي في الاقتصاديات الصناعية المسيطرة.

- **ونتيجة لتطور الاقتصاديات الصناعية يزداد اعتماد اقتصادنا على الاستيرادات. فعندما يقال بان الصناعة الايرانية سجلت نمواً مقداره ١,٤ ٪ يجب أن نأخذ بالحسبان دور الاستيراد في ذلك. واذا كانت الواردات قد ازدادت بمقدار ٢٠٠ ٪ - ٢٢ ٪ فلا يدل هذا عل نمو الصناعة الايرانية بل على ازدياد الواردات. هكذا فان الصناعة الايرانية هي كالأفعى ذات الرأسين تقوم بعمليتين الأولى زيادة ميزان الواردات بنسبة تفوق نسبة النمو الاقتصادي والثانية ابتلاع مصادر الثروة الوطنية وتحميل اقتصاد البلاد أعباء ثقيلة في عمليتي "تصدير المواد الخام الثمينة، واستيراد المواد المصنوعة".**

-هذا الاقتصاد، يحتاج لاستمراره الى منتجات أجنبية، أي لا يمكنه تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما وان منتجاته لا تتناسب مع الحاجات الحقيقية للبلد ولا مع الضرورات المستقبلية. واذا تحولت المميزات الراهنة لهذا الاقتصاد يوماً ما الى منظومة متكاملة أي الى إقامة روابط منسجمة ومكملة بين حقوله، وتم دمج هذه الحقول، عندئذ نكتشف بأن الاقتصاد الايراني قد أصبح ورماً سرطانياً خطيراً يقضي على إمكانيات البلاد حتى الرمق الأخير.

خلاصة القول ان الاقتصاد الايراني غريب عن مصادر البلد وحاجات أبنائه. وتزداد يوماً بعد يوم وتتعمق تبعيته للاقتصاديات الصناعية، بل اصبح جزءاً منها. ان الاقتصاد بطبيعته هو اداة لتهيئة مقومات الحياة الاجتماعية وتطويرها، أما الاقتصاد الايراني، فيعمل يوماً بعد يوم على تحطيم هذه المقومات وتصدير ما يمكن أن يصبح اساساً لبناء هذه المقومات.

ننتقل إلى موضوع آخر، ان النفط يلعب دوراً كبيراً في اقتصاديات البلدان الصناعية بجميع حقولها وفروعها لا باعتباره مصدرا للطاقة بل كذلك كمادة خام. وتساعد صناعة النفط بالمقابل في استهلاك منتجات صناعية.

ان أهمية النفط تزداد في خلق (فائض القيمة)، أي في توسيع مجمل النشاطات الاقتصادية. إن الدور الحيوي للنفط كمادة خام تتزايد باستمرار، مما يدعم بشكل لا يمكن الاستغناء عنه، مجمل التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الصناعية . *

ان الجدول الأتي يتيح لنا مقارنة الاقتصاد الفرنسي في عام ١٩٥٩ و الاقتصاد الايراني في عام ١٩٦٥، وهو يوضح بلغة الأرقام، الحقائق التي أردنا الاشارة اليها فيما سبق. ان النقطة الوحيدة التي لا يتضمنها الجدول، هي نقطة لم تبحث من قبل، أي اغتراب الاقتصاد الايراني عن مصادره المحلية وعن حاجات المجتمع الايراني.

وبما أن الاقتصاد الايراني يشكل الآن جزءاً تابعاً لاقتصاديات البلدان الصناعية، فلا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي أي حظ في وقف عملية نهب الثروات وتصدير الامكانيات الوطنية. و حتى لو تمكن اقتصادنا الحالي من تحقيق علاقات دمج و تكامل متبادلة مع النفط (كما يفعل الاقتصاد الفرنسي) فلا يعني هذا بأننا نملك نظاماً انتاجياً متكاملاً، بل يعني – كما أوضحنا – تكامل جهاز امتصاص و تصدير ثروات البلاد.

وا لحقيقة أن اقتصادنا لن يتطور بتغيير في أحد أجزائه دون أن يرتبط ذلك بتغيير

جذري في النظام الاقتصادي. ان علماء الاجتماع والاقتصاد بحثوا هذا الموضوع، وربما " لأمر الى هذا ايضاً من أجل خلق وعي افضل لهذه المسألة برمتها:

لا يكفي لفهم الاقتصاد، الاطلاع على ظروف الانتاج والقوى المنتجة فحسب، بل ينبغي فهم النظام الشامل للاقتصاد، ومعرفة هدف و اتجاه العملية الاقتصادية في الانتاج والاستهلاك، وكذلك فهم أهداف اقتصاديات البلدان الاخرى في جميع المراحل (في الماضي والحاضر والمستقبل). وينبغي أيضاً فهم المجتمع (مجتمعنا والمجتمع العالمي)، وخاصة فما يتعلق بمسألتي الانتاج والاستهلاك. هكذا فقط يمكن معرفة ما اذا كان هنالك تطور حقيقي أم تزايد في العجز والتخلف. واذا كان الاقتصاد يلعب دور المستهلك النهائي الكامل، بينما يساهم فقط في المراحل الأولى من عملية الانتاج فهذا الاقتصاد يعتبر عاجزا عن تحقيق تقدم حقيقي. ان استهلاك منتجات الاقتصاديات الاخرى وتصدير الثروات الطبيعية للبلاد يزداد كلما توسعت أجهزة الاقتصاد التابع وارتبطت مؤسساته ببعضها.

إن هذا العجز والتخلف يشكلان واقعا ذا أبعاد مختلفة، من ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وطبيعية. ومن هنا فان ايجاد الصناعات (الأم) ضمن هذا النمط من الاقتصاد لن يساعد على التطور بل يؤدي الى تسارع عملية التخلف. وكما ان تطوير مضخات النفط يؤدي إلى تسريع استخراج ونهب هذه

---

* **انظر إلى الفصل الثاني.**

† **مثل إيران، فهي نموذج للمستهلك النهائي، إذ تستورد وتستهلك سلعا جاهزة، أما في الإنتاج فينحصر دورها في الإسهام في المرحلة الأولى أي استخراج وتصدير النفط فقط.**

الثروة بنفقات أقل، فإن توسيع الجهاز الاقتصادي للدولة التابعة يؤدي الى تسريع عملية نهب ثروات البلد.

يقدم الجدول الآتي توضيحات مفيدة حول حاجة صناعة النفط لانتاج وحدة واحدة (النفط) ومقارنة ذلك بحاجة الفروع الانتاجية الاخرى. ويمكن ان نلخص هذه المسألة كالتالي: لو لم نستهدف الاختصار لأمكن ترتيب جداول للفروع الاقتصادية الاخرى، وعند ئذ كانت الجداول ترينا الصورة الكاملة. ولكن حتى الآن وحسب شهادة الأرقام، فان صناعة النفط الايراني منفصلة تماما عن فروع الاقتصاد الأخرى (هذا اذا وضعنا التبادل الداخلي جانباً)، أما في الاقتصاد الفرنسي فقد كانت صناعة النفط (المصدر اصلاً من بلداننا اليهم) في عام ١٩٥٩ تعتمد على الصناعات الأخرى.

ان نفطنا بقدر ما هو منفصل وغريب اقتصادياً، فإنه مرتبط بوشائج عميقة وحبية باقتصاديات البلدان الصناعية! انه لا يندمج في اقتصادنا، بينا يترك آثاراً عميقة على الاقتصاد الصناعي الاجنبي. ان هذه الآثار لا تنحصر في مجال واحد ولا تقف أمامها حدود، بل تشمل ميادين مختلفة للفعاليات الاقتصادية، ويزداد هذا التأثير مع ازدياد الحاجة الى النفط. هكذا نرى بأن هذه الأفعى السحرية تمتص النفط الايراني وبأى عطش !، وان النفط ضمن هذه العلاقة، عندما يقدم الموارد اللازمة لاستهلاكنا المتزايد، فإنه يمنح الأفعى (الصناعة الغربية) فرصاً جديدة لامتصاص آخر قطرة نفط لدينا.

الجدول رقم ١

نسبة الحاجة إلى النفط في إنتاج وحدة واحدة من السلع (١)

إيران عام ١٩٦٥		فرنسا عام ١٩٥٩	
١- الزراعة	٠ر٠٠٠	١- الزراعة	٥
٢- تربية الحيوانات وصيد الأسماك	٠ر٠٠٠	٢- الصناعات الغذائية	١٠
٣- التنقيب عن المناجم	٠ر٠٠٠	٣- المواد المنجمية الصلبة المستخدمة كوقود	١
٤-استخراج وتصفيه النفط	٠ر١٨٥	٤- الغاز الموزع	١
٥- الإنتاج الصناعي	٠ر٠٠٠	٥- الماء والكهرباء وما شابه	٤٨
٦-صناعة الأغذية	٠ر٠٠٠	٦- الغاز الطبيعي والمواد النفطية	٤٨
٧-صناعة المشروبات	٠ر٠٠٠	٧- مواد البناء	٥
٨- صناعة السجائر	٠ر٠٠٠	٨- صناعة الزجاج	٥
٩- صناعة النسيج	٠ر٠٠٠	٩- مناجم الحديدوصناعة صهرالحديد	٥
١٠- صناعة الألبسة الجاهزة	٠ر٠٠٠	١٠- المناجم وصناعة صهر المعادن عدا الحديد	٥

١١- صناعة الجلود	٠ر٠٠٠	١١- إنتاج تغيير الأشكال الأولية وعمل الفلزات (المعادن)	٦٥
١٢-الأخشاب والأثاث المنزلي	٠ر٠٠٠	١٢- المكائن والأجهزة الميكانيكية	١١٦
١٣- المطاط	٠ر٠٠١	١٣- السيارات والدراجات النارية والهوائية	٨
١٤-ورق الطباعة	٠ر٠٠٠	١٤- المكائن والأجهزة الكهربائية	٨
١٥-الصناعات الكيمياوية	٠ر٠٠٣	١٥-صناعة السفن والطائرات والأسلحة	٨
١٦-الصناعات المنجميةغيرالمعدنية	٠ر٠٠٠	١٦- الصناعات الكيمياوية والمطاط	١٧٦
١٧-صناعة صهر المعادن	٠ر٠٠٠	١٧- صناعة الأقمشة	١٧٦
١٨-الصناعات المعدنية	٠ر٠٠٤	١٨- الخياطة	١٧٦
١٩- صناعة المكائن	٠ر٠٠٤	١٩- الجلود	١٧٦
٢٠-صناعة وسائل النقل	٠ر٠٠٣	٢٠- صناعة الخشب	١٧٦
٢١-بقية الصناعات	٠ر٠٠٠	٢١- الورق والكارتون والخمائر	٥
٢٢- البناء	٠ر٠٠٠	٢٢- الطبع والنشر	٣٧
٢٣-الماء والكهرباء	٠ر٠٠٠	٢٣- منتجات صناعية مختلفة	٨
٢٤-المواصلات والنقل	٠ر٠٠٢	٢٤- المنشآت العامة للخدمات	٤٢
٢٥-الاتصالات	٠ر٠٠٠	٢٥- النقل والمواصلات	٦٦١
٢٦-التجارة	٠ر٠٠٢	٢٦- خدمات البرق والتلفون	١٨
٢٧-البنوك والتأمين والسمسرة	٠ر٠٠٠	٢٧- السكن	١٨
٢٨-إيجار السكن	٠ر٠٠٠	٢٨- خدمات أو مجالات أخرى	١٨
٢٩-الخدمات الصحية والتعليمية	٠ر٠٠٠		
٣٠-الخدمات الخاصة	٠ر٠٠٠		
مجموع الاستهلاكات	٠ر١٩٥	مجموع الاستهلاكات بالوسيط	١ر٣٠٧

ثانياً: دور الموارد النفطية في الاقتصاد الايراني: استمرار تدفق النفط والثروات الاخرى للبلاد الى الدول الصناعية

منذ النصف الثانى من الخطة الخمسية الثالثة، وتزامنا مع تنفيذ بنود "الثورة البيضاء" التي كانت تعني انتقال ثروات البلاد إلى مراكز القوة الاقتصادية في العالم ودمج اقتصادها بالاقتصاديات الأجنبية

المسيطرة حتى ليظهر كل آثار النشاط الاقتصادي في مركز القوة المسيطرة راحت أبواق الدعاية تزعم بأن الاقتصاد الإيراني ينمو بنسبة ١٠، ١٢، ١٥، أو حتى ٢٠ بالمائة!!، إن العالم ينظر بدهشة إلى هذه القفزة العظيمة!!

١-أي قطاع ينمو في الاقتصاد الإيراني؟

لا يمكن هنا بسهولة تقدير كيفية نمو الاقتصاد الايراني، لذلك نحاول تنظيم جدول رئيسي للميزانية والانتاج القومي غير الصافي، وهكذا نحسب الانتاج القومي غير الصافي استناداً الى حساب الميزانية. بعد ذلك نحاول أن نحسب نمو بقية قطاعات الاقتصاد القومي، وأخيراً نقدم تحليلاً مختصراً عن الميزانية، كي نحدد مساهمة النفط فيها ونوضح القطاعات التي سجلت نمواً أو التي لم تسجل نمواً أو تطورت بشكل سلبي.

جدول رقم ٢

الانتاج القومي غير الصافي والميزانية العامة (الدولة والمؤسسات الحكومية) بالقيمة الثابتة. نمو كل واحد منها ، نمو الانتاج القومي غير الصافي من ناحيّة الميزانية والقسم غير المحسوب في الميزانية. (الأرقام بمليار ريال)(٢).

السنوات	الميـــــــــــــزانيـــــــة		الإنتاج غير الصافي المحسوب ضمن الميزانية		
حسب التقويم الهجري الشمسي في الأصل والسنوات الميلادية المعادلة	المبلغ الكلي	النسبة المئوية للنمو	المبلغ الكلي	النسبة المئوية للنمو	
١٣٤٣ش = ١٩٦٤ – ١٩٦٥ م	١٣٠	-	٢٣٨ر١	-	
١٣٤٤ش = ١٩٦٥ – ١٩٦٦ م	١٥٨ر٥	٢١ر٦	٢٤٣ر٧	٢ر٢	
١٣٤٥ش = ١٩٦٦ – ١٩٦٧ م	١٧١ر٥	٨ر٢	٢٦١ر٩	٧ر٥	
١٣٤٦ش = ١٩٦٧ – ١٩٦٨ م	١٩٥	١٣ر٧	٢٨٩ر٢	١٠ر٤	
١٣٤٧ش = ١٩٦٨ – ١٩٦٩ م	٢٤٧ر٤	٢٦ر٨	٢٨٣ر٢	-٢ر١	
١٣٤٨ش = ١٩٦٩ – ١٩٧٠ م	٣٠١	٢١ر٧	٢٨٤ر٤	٠ر٤	
١٣٤٩ش = ١٩٧٠ - ١٩٧١ م	٣٤٠	١٣	٣٠٥	٧ر٢	
١٣٥٠ش = ١٩٧١ - ١٩٧٢ م	٤٣٥	٢٨	٢٧٠	-١١ر٥	

تتمة جدول رقم ٢

الإنتاج القومي والميزانية العامة / نمو كل واحد منهما بالنسبة المئوية

* **مع افتراض وجود نفس النسبة بين الانتاج القومي بالقيمة الجارية والانتاج القومي بالقيمة الثابتة، وبين الميزانية بالقيمة الجارية والميزانية بالقيمة الثابتة.**

الإنتاج القومي غير الصافي		نسبة الميزانية إلى الإنتاج القومي غير الصافي (بالمئوية)	نسبة تطور الإنتاج القومي غير الصافي	
المبلغ الإجمالي	النسبة المئوية للنمو		حسب الميزانية (النسبة المئوية)	خارج الميزانية (النسبة المئوية)
٣٦٨ر١	-	٣٥ر٤	-	-
٤٠٢ر٢	٩ر٢	٣٩ر٤	٧ر٨	١ر٤
٤٣٣ر٤	٧ر٨	٣٩ر٥	٣ر٢	٤ر٥
٤٨٤ر٢	١١ر٧	٤٠ر٥	٥ر٤	٦ر٣
٥٣٠ر٦	٩ر٤	٤٦ر١	١٠ر٧	-١ر٣
٥٨٥ر٤	١٠ر٢	٥١ر٤	١٠	٠ر٢
٦٤٥	١٠ر٢	٥٢ر٧	٦ر٧	٣ر٥
٧٠٥	٩ر٣	٦١ر٨	١٤ر٠	-٥ر٥

.بناء على هذه الجداول فإن نمو الانتاج القومي غير الصافي يرتبط بالميزانية، أما نموه بمعزل عن هذه الميزانية فقد كان بمعدل ١,٣ ٪. ولفهم حقيقة هذا التطور ينبغي تجزئته لكي ندرك عملية التطور السلبي للاقتصاد الإيراني في الواقع، كاقتصاد خارج محيط نشاط الرساميل الأجنبية.

لذلك نطرح النفقات الصافية للشركات النفطية والرساميل الاجنبية من المبلغ الذي يمثل القطاع الاقتصادي غير الحكومي من الإنتاج القومي غير الصافي.

جدول رقم٣

حصة الانتاج القومي غير الصافي وغير الحكومي ناقصاً الاستثمارات الأجنبية ونفقات الشركات النفطية الاجنبية (= الفرق). النسبة المئوية لنمو بقية الانتاج القومي غير الصافي (مليار ريال - حسب القيمة الثابتة) (٣).

السنوات	الإنتاج القومي غير الصافي الداخلي غير الحكومي (العمود ۴ من جدول ۲)	نفقات الشركات غير الحكومية والاستثمارات الأجنبية	الفروق	نسبة نمو الفرق
۱۹۶۴	۲۳۸ر۱	۳ر۲۰	۲۳۵ر۸۰	
۱۹۶۵	۲۴۳ر۷	۷ر۲۴	۲۳۶ر۴۶	۰ر۵
۱۹۶۶	۲۶۱ر۹	۵ر۱۲	۲۵۶ر۷۸	۷ر۸
۱۹۶۷	۲۸۹ر۲	۴ر۳۵	۲۸۴ر۸۵	۹ر۵
۱۹۶۸	۲۸۳ر۲	۵ر۴	۲۷۷ر۸	-۲ر۶
۱۹۶۹	۲۸۴ر۴	۸ر۶	۲۷۵ر۸	-۰ر۸
۱۹۷۰	۳۰۵	۵ر۱	۲۹۹ر۹	۷ر۸
۱۹۷۱	۲۷۰	۷ر۶۲	۲۶۲ر۳۸	-۱۲ر۴
نسبة النمو الكلي:				۹ر۸
معدل النمو السنوي	(تقسيم نسبة النمو الكلي على عدد السنين):			۱ر۴
معدل النمو السنوى باحتساب ۳/۲٪ للنموالسكاني				-۱ر۸

إذا أخذنا بنظر الاعتبار نسبة النمو السكاني السنوي البالغة ۳٪ - ۳,۲ ٪ فسنتمكن من توضيح الواقع بصورة أفضل. في الحقيقة ان مجال النشاطات الاقتصادية المستقلة للمجتمع أجمع يتقلص يوماً بعد يوم، بينما يزداد باستمرار عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية بين الدولة والمجتمع.

يمكن تحديد نسبة التطور السلبي في الحقل الزراعي من الاقتصاد وذلك بمراجعة نسبة الاستيرادات الزراعية. ان الأرقام الرسمية تحسب ايضا نفقات الدولة في القطاع العشرين الأخيرة، تظهر بوضوح كامل كيفية قيام الدولة بتحطيم جميع أوجه الحياة المستقلة لمجتمعنا. ان التغيير الحاصل في تركيبة الانتاج الزراعي ودمجه بالاقتصاد الأجنبي المهيمن والتطور السلبي في القطاع الزراعي والمجالات الاقتصادية الاخرى المرتبطة، والتقدم الذي حققه الاقتصاد الاجنبي المسيطر والقطاعات التابعة له، فكل ذلك لا يترك مجالاً آخر أمام ايران سوى مواصلة بيع ثرواتها وهذا جدول لمقارنة الانتاج الزراعي، والصادرات والواردات فيما يخص هذا الحقل، والنسبة الحقيقية لتطوره السلبى.

جدول رقم ٤ ـ أ

الانتاج الزراعي والنسبة الحقيقية لنموه (٤) بالاسعار الثابتة لعامي

١٩٦٠ ــ ١٩٥٩ (الأرقام بمليار ريال)

الزراعة

السنوات	الإنتاج الكلي غير الصافي	النمو	الواردات الزراعية من الشاي واللحم والقمح	النسبة المئوية للنمو	التقرير التقريبي للإنتاج الحقيقي الداخلي	النمو بالنسبة المئوية
١٩٦٣ ٩	٨٩ر٢	-	٤ر٠٠	-	٨٥ر٩	-
٢	١٩٦٤ ر٩٢	٣	٧ر٥٥	٨٩	٨٤ر٦٥	١ر٥-
٩٩	١٩٦٥	٧	٧ر٥٦	٠ر٢	٩١ر٤٤	٨
٧	١٠٢ر١٩٦٦	٣	٥ر٥٤	٢٦ر٢	٩٧ر١٦	٦
٨	١٩٦٧ ر١١٠	٨ر٥	٤ر٣	٢٢ر٥-	١٠٦ر٥	٩ر٨
٦	١١٩ر١٩٦٨	٧	٥ر٩	٣٧	١١٣ر٧	٦ر٥
١	١٢٢ر١٩٦٩	٢	٦ر٧٣	١٤	١١٥ر٣٧	١ر٥
٨	١٢٥ر١٩٧٠	٣	٦ر٦	٢-	١١٩ر٢	٣
٢	١٩٧١ ر١٢٢	٢ر٨-	١١ر٢	٧٠	١١١ر١	٧-
مجموع التطور (النمو)		٣٠ر٧		١٥٩.٥		١٣ر٧
معدل النمو السنوي		٣ر٨٣		١٩ر٩		١ر٧
المجموع			٥٩ر٣٨		٨٤٧ر٧١	

جدول رقم ٤ ـ ب

الإنتاج الصناعي والنسبة الحقيقية لنموه (٤)

الصناعة

الإنتاج الكلي غير الصافي	النسبة المئوية للنمو	الواردات		النسبة المئوية للنمو	الإنتاج الصناعي في الداخل	النسبة المئوية للنمو	الإنتاج المعتمد على المصادر الداخلية ناقصا ١٠ بالمائة من القيمة	النسبة المئوية للنمو
٤٣٫٣	-	١٩		-	٢٤٫٣	-	٢٢٫٩	-
٤٥٫٥	٤٫٥	٢٦٫٩		٢٩٫٣	١٨٫٦	-٢٣٫٥	١٢٫٦	-٢٨٫٥
٥١٫٩	١٢٫٣	٣٧٫٣		٢٧٫٨	١٤٫٦	-٢١٫٥	١١٫٨	-٢٨٫٨
٦١٫١	١٥	٤٠٫٦		٨٫٥	٢٠٫٥	٢٩	١٥٫٥	-١١٫٥
٧٨٫٨	١٠٫٦	٥٨٫٤		١٢	٢٠٫٤	٦٫٥	١٦٫٢	٤٫٠
٨٦٫٩	٩	٦٧٫١		١٣	١٩٫٨	-٢٫٥	١٥٫١	-٧
٩٨٫٤ ١١٨	١١٫٦	٧٥٫٥		١٠٫٨	٢٣٫٩	١٧٫٥	١٨٫٧	١٩
	٢٠٫٠	٨٨٫٥		١٤٫٦	٢٩٫٥	١٩	٢٢٫٦	١٧
	٩٦٫٠			١٣٦٫٦		١٧٫٥		-٣٫٣
	١٢			١٧٫٧٥		٢٫١٨		-٠٫٤

إن هذه الأرقام التي تم التوصل إليها بفضل الاستعانة بطريقة علمية شاملة وسهلة تعتبر مثالا لتوضيح تطور الاقتصاد الايراني من جميع أوجهه. إن هذا الاقتصاد ينمو في قطاع الدولة أي النفقات الحكومية، أما في بقية قطاعات الاقتصاد فإنه يتطور بشكل سلبي نظرا للتزايد المستمر في الاستيراد.

والآن نحاول إلقاء الضوء على الميزانية التي تضخمت في السنوات العشر الماضية بنسبة ٢٠/٣ بالمائة سنويا: ما هي عناصر تركيبها وكيفية تضخمها؟

١- مصادر الميزانية

هناك خمسة مصادر للميزانية، إن الجدول التالي يبين نسبة نمو كل مصدر ومساهمته في خزانة الدولة:

جدول رقم ٥

مصادر الميزانية الاعتيادية والميزانية العمرانية ونسبة كل منهما

لمجموع الميزانية والنمو النسبي لكل منهما (٥)

(الأرقام بميلون ريال)

العنوان	عام ١٩٦٨	عام ١٩٦٩	عام ١٩٧٠	عام ١٩٧١	النسبة المئوية للأجزاء إلى الكل في ميزانية ١٩٧١	النمو المنجز عام ١٩٧١ ونسبته المئويةإلى١٩٦٨
الضرائب المباشرة	١٢ر٩	١٨ر٦	٢٥ر٦	٣٠ر٦٠٠	٨ر٦	٢٣٦٪
الضرائب غير المباشرة	٣٥ر٣	٤٩ر٧	٢٩ر٤	٥٥ر٤٠٠	١٥ر٦	١٥٦٪
الموارد المستحصلة من موارد احتكار النفط والإجراءات الحكومية	٧٣ر٢	٩١ر٥٠٠	١٠٤ر٩	١٤٧ر٣٠٠	٤١ر٤	٢٠٢٪
الموارد المستحصلة من الخدمات	٥ر٩	٤ر٠٠٠	٨ر٢	٧ر٩٠٠	٢ر١	٣٨٪
بقية مصادر ضمان القروض	٦٠ر٨	٦٣ر٦٠٠	٨٣ر٧	١١٥ر١٠٠	٣٢ر٣	١٨٩٪
المجموع	١٨٨ر١	٢٢١ر٤	٢٧١ر٨	٣٥٦ر٣	١٠٠	٣٦٢٪

جدول رقم ٦

مقارنة بين ميزانيتي سنتي ١٩٧١ ــ ١٩٧٣(٦)

(الأرقام بمليار ريال)

العنوان	عام ١٩٧١	عام ١٩٧٣	نسبة أرقام الميزانية لعام ١٩٧١ إلى مجموع الميزانية	نسبة أقسام الميزانية لعام ١٩٧٣ إلى مجموع الميزانية	نمو ميزانية ١٩٧٣ بالنسبة إلى ميزانية ١٩٧٢
الضرائب المباشرة وغير المباشرة	٨٢١ر١	١١٨ر٦	٢٨ر٤	٢٥ر٢	٤٤٪
النفط والغاز	١٥٥ر٣	٢٢٦ر٥	٥٣ر٨	٤٨ر٢	٤٦٪
موارد مختلفة	٢٠ر٨	١٦ر٥	١٠ر٧	٣ر٤	-٢١ر٥
الديون الداخلية والخارجية (الصافية)	٣١	١٠٩	١٧ر١	٢٣ر٢	٣٥٢
المجموع	٢٨٩ر٤	٤٧٠ر٦	١١٠	١٠٠	١٦٥٪

يقال بأن ميزانية السنة الأولى من الخطة الخامسة قد بلغت أربعة أضعاف ميزانية السنة الأولى من الخطة الخمسية الرابعة (أي ١٩٦٨). وهذه الزيادة السريعة ترجع الى ازدياد موارد النفط عشرة أضعاف ما كانت عليه، وكذلك ازدياد القروض الداخلية والخارجية بمقدار عشرة أضعاف أيضاً. وبكلمة اخرى ان ما يسمى بالتطور الاقتصادى للبلاد يعني في الحقيقة زيادة الميزانية، التي هي بدورها نتيجة لتضاعف موارد النفط والقروض الخارجية. ويظهر من مقارنة النسب في الجدولين أعلاه بان نسبة الموارد النفطية والقروض في الميزانية تزداد سنة بعد أخرى، وتزداد معها نسبة القروض في الميزانية سنويا. لقد وصلت هذه النسبة من ١٧,١٪ فى عام ١٩٧١ الى ٢٣,٢٪ فى عام ١٩٧٣. وهذه القروض هي التي تحدد اتجاه نمو الاقتصاد الايراني، وهي التي تؤدي الى ايجاد مستلزمات استمرار سلب ثروات البلاد في المستقبل.

ولكي لا يظن أن للضرائب المباشرة وغير المباشرة مصادر أخرى غير موارد النفط ولكي نوضح بأن موارد النفط والقروض تحسب أكثر من مرة، لكي يبدو اقتصادنا وكأنه ينمو نمواً حقيقياً، ندرج في الجدول التالي تركيبة هذه الموارد:

جدول رقم ٧

تركيبة الضرائب المباشرة (٧) (الأرقام بمليون ريال)

	١٣٤٧	النسبة المئوية للأقسام إلى المجموع	عام ١٩٦٩	النسبة المئوية للأقسام إلى المجموع	عام ١٩٧٠	النسبة المئوية للأقسام إلى المجموع
١- الضرائب على الرواتب	٣ر٦	٢٧ر٨	٤ر٥	٢٢	٥ر٧	٢٢ر٦
٢-الضرائب على الرواتب الحكومية*	٢ر٠	١٥ر٥	٥ر٧	٢٨ر٥	٦ر٥	٢٥ر٩
٣- الضرائب على الرواتب غير الحكومية	٢ر٨	٢١ر٤	٣ر٨	١٩	٥ر٣	٢١ر٠
٤- الضرائب الزراعية والضرائب على العقارات والأرباح والطوابع	٣ر٥	٢٧ر٤	٣ر٩٦	١٩ر٧	٥ر١٥	٢٠ر٠
٥- الضرائب على الأعمال والحرف	١ر٠	٧ر٧	١ر٩	٩ر٥	٢ر٦	١٢ر٥
٦-الضرائب على المقاولين الأجانب	-		٠ر٧	١ر٣	-	
المجموع	١٢ر٩	١٠٠	٢٠ر٥٦	١٠٠	٢٥ر٢٥	١٠٠

استناداً الى الجدول، تشكل الضرائب على رواتب الموظفين والمستخدمين حوالي ٢٠٪ من الضرائب المباشرة ثم ان نظرة بسيطة على هذه الضرائب تبين لنا بان الحكومة تصرف قسما من موارد النفط والقروض على رواتب موظفيها وتسترجع قسما من هذه الرواتب في صورة ضرائب ! ويبين الجدول أيضا ان أكثر من ٥٠ ٪ من الضرائب المباشرة عبارة عن ضرائب تحصل عليها الحكومة من نفسها ! وان الضرائب المستحصلة من الرأسماليين الجشعين والمرتبطين تشكل فقط ٢١٪ من الضرائب المباشرة. أما أصحاب الرواتب الخاصة فهم أناس يعملون أساسا في استيراد المنتوجات الأجنبية وتسهيل تجميع الأجهزة والمكائن في بلادنا، او إنهم يلعبون دور السماسرة والصيارفة من خلال الدولة. والمبالغ المصروفة على هذا المجال تأتي بدورها من الموارد النفطية والقروض الأجنبية أيضا.

هكذا نرى بأن نسبة الضرائب المباشرة ترتبط بالموارد النفطية والقروض الأجنبية.

* وتشمل ضرائب شركة الدخان المساهمة.

واذا نظرنا بصورة صحيحة الى الضرائب على الطوابع والمقاولين والمتعهدين وأرباح بعض الأعمال نرى بأن هذه الضرائب ترتبط هى الاخرى بالنفط، لأن جميع هذه الفعاليات تتأثر بصورة مباشرة بتوزيع الموارد النفطية على القطاعات المختلفة.

أما الضرائب غير المباشرة فهي:

جدول رقم ٨

تركيب الضرائب غير المباشرة (٨)

(بمليار ريال)

	عام ١٩٦٩	النسبة المئوية من المجموع	١٩٦٩	النسبة المئوية من المجموع
١-ضرائب على المواد النفطية	٧ر١	١٦ر٢	٨	١٦ر٢
٢-الجمارك	٢٨ر٨	٦٥ر٩	٣١ر٤	٦٣ر٤
٣- الكحولات والمشروبات	١ر٦	٣ر٧	١ر٩	٤ر٣
٤- الضرائب غير المباشرة الأخرى	١٤ر٢	١٤ر٢	٨	١٦ر٢

بناء على هذا الجدول فان ١٦/٢٪ من الضرائب غير المباشرة تأتي من المواد النفطية وما بين ٦٤ و٦٦٪ من الضرائب تأتي من الاستيرادات أي انها ضرائب مفروضة على سلع أجنبية تشترى بموارد النفط والقروض الخارجية. أما بقية الضرائب غير المباشرة أي ما بين ١٨٪ و٢٪ فتأتي أساساً من النفقات التي تؤمن هي الاخرى من موارد النفط والقروض الخارجية. وهذا يعني ان تفاقم الاستهلاك بحد ذاته يستند الى النفط والقروض.

إن النتيجة التي نستخلصها من تحليل الميزانية تنسجم مع ما وصلنا اليه في القسم الأول من هذا البحث: إن طبيعة الإنفاق الحكومي لا تسمح بأن يكون للنفط دور في الاقتصاد الإيراني باعتباره مادة خامة، بينا تشكل موارد النفط والقروض الخارجية مجمل القطاع الحكومي من الاقتصاد الايراني. ملخص القول:

١- **ان القطاع غير الحكومي من الاقتصاد الايراني يتطور سلبياً بمعدل ١،٨ - سنوياً. ويجب أن لا ننسى بان نسبة زيادة السكان هي ٣،٢٪.**
٢- **يتطور القطاع الحكومي من الاقتصاد الايراني بمعدل ٢٠/٣ ٪ سنوياً.**
٣- **إن النفط والقروض هما المحوران الأساسيان في القطاع الحكومي. وقد ازدادا بين سنتى ١٩٦٨ - ١٩٧١ بمقدار عشرة اضعاف.**

٤- إن مستقبل الاقتصاد الايراني محكوم بهذا النمو السرطاني، وهذا النمو يحتم تزايدا في الاستيراد وفي إنتاج النفط، وتتصاعد هذه الزيادة سنوياً، كما وتتصاعد نسبة القروض سنوياً أيضاً. اذا لاحظنا التغييرات الحاصلة في الأوضاع الدولية منذ زمن تأميم النفط الايراني، فإن الاتفاقية الأخيرة تسجل تراجعاً حتى عن اتفاقية كونسرسيوم النفط ١٩٥٤، وهذه نتيجة طبيعية للسياسات التي خربت الاقتصاد الايراني وعرقلت تطوره المستقل.

إيران في بداية الخطة الخمسية الخامسة

في بداية تنفيذ الخطة الخمسية الخامسة، يمكن وصف الاقتصاد الإيراني كما يلي:
عند تأميم صناعة النفط، كانت ميزانية الدولة تتكون من قسم من موارد الإنتاج الوطني، وهذا يعني ان اقتصاد البلاد كان يعتمد على الانتاج الداخلي، وميزانية الدولة تتكون أساساً من الضرائب المستحصلة من هذا الانتاج. لكن بعد عشرين سنة فان ميزانية الدولة هي التي تشكل أساس اقتصاد البلاد، هذا الاقتصاد الذي ينشط داخل ايران بينما يشكل فى الواقع جزءا من الاقتصاد الاجنبي المسيطر.
ان امكانية تطور هذا الجزء تحددها حاجات تطور الاقتصاديات المسيطرة. ومن هنا نرى بأنه لا مفر من تضخم الميزانية بشكل مستمر. ان جميع أسس الاقتصاد الايراني مبنية على الميزانية، وان بناء هذه الأسس هو الذي يؤدي الى تسارع النمو: ان أي توقف يؤدي الى تخريب هذا الأساس، وهذا الأساس يعتمد على النفط والقروض الأجنبية من جهة وعلى الاستيراد والاستثمارات الاجنبية في ايران من جهة أخرى. إن أقل نقص في إنتاج النفط أو في القروض الخارجية سيؤدي حتما إلى نقص في نفقاتن الدولة والاستيراد. لذلك فإن اقتصاد البلاد ببنائه الحالي يتجه نحو التدهور وذلك يزيد من تفاقم الخطر على النظام بأكمله. ولتبيان صواب هذا الرأي نعطي مثالاً عن القروض الخارجية وسير عملية الاستيراد وكذلك النفقات الحكومية والعجز فيها.

أولاً: القروض الخارجية للبلاد

إن الجدول التالي يبين بقاء القروض الصافية في ذمة الدولة بعد نهاية كل دورة (٩)

جدول رقم ٩

(القروض بملايين الدولارات)

السنوات	القروض الصافية	النسبة المئوية للقروض في الفترة الأخيرة (١٩٧٤) بالنسبة إلى الفترات السابقة لها
بداية سنة ١٩٥٥ (نهاية الخطة الأولى)	٧٨ر٨	٤٠٠٠
بداية سنة١٩٦٣ (نهاية الخطة الثانية)	٥٣١ر٦	٦٠٠
بداية ١٩٦٨(نهاية الخطة الثالثة)	٧٥٥ر٣	٤١٥
بداية ١٩٧٣ (نهاية الخطة الرابعة)	٢٥٦٩ر٤	٢٣
بداية ١٩٧٤ (نهاية الخطة الخامسة)	٣١٦٩ر٤	-

ان التطور السلبي للقروض الأجنبية الناتج عن تأثير الركود الاقتصادي في النصف الثاني من الخطة الثانية، تغيّر بسرعة، خلال "الثورة البيضاء"، ووصل نهاية الخطة الرابعة الى معدل سنوي مقداره ٢٣٪ وهو أكثر من ٣٪ من نمو الميزانية. ان القروض التي بقيت بذمة ايران منذ ١٩٧٣، والتي يجب ان توفى خلال السنين القادمة قد ازدادت ٤٠ ضعفاً بالنسبة للباقي من القروض في نهاية الخطة الأولى و٦ أضعاف بالنسبة للباقي من القروض في نهاية الخطة الثانية و٤ مرات بالنسبة لنهاية الخطة الثالثة وبمقدار٢٣٪ على الباقي من القروض في نهاية الخطة الرابعة.

ثانياً: الواردات

من خلال الجدول التالي نقارن تطور الانتاج القومي غير الصافي مع الواردات، كما تبين الأرقام والنسب واتجاهها عبر المقارنة مع جدول القروض.

جدول رقم ١٠

مقارنة بين الاستيراد والانتاج القومي غير الصافي بالقيمة الجارية

(مليار ريال)*

*نلفت انتباه القارىء الى ان الحسابات لم تجر على أساس المدفوعات الجارية للسندات بل على أساس السندات في سبيل تأمين الاستيراد. كان من الأفضل أن يجري الحساب على أساس المدفوعات الجارية، حيث تزداد نسبة استيراد السلع والخدمات بالنسبة للانتاج القومي غير الصافي.

السنوات	الإنتاج القومي غير الصافي	نسبة النمو	الواردات	نسبة النمو	نسبة الواردات إلى الإنتاج القومي غير الصافي
1959	٢٨٢ر٥	-	٤١ر٦	٢٤ر٣	-
1960	٣١٤ر٥	١٠ر٥	٥٢ر٧	27	١٤ر٧
1961	٣٣٢ر٧	٨ر٥	٤٧ر٢	١٠ر٢	١٦ر٧
1962	٣٥٣ر٦	٢ر٥	42	١٠ر٢	١٤ر٢
1963	٣٧٠ر٣	٨ر٥	٣٩ر٣	-7	١١ر٩
1964	٤٠٨ر٨	٩ر٥	٥٦ر٨	٤٤ر٣	١٠ر٥
1965	٤٦٩ر٥	15	٦٦ر٥	17	١٣ر٩
1966	٤٨٩ر٥	٤ر١	٧٣ر٦	١٠ر٨	١٤ر٢
1967	٥٥٣ر١	13	٩٠ر٥	23	١٥ر١
1968	٦٠٢ر٧	١٠ر٩	١١٧ر٥	30	١٦ر٤
1969	690	١٣ر٥	132	١٢ر٥	١٩ر٢
1973	١٧٤٥ر٣	*4ر٤٩	381	٦٥ر٦	22

ان هذا الجدول يمكننا من مقارنة الاستيراد مع الانتاج القومي غير الصافي، وهو يؤكد ما ذهبنا اليه سلفا: ان نسبة زيادة الواردات بلغت فى سنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ٢٤/٢ ٪ و ٪٢٧، وهذا يعتبر تطوراً سلبياً بسبب الركود الاقتصادى. ولكن في بداية الخطة الثالثة ومع ارتفاع موارد النفط ومع تزايد انتاج النفط أصبح النمو ايجابياً إذ تحول من ٧ ٪ - فى ١٩٦٣ الى ٣, ٤٤٪ فى عام ١٩٦٤.

ان مستوى تزايد الاستيراد في الخطة الخامسة يساوي ضعف نمو الانتاج القومي غير الصافي وأكثر من ١/٥٪ -٢٪ من نسبة نمو الميزانية. وصلت الواردات فى عام ١٩٦٩ الى ٢, ١٩ ٪ بالنسبة الى الانتاج القومي غير الصافي أي الى خُمسه تقريباً. ان الركود الاقتصادي في سنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٣ (فى الواقع كانت الموارد النفطية في هذه الفترة ازدادت بنسبة قليلة بسبب انخفاض الأسعار) والظروف التي نتجت عن أرقام الانتاج القومي غير الصافي والقروض والاستيرادات في هذه الفترة، والتطور السلبي لهذه القطاعات، يكفي للدلالة على أن انخفاض الموارد النفطية (أو حتى عدم زيادتها بالدرجة الكافية) يؤدي الى هدم أساس البناء الاقتصادي الهش. وهكذا أدت هذه السياسة باقتصادنا الى عقد الاتفاقية الاخيرة، حيث لا حياة ولا استمرار لهذا الاقتصاد بدون الازدياد المستمر في انتاج النفط. ان أي انخفاض في انتاج النفط يؤدي الى افلاس هذا الاقتصاد التابع، فكيف لوتوقف الانتاج؟ ان جدول الميزانية

* إن نسبة النمو الى سنة ١٩٧٢، بالرغم من ان الموارد النفطية في ذلك العام قد إزدادت بمقدار ١٢٠٪ فان نسبة الاستيرادات ازدادت أيضاً بالنسبة للانتاج القومي غير الصافي.

وعجزها يؤكد صحة ما ذكرناه. ويمكننا من فهم حالة وامكانية الاقتصاد الايراني - بجميع قطاعاته – هذا الاقتصاد الذي اعتماداً على تطوره الأخير يجري الحديث عن "اعلان الحرب" على الكونسرسيوم:

جدول رقم ١١

الميزانية العادية والانمائية (العمرانية) ونسبة عجزها (١١)

(بمليار ريال)

السنوات	الميزانية العادية والإنمائية	العجز	تطور العجز (النسبة المئوية)	نسبة العجز إلى الميزانية
١٩٦٣-٦٤	٧٠ر٦	١٥ر٢	-	٢١ر٦
١٩٦٨-٦٩	١٨٨ر١	٤٥ر٨	٦٥١	٢٤ر٤
١٩٧١-٧٢	٣٦٥ر٢	١١٠ر٣	٢٤٠	٣٠ر٢

هكذا كان ازدياد القروض في نهاية الخطة الثانية وفي السنة الأولى من الخطة الخامسة أكبر من نمو الميزانية. كانت نسبة القروض تشكل في السنة الأولى من الخطة الرابعة ٢,٣٠٪ من الميزانية العادية والانمائية، بينما كان الرقم الصافي للقروض الحكومية لوحدها يبلغ ٢٣,٢٪ من هذه الميزانية، أو بعبارة أخرى فان العجز في الميزانية وصل الى ٤٠ ٪.

خلاصة القول انه في عام ١٩٧٣ وأثناء عقد الاتفاقية الجديدة كان ظمأ الاقتصاد الايرانى لموارد النفط يزداد باستمرار، حيث كان هذا الاقتصاد يتعرض خطر فقدان كيانه في حالة انقطاع سيل النفط يوماً واحداً فقط.

ثالثاً: دور النقد في عملية تصدير الرساميل

من أجل فهم أفضل لهذا الموضوع ينبغي الحديث، ولو بشكل عابر، عن دور النقد كأداة أساسية في عملية تصدير الرساميل ذات الاتجاه الواحد. ان دور النقد والسياسة النقدية في العلاقة بالاقتصاديات المسيطرة يزيد الحاجة الى موارد أكثر فأكثر، وهذا يعني المزيد من انتاج النفط والمزيد من القروض والاستثمارات الخارجية، وانخفاض الصادرات (غير النفطية).

لقد التزمت الحكومة الايرانية، بموجب الكونسرسيوم، بشراء سندات من الكونسرسيوم وبأسعار عالية، ومنذ ذلك الحين، وبالرغم من انخفاض قيمة الريال بحوالي الثلث، فقد أمكن المحافظة على القيمة المتبادلة للريال والدولار. وفي الفترات الأخيرة أعلنت الحكومة، التي تزعم مجا جهة الكونسرسيوم،

ارتفاع قيمة الريال بأكثر من ١١ ٪ مقابل انخفاض سعر الدولار. واذا جمعنا الانخفاض الرسمي بسعر الدولار خلال ثلاث مراحل، فبلغ أكثر من ١٨٪. إن ارتفاع سعر العملة الايرانية بمقدار ١١ ٪ في مقابل عملة تستمر فى الانخفاض، يعني ان سعر العملة الإيرانية قد ارتفع تقريباً بنسبة ٣٠٪. وهذا يعني بأن المصدر الايراني يحصل على ثمن أقل بـ ٣٠ ٪ مما كان يحصل عليه في عملية التصدير. أي ان الدولار الذي يحصل عليه المصدر "أرخص" بمقدار ٣٠ ٪.

إذا لاحظنا هذه النسبة وفرضنا بان القدرة الشرائية للريال قد انخفضت بالنسبة للدولار بمقدار الضعف فقط، فان المصدر الايراني يبيع سلعته بنصف قيمتها، وفي الفترة الأخيرة أقل من ذلك بنسبة ٢٠ ٪ أيضاً. هذه هي السياسة النقدية التي أدت في السنوات العشرين الماضية الى عرقلة الانتاج والتطور في اقتصاد البلاد والحصول على نمو حقيقي، وغيرت تركيبة الصادرات وحصرتها تقريباً في النفط والثروات الطبيعية وبعض المحاصيل الزراعية ومنتجات (التجميع) التي تشكل عاملاً آخر لتفاقم الحاجة الى الموارد النفطية.

أما بالنسبة للواردات فالأمر على عكس ذلك، حيث تباع السلع المستوردة بضعف أثمانها في السوق الداخلية (فرق تغيير سعر الريال بالنسبة للدولار). والمبلغ المستحصل سيجري تبديله في البنك المركزى بالدولار مرة اخرى، حيث يكصل الستورد على دولار واحد و ٩٠ سنتا للسلعة التي استوردها بدو لار واحد. هكذا نرى ان الصدر شكصل على دولار واحد لقاء بضاعة مصدرة ثمنها دولار و ٦٠ سنتاً، بينما يحصل المستورد على دولارين و ٩٠ سنتاً لايستورده بدولار واحد.

ان هذه السياسة تخدم المصالح الأجنبية وتقوم بتحطيم الانتاج الوطني لصالح عملية الاستيراد المتسارعة بجنون، وابقاء زمام الاقتصاد الايراني بأيدي الرساميل الاجنبية. ان الاقتصاد الايراني بوضعه الحالي لا يمكن أن يستمر دون أن يكون تابعاً، والاتفاقيات غير المتكافئة تدين هذا الاقتصاد، حيث تنحني السلطات أمام شروط القوى المسيطرة التي تستهدف، ليس فقط سلب عائدات النفط الذي يباع أصلاً بسعر بخس، وترسيخ علاقات التبعية، بل التخطيط لسلب جميع الثروات والامكانيات الطبيعية والبشرية للبلاد.

حول الاتفاقية الجديدة

من الضروري، ولو باختصار، أن نوضح الاتفاقية النفطية الأخيرة، حسب الأرقام والوقائع. لقد حاول الكثيرون، حتى بعض الذين لهم تناقض مع الشاه، التغطية على الحقائق ورددوا أقواله وتبريراته بصيغ أخرى. حيث وصف حزب توده الاتفاقية «بأنها دليل اشتداد التناقض بين السلطة الحاكمة والاحتكارات النفطية... الاستعمارية».

ان معرفة الخطوط الاساسية للمعاهدة واتخاذ موقف صحيح منها كان ممكنا حتى عبر ملاحظة الخطوات التمهيدية لها.

اعلن الشاه فى ٢٥ حزيران ١٩٧٢ خلال مقابلة اجريت معه في لندن بان اتفاقية الكونسرسيوم سيتم تمديدها. وفي الخامس من تشرين الأول وقعت اتفاقية نيويورك المعروفة بين الكونسرسيوم وبقية الشركات النفطية. ومنذ ذلك الحين كان واضحا بان الاتفاقية ستمدد بشكل ينسجم مع اتفاقية نيويورك. وقد استمر الشاه في سياسته الاستسلامية عندما حاول اقناع الدول النفطية الاخرى بصواب سياسته، ثم اضعف بابرامه تلك الاتفاقية موقف دول الاوبك.

ولا بد هنا أن نشير الى أهم المسائل المتعلقة بهذه الاتفاقية.

أولا: حول ادارة صناعة النفط:

تدعي الحكومة بأنها، بعد مرور ٧٠ عاماً، استلمت أخيراً الادارة الكاملة لصناعة النفط، وان شركة النفط الوطنية هي التي حلت محل الشركات الاجنبية في الادارة. ولكي يصبح هذا الأمر حقيقة واقعة فينبغي تركيز جميع الامكانيات الفنية والادارية والانتاجية،

و كذللث إمكانية التسويق و توزيع الانتاج والاستهلاك، ومستلزمات الشروع ببناء صناعة نفطية مستقلة، وكذلك الطاقات البشرية والخبرات في كيان واحد: أي في شركة النفط (الوطنية) وبالتالي في الاقتصاد الوطني الايراني.

ولو اتبعنا سياسة اقتصادية لا تعتمد على النفط، أي لو سلكنا مثلاً الطريق الذي اتبعته رومانيا، وصرفنا موارد النفط بطريقة تؤدي إلى دمج صناعة النفط في الاقتصاد الايراني ككل، ولو اتبعنا سياسة متعددة الجوانب تحرر البلاد من ارتهانها للنفط أي حاجتها لتصدير النفط الخام... لكانت السنوات العشرون الماضية كافية للوصول الى هدف مصدق: أي تأميم حقيقي لصناعة النفط.

أما السلطة الحاكمة فهي مستمرة في سياستها، والخطة الخامسة هي دليل على ذلك، مما جعل ايران محرومة من جميع الامكانيات - التي ذكرنا اهمية تركيزها فى اسبق - وستبقى هكذا الى أن يتم تصدير آخر قطرة من النفط.

ان الزيادة في انتاج النفط بمقدار الضعفين خلال السنوات الخمس القادمة تحتاج الى رساميل تبلغ ٢,٥ - ٣ مليار دولار، وستكون فى ذمة ايران في بداية عام ١٩٧٤ قروض اجنبية تبلغ ٣,٢ مليار دولار.

وستحتاج الخطة الخامسة الى قروض آخرى تبلغ حوالِ ٣,٨ مليار دولار. وتكلف الأسلحة والمعدات العسكرية المنوي شراؤها ٤/٣ مليار دولار.

هل تتمكن ايران فى وضعها الحالي من استثمار ٣ مليارات دولار؟ الجواب واضح: من أجل هذه الاستثمارات نحتاج لقروض جديدة من الشركات النفطية. وهل ترضى الشركات النفطية دفع تلك المبالغ لاستثمارها في صناعة النفط كما تريدها ايران؟.. كلا بالتأكيد. وهكذا فان صناعة النفط لا يمكن أن تستقل عن الشركات النفطية والاحتكارات التي تتحكم بمقدراتها، بينما تتحمل ايران نفقات استخراج و انتاج النفط الخام" . *

ثانياً: حول القابليات الفنية وادارة الانتاج والطاقة البشرية الماهرة:

تحاول السلطات تبرير الحالة بقولها، مادمنا لا نملك الخبرات والإمكانيات الفنية اللازمة، فإن الشركات العاملة ستدير صناعة النفط نيابة عن شركة النفط الوطنية. و كانت الكونسرسيوم قد تعهدت خلال السنوات العشرين الماضية بأن تساعد ايران كي يمكنها الاستغناء عن الخبرات الأجنبية. ولكن بعد عشرين سنة يكتفي الشاه بالقول: ان الكونسرسيوم لم تف بالتزاماتها.

ماذا يقول الشاه عن مئات من خيرة شباب وطننا سجنوا وقتلوا لنضالهم ضد سيطرة الشركات النفطية واستغلالها لبلادنا؟

و اذاكان الوضع هكذا بعد عشرين سنة، فما هي آفاق جعل هذه الصناعة مستقلة في ظل سيادة نفس العلاقات؟ ماذا تتوفر لدينا من امكانيات لبناء صناعة نفطية مستقلة؟

وما دام الوضع هكذا فان صناعة النفط ستبقى صناعة لانتاج النفط الخام فقط، وتبقى الاحتكارات تتحكم بهذه الصناعة وجميع فروعها وأعمالها الادارية والتخطيطية.

ثالثا: التسويق

لكي يتمكن بائع النفط من بناء علاقات متكافئة مع الشاري، فيجب ان تكون امكانياتهما متكافئة أيضا. وفيما يخص الدول المنتجة للنفط - ومنها ايران - فانها تستطيع تحقيق علاقات متكافئه فقط حينما لا يكون اعتمادها الاساسى على موارد النفط، و فقط حينما لا يكون اقتصادها متخلفاً ملحقاً باقتصاديات الدول المستهلكة للنفط. وهذا يتطلب أن تكون قادرة على استخدام النفط كمادة خام في اقتصادها الوطنى،

* **بالرغم من الزيادة الحاصلة في العوائد فقد اعترف الشاه في 1975 بان الكونسرسيوم هي التي تدير الاستثمارات بينمالا تقوم بدفع التزاماتها.**

وان لا يشكل بيع النفط حجماً في فعالياتها الاقتصادية أكبر من الحجم الذي يشكله شراء النفط في اقتصاديات الدول المستهلكة، وأن تحقق تطوراً اقتصادياً بحيث تحصل على حصة الأسد من عملية الاستفادة من النفط في اقتصاديات الدول المستهلكة.

واذا لم تتوفر تلك الامكانيات، واذا كانت السلطة السياسية في بلداننا خاضعة للدول المستهلكة، التي تحتكر في الوقت نفسه الأسواق وتملك وسائل النقل، تبقى

صناعة النفط في العالم في أيدي شركات تلك الدول منذ استخراجه وحتى توزيعه

واستهلاكه عبر مضخات البنزين. ولايبقى أمام البائع سوى القبول، بدوره، في انتاج النفط وبيعه بالسعرالذي يحدده المستهلك المسيطر.

نصل هنا الى نفس النتيجة: إن الاقتصاد الايراني ليس مستقلاً في الواقع. ان صناعة النفط في ايران تنحصر في استخراج النفط فقط. وحتى الصناعة البتروكيماوية، فانها - باستثناء جزء صغير منها - تلبي حاجة الصناعة الأجنبية وليس المحلية، لذلك فان النفط الايراني لا يملك طريقا الى آسواق العالم الا عبر الكونسرسيوم، ويجب على ايران أن تقبل بخطة الانتاج والأسعار التي تعينها الكونسرسيوم حسب حاجة أميركا الوطن الأم لشركات الكونسرسيوم.

ان الاتفاقية الأخيرة تستهدف بالضبط ضمان احتكار شراء النفط الايراني. وحسب ما يتضح من الخطة الخامسة، فان الوضع لا يتجه في المستقبل نحو انعاش الاقتصاد الايراني باعتباره البلد البائع للنفط، والخطة ستضعف أكثر فأكثر أسس اقتصادنا ومقوماته.

ان الجداول والارقام التي ثبتت في نهاية البحث تتحدث عن حالة اللا مساواة وأبعادها الحقيقية. ونكتفي هنا فقط بملاحظة ان بيع قسم من النفط الى جهات جديدة غير الكونسرسيوم لا يغير من واقع العلاقة شيئاً، بل حتى لو تمكنت ايران من شراء بعض ناقلات النفط فان الوضع يبقى كما هو (وكان ممكناً فعلاً شراؤها خلال العقدين الاخيرين). ان سعر البضاعة يتوقف على قدرة كل من البائع والشاري، ولو كانت هذه القدرة متساوية لاستقر السعر في نقطة الوسط بين توقعات الجانبين، أما عند ما يكون مركز القرار والتخطيط فيما يخص الاقتصاد الإيراني هو في خارج بلادنا، فإن قدرتنا في التأثير الحقيقي على تحديد الأسعار أيضا ستبقى محدودة.

ولذلك يبقى من باب الوهم الاعتقاد باستلام إدارة صناعة النفط بينما تكون إدارة هذه الصناعة من النواحي المالية والفنية وتعيين مقدار المادة المنتجة وعمليات البيع والتسويق كلها تحت سيطرة المشتري نفسه وذلك حسب الاتفاقية الأخيرة التي تجعل من الشركات

"وصية" على الشركة الوطنية للنفط وتملك كافة الصلاحيات الحقيقية بينما تعفى حتى من الضرائب فيما يخص أعمالها باعتبارها تنوب عن الشركة الوطنية !

ان قانون تأميم النفط لم يسن في ايران لكي تصبح بعد ٧٠ عاماً تحت الوصاية الكاملة للشركات الأجنبية.
ان اقتراح تأميم النفط الايراني الذي قدمه الشهيد الكبير حسين فاطمي و كرس مصدق حياته من آجل تطبيقه لم يكن من أجل ان تصبح ايران مسلوبة الارادة كما هي عليه الآن.
ان الاجراءات التي تقدم الآن للشعب وكأنها انجازات، هي في الجوهر تراجع عن الوضع السابق، اذ تعفي الاتفاقية الأخيرة شركات الكونسرسيوم من جميع مسؤولياتها والتزاماتها بينما تمنحها صلاحيات كاملة للتحكم في ادارة انتاج النفط الايراني.

رابعاً: مستوى الانتاج

ان السلطة الحاكمة تريد ان تقدم مضاعفتها لانتاج النفط خلال السنوات الخمس المقبلة وكأنها انتصار كبير. بينما تعني هذه العملية زيادة أكثر من الضعف بكثير من موارد الدول الصناعية. وسوف نبين في القسم الأخير: أي اقتصاد يستفيد من مضاعفة الانتاج ويحتاجها.
في القسم الأول من هذا البحث رأينا ان الاقتصاد الايراني لا يرتبط بصناعة النفط، ونحن نستهلك فقط جزءاً ضئيلاً من تلك المادة باعتبارنا مستهلكين نهائيين (الوقود). لذلك فالاقتصاد الايراني نفسه لا يحتاج الى زيادة في انتاج النفط، بل ان الاقتصاديات الصناعية هي التي تحتاج ذلك. ان أميركا مثلاً ستضطر في ١٩٨٠ أن تستورد ٥٠٪ من احتياجاتها للنفط، وان تشديد قبضتها على مصادر النفط ستبقى سبيلا وحيدا لتعديل الموازنة النقدية وفي النهاية تثبيت مركز الدولار وسيطرتها الاقتصادية على العالم.
ولكن في الوضع الحالي فان الاقتصاد الايراني لا يمكنه الاستمرار دون ازدياد متواصل في إنتاج النفط أي دون الحصول على عائدات نفطية متزايدة. بل انه حتى بعد مضاعفة الانتاج ومضاعفة العائدات، يجب أن يؤمن قسما كبيرا من احتياجاتها المالية عن طريق الاستدانة وتشجيع الرساميل الأجنبية على الاستثمار في ايران. والنتيجة معروفة: ان الاقتصاد الاميركي المسيطر يحتاج النفط نفسه والموارد النفطية الناتجة عنه، أما الاقتصاد الايراني الذي (ابتلى) بعوائد النفط دون أن يجد فيها حلا لحاجاته، فيجب أن يضاعف انتاجه ان الموضوع الأساسي هو: من ينفق على عمليات الانتاج؟. في الظروف الراهنة وفي المستقبل ايضاً فان قضية الميزان النقدي لأميركا هو الذي يتحكم بعلاقاتها مع بقية دول العالم، ومن هذا المنطلق فمن الأفضل حل مسألة ادارة صناعة النفط في البلدان المنتجة. ان اتفاقية نيويورك والاتفاقية الأخيرة مع ايران لا حلت، هذه المسألة لصالح الاقتصاد الاميركي.

خامساً: حول الاستثمارات

ان قضية تأمين الرساميل اللازمة للاستثمار في صناعة النفط، وضرورة تحميل الدول المنتجة نفسها بعضاً من أعبائها طراحت منذ سنين عديدة و خاصة منذ ١٩٦٥ (١٣). تقدر الاستثمارات في صناعة النفط خلال سنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٥ بـ ٢٠٠ مليار دولار وتقدر في ١٩٧٥ - ١٩٨٥ بـ ٠ ٣٥ مليار دولار(١٤). و تشكل هذه الاستثمارات حوالى ١٠٪ - ٢٠٪ من مجموع الاستثمارات في الغرب. ان الأسواق المالية في العالم، وضمن الوضع الراهن، لا تستطيع سوى تأمين نصف هذا المبلغ. وفي نفس الوقت «لا يمكن أن نتصور بأن صناعة النفطلوحدها تستطيع تأمين ١٠ ٪ - ٢٠ ٪ من مجموع الرساميل في العالم أي ما يبلغ ١٠ - ١٥ مليار دولار سنوياً» (١٥).

اذن ما العمل؟

ان كبار الاقتصاديين الأميركيين وجدوا الحل متمثلاً في الأمور التالية:

أ - من الأفضل ان تحمل الدول المنتجة نفسها نفقات التنقيب والاستخراج.

ب - ان الاستثمارات التي استخدمت في مجال استخراج النفط خلال العقود الأخيرة، هي في الواقع رساميل ضائعة، لذلك من الأفضل أن تتحمل الدول النفطية نفسها المبالغ اللازمة لهذه الاستثمارات.

ج- جعل الدول النفطية تساهم في بعض الاستثمارات الضرورية في الدول الصناعية.

إن مساهمة الدول النفطية في الاستثمارات داخل الدول الصناعية تؤدي إلى نتائج أهمها: ضمان استمرار تدفق النفط الى الدول الصناعية، تقليل امكانية الاستفادة من النفط وعائدات النفط كسلاح في ايدى الدول النتجة و تأمين رساميل ثابتة للاقتصاديات الصناعية حيث تحصل اميركا مثلا على نصف هذه الرساميل المستثمرة (١٦) مما يساعدها على تحسين ميزان المدفوعات واستخدام رساميلها الحاصة فى صناعات آخرى حسبما تريد.

ان الولايات المتحدة تحاول الآن حمل الدول السائسرة في فلكها على اتباع هذه السياسة، بأمل ان تجبر الدول الأخرى على الاقتداء بهذه السياسة. ان الاتفاقية الأخيرة تضمن بالضبط هذه المسألة، أي أن تجعل ايران تتحمل نفقات الانتاج. ان مجلة (B.I.P)النفطية تكتب بصراحة (١٧):

»ان زيادة انتاج النفط من خمسة ملايين برميل الى ٨ ملايين برميل يومياً تحتاج الى ملياري دولار. كانت الكونسرسيوم هي التي تلزم بهذه النفقات في السابق، أما الاتفاقية الجديدة فتعني ان الكونسرسيوم تربح يومياً ملياري دولار»!.

ان ايران لا تكفل الآن بنفقات الانتاج فقط، بل بتأمين نفقات المحافظة الأمنية على ضخ النفط. كتبت جريدة كيهان فى ١٩٧٢ مقالاً بعنوان «عصرنة الجيش» جاء فيه: (إن هدف ايران من عصرنة الجيش وتحديثه هو الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الخليج الفارسي وتأمين تدفق النفط الى أسواق

الغرب). ولأجل الوصول الى هذا الهدف، ودعماً للاقتصاد الأميركي، قامت ايران بشراء ما قيمته ٢, ٤ مليار دولار من الأسلحة من أميركا وبريطانيا وذلك خلال الـ ١٨ شهراً الماضية.

سادساً: أسعار المنتجات النفطية

إن الطريقة المتبعة في حساب قيمة النفط الخام، تجعل قيمته في الحقيقة أقل بكثير مما هو معلن. إن هذه الطريقة، تحاول تضخيم نفقات الانتاج، واسعار الأجهزة المستخدمة، وحساب الاستهلاك والاحتياطي، وأخيراً إبراز الضرائب المدفوعة للدول التابعة، والتي ترجع في الواقع بقنوات اخرى الى الشركات نفسها (١٨) ان هذه المحاسبة تجعلنا لا نعي حقيقة النهب، لذلك سنحاول هنا تحليل أسعار المنتجات النفطية لكي نبين المستفيدين الفعليين من عملية بيع النفط وبأية نسب.

اذا فرضنا سعر البرميل الواحد ١١ دولاراً ، فان هذا المبلغ يتوزع بين البائع والوسٌطاء على الشكل التالي (١٩):

جدول رقم ١٢

تحليل سعر برميل واحد من النفط

الاجزاء المكونة للسعر	الحصة بالدولار	النسبة المئوية
نفقات انتاج النفط الخام	٢٥٪	٢ر٣
عائدات الدول المنتجة للنفط	٧٤٪	٦ر٧
الربح الصافي للشركات النفطية	٧٦٪	٦ر٩
النقل	٦٠٪	٥ر٥
نفقات التصفية	٥٠٪	٤ر٥
التوزيع والوسطاء	٢ر٤٠	٢١ر٤
الضرائب المباشرة وغير المباشرة للدول المستهلكة	٥ر٧٥	٥٢ر٣

* للاطلاع على عملية التغيير ضمن هذه التركيبة، راجع الملاحق الاحصائية للكتاب.

يتضح من الجدول بان الدول النفطية تحصل على٧, ٦٪ فقط من قيمة النفط الذي يباع في أسواق العالم للمستهلكين النهائيين، أما الدول الصناعية فتحصل على بقية المبلغ أي ٩٣,٣٪.

إن هنالك عوامل أدت الى انخفاض سعر النفط الخام، وانخفاضه النسبي المتزايد مقابل أسعار المنتجات النفطية. ان النفط يستخدم في جميع النشاطات الاقتصادية للدول الصناعية باعتباره مادة خاماً ووقوداً ومادة انتاجية أساسية، وكل تغيير في قيمته ينعكس في اسعار جميع المنتجات الاخرى. لذلك أصبح النفط حربة ماضية في التنافس الاقتصادي بين الدول المسيطرة: فاذا ازداد سعر النفط في بلد صناعي أكثر من البلدان الأخرى، فان منتجات ذلك البلد لا تستطيع الصمود أمام منافسة منتجات البلدان الاخرى. ان الاستقلال أو عدم الاستقلال فما يخص النفط، هو بالنسبة للدول الصناعية مسألة حياة أو مونت. واذا تمكنت أميركا من أن تتحكم بتحديد أسعار النفط فإن اوروبا تصبح في وضع تابع اقتصاديا.

وهكذا يتضح بأن الأسعار ستبقى في الواقع ضمن الحدود المقررة في اتفاقية نيويورك. وعندما يقول الشاه بأن عائدات ايران لن تكون أقل من عائدات أية دولة خليجية أخرى يعني في الحقيقة ان الأسعار ستحافظ على الأوضاع السابقة. تحصل ايران على ٦,٧٪ من قيمة النفط بينا تحصل آميركا والدول الهى منة الاخرى على ٩٣,٣٪، حيث ان اسعار المنتجات النفطية ستزداد بنسبة تحفظ تلك العلاقة باستمرار، بل ان حصة ايران ستصبح أقل بمرور الوقت . *

ولكن للأسف، لم نتمكن لحد الآن من تمييز الحصص الحقيقية للدول المنتجة والدول الصناعية عن مجمل القيمة التي يشكلها النفط في الاقتصاد العالمي ككل. فالنفط يساهم في القيمة المتزايدة لجميع المنتجات، وباعتباره مادة خاماً يترك تأثيراً كمياً على المدى القريب، وتأثيراً متسارعاً على المدى المتوسط وتأثيراً تراكمياً على المدى الطويل. وبلغة أبسط يمكن القول بأن النفط عندما يدخل ضمن نظام اقتصادي، سوف يضاعف الفعاليات الاقتصادية (التأثير الكمي)، وهذه الفعاليات تؤدي الى فعاليات أخرى حيث تتسارع عجلة التطور الاقتصادي خلال عملية الانتاج (التسريع) ومن ثم يؤدي الى ارتفاع مستوى الاختزان (التراكم) وكذلك الرأسمال المستخدم بصورة دائمة في ذلك الاقتصاد (تأثير التراكم).

ان النفط ليس بضاعة بسيطة، وان تركيبه الكيماوي هومن اهم التراكيب الكيماوية، ويمكن القول ان له مستقبلاً أكثر ازدهاراً، ففي كل يوم تستخدم احدى مشتقاته في صناعة جديدة. واذا حسبنا هذه الخصائص وأهمية مستقبل النفط، فان حصة الدول النفطية من قيمة هذه الثروة لا تبلغ في الواقع حتى ١ ٪. ولا يُسمح لنا حتى باستخدام الـ ١ ٪ هذه في اقتصادنا.

ويمكن في النهاية تلخيص النتائج الرئيسية لاتفاقية النفط الأخيرة بما يلي:

-ان الكونسرسيوم ستحتكر تمثيل شركة النفط الوطنية فى ادارة الانتاج و عمليات البيع والتسويق.

---

* لمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة كتاب « ايران: غربة السياسة والثروة » الصادر عن دار الكلمة.

-ان انتاج النفط سوف يتضاعف في السنوات الخمس القادمة.

-سوف تتحمل ايران مسؤولية تأمين الرساميل اللازمة لأنتاج النفط.

-ان الأسعار ستدور ضمن الحدود التى رسمتها اتفاقية نيويورك.

-ان عائدات النفط الايراني ستستخدم في ضمان و حماية عملية نهب النفط (شراء الأسلحة) وفي الاستثمارات داخل البلدان الصناعية وخصوصا أميركا.

-ان الاقتصاد الايراني لايتجه نحو تغيير جدي الى أن تنتهي الاحتياطات النفطية.

هل يمكن لأحد أن يوافق على هذه الاتفاقية، ويحسب نفسه إيرانياً ومستقلاً وحريصاً على مصالح هذا الشعب الجائع المجهول المصير؟

موقع النفط في مستقبل الاقتصاد الإيراني والاقتصاد العالمي

من الضروري القول بأن الحسابات هنا أجريت على أساس الأسعار الفعلية. وبما ان تأثير موارد النفط على الاقتصاد الايراني والاقتصاديات الصناعية لا يتغير من حيث الجوهر، لذلك لم نأخذ بنظر الاعتبار التغييرات المحتملة في الأسعار.

أولا: موقع النفط ق الاقتصاد الايرانى:

ان الخطة الخامسة، كالخطط الاقتصادية السابقة، تؤكد من جديد ان حقول الاقتصاد الايراني لا ترتبط بالنفط كمادة خام. اما تأثير النفط كعائدات فيزداد باستمرار . لقد بينا أهمية هذا التأثير في القسم الأول من هذا البحث، ولا حاجة لتكرار ذللى هنا. لذلك سنشير فقط الى تأثير ذلك على العجز في ميزان المدفوعات لغاية عام ١٩٧٩، مستعينين فى ذلك بجدول نظمناه في سنة ١٩٧٠ على أساس الخطوط الرئيسية للتحليل الوارد في القسم الأول من هذا البحث. لقد افترضنا في هذا الجدول بأن مواد كالنحاس والاورانيوم، ستستخرج وتصدر. وافترضنا ايضاً بأن الرساميل الأجنبية ستستمر في تدفقها على ايران. ان أرقام سنوات ١٩٧١ -١٩٧٧ (الميزانية المقررة والخطة الخامسة) تثبت صحة هذه الحسابات.

---

* أصبح هذا حقيقة واقعة. اذ بلغ العجز فى ميزانية ١٩٧٩ - ١٩٧٧ (٢) مليار دولار

جدول رقم ١٣

المقدار المطلوب من النقد، والعجز في النقد

في حالة ثبات اسعار النفط

(قبل زيادات ١٩٧٣)

السنة	الحاجة الى النقد فائض العملة المطلوبة على الإيرادات النفطية	العملة المستحصلة من الصادرات والعملة المشتراة لتقديم الخدمات	العجز بالعملة
١٩٦٩-١٩٧٠	١٢٩٥	٥٥٠	٧٤٥
١٩٧٠-١٩٧١	١٢٠٩	٦١٦	٥٩٣
١٩٧١-١٩٧٢	١٣٢٢	٦٩٠	٣٦٢
١٩٧٢-١٩٧٣	١٤٣٦	٧٧٣	٦٦٣
١٩٧٣-١٩٧٤	١٥٥١ر٥	٨٦٦	٦٨٥ر٥
١٩٧٤-١٩٧٥	١٦٦٤	٩٧٠	٦٩٤
١٩٧٥-١٩٧٦	١٧٧٠	١٠٨٦	٦٨٤
١٩٧٦-١٩٧٧	١٨٦٣	١٢١٦	٦٤٣
١٩٧٧-١٩٧٨	١٩٣٨	١٣٦٢	٥٧٦
١٩٧٨-١٩٧٩	١٩٧٤ر٨	١٥٢٥	٥٤٩ر٨
١٩٧٩-١٩٨٠	٢١٤٢	١٧٠٨	٤٣٤
	١٨٠٧١ر٣	١٣٣٦٤ر٠	٦٨٩٩ر٣

ان هذا الجدول يأخذ بنظر الاعتبار الحد الأعلى للموارد غير النفطية للبلاد، وهو يفترض:

١- **سيطرة الرساميل الأجنبية على جميع المصادر الطبيعية والثروات الاخرى واستخراجها وتصديرها.**

٢- **اعادة تصدير المنتجات الصناعية التي توفر العملة الصعبة.**

٣- **تم احتساب الحد الأدنى من تطور الحاجات والحد الأعلى من تطور العائدات المالية.**

يتبين من الأرقام بأن البلاد سوف تعاني في السنوات العشر القادمة من عجز مقداره ٩, ٦ مليار دولار . ولمعالجة هذا العجز تضطر ايران لمزيد من الاستدانةّ، حسبما أعلنه مساعد وزير الاقتصاد وذلك على حساب العائدات النفطية والثروات الجوفية الأخرى. بعبارة أخرى فان مصادر البلاد تبقى في السنوات العشر القادمة ايضاً مرهونة للخارج. إن السلع التي لا تنطبق مع حاجاتنا الحقيقية الراهنة والمستقبلية، سوف تسلبنا جميع موارد ثرواتنا الوطنية. وهذا هو معنى النمو (والتخلف) بأبعاده الحقيقية. ان تمييز التطور عن التخلف لا يتم فقط بدراسة الوضع القائم. لذلك فالدراسات المتوفرة في هذا المجال لم تتمكن دائماً من الحفاظ على المعايير العلمية. ان دراسة (التخلف) هي أهم مرحلة في تكوين الادراك العلمي لهذا الموضوع على الصعيد العالمي. ونحن نحاول شرح أهمية هذا الموضوع في الاقتصاد الإيراني. ثانياً: موقع النفط في النظام الاقتصادي لمراكز السيطرة الاقتصادية: لم يحصل لحد الآن تقييم دقيق لتأثير النفط في الاقتصاديات المسيطرة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، لذلك يجدر بنا القيام باجراء هذا التقييم لذا يمكن حساب نسبة العائدات الصافية للاقتصاديات المسيطرة بافتراض الحد الادنى، وعلى سبيل المثال من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٩٩. افترضنا في الجدول التالي، بأن مستوى انتاج و بيع نفط الدول المنتجة سيكون كما هو مدوّن في الجدول.

جدول رقم ١٤

تحليل اسعار مبيع النفط (٢٠)

مستوى انتاج ٩٤٠ مليون طن بالنسبة للسعر	١١٣ (مليار دولار)
حصة الدول النفطية	١٥
أجور عمال الدول النفطية	١
المقاولون العاملون في الدول النفطية	١
أرباح الشركات النفطية	٢٨
الضرائب المفروضة من قبل الدول المستهلكة	٢٨
أجور عمال الدول الصناعية	١٨
الخدمات	٢٢

* للدلالة على صحة تحليلنا تكفي الاشارة الى ان العجز المالي ظل على حاله رغم ارتفاع اسعار النفط ! ومضاعفة الموارد النفطية

وكما يظهر فان هذه المليارات الـ ١١٣ تمارس تأثيرها و نشاطها الاقتصادى ضمن الاقتصاديات الصناعية المسيطرة. اذا كان هناك من تأثيرات لها في الدول المنتجة أودول اخرى في العالم فانها انعكاس للتأثيرات الأولى. فاذا افترضنا استقرار العلاقات الراهنة و مستوى تطور الانتاج بنسبة ١٥% حسب اسعار النفط فى ١٩٧٢، و اذا افترضنا آيضا أن هذا المبلغ (أي ١١٣ مليار دولار) سوف يدر على الاقتصاديات الصناعية أرباحاً سنوية صافية تبلغ ٥%، فسوف تكون الرساميل المتراكمة للدول الصناعية من عملية تسويق النفط في نهاية ١٩٩٠ حسب الجدول التالى:

جدول رقم ١٥

نسبة تراكم الرأسمال في الغرب، الناتج عن تدفق النفط

(مليار دولار)

السنة	رساميل الدول النفطية الناتجة عن بيع النفط	مستوى الرساميل في عام ١٩٩٠ باحتساب ٥٪ كسعر للفائدة
١٩٧٢	١١٣	٢٨٦
١٩٧٣	١٢٠	٣١٢
١٩٧٤	١٤٩ر٥	٣٤٠ر٣
١٩٧٥	١٧٤	٣٨٠
١٩٧٦	١٩٧ر٥	
١٩٧٧	٢٢٧	٤٠٨
١٩٧٨	٢٥٦	٥٠٦
١٩٧٩	٣٠٠	٥٦٥
١٩٨٠	٣٤٥	٦٢٠
١٩٨١	٣٩٨	٦٨١
١٩٨٢	٤٥٦	٧٤٠
		٨١٤

١٩٨٣	٥٢٥	٨٩٥
١٩٨٤	٦٠٥	٩٧٨
١٩٨٥	٦٩٥	١٠٧١
١٩٨٦	٨٠٠	١١١٠
١٩٨٧	٩٢٠	١١٩٢
١٩٨٨	١٠٦٠	١٢٤٠
١٩٨٩	١١٢٢	١٦٢٠
١٩٩٠	١٤٠٠	
المجموع	٩٨٧٣	١٣٧٥٨ر٣

يتبين من الجدول بأن معدل قيمة النفط المباع خلال ١٩ سنة يبلغ سنوياً ٥٢٠ه مليار دولار تقريباً. ويبلغ مجموعها ٩٨٧٣ مليار دولار. ان هذه المبالغ توفر رساميل للاقتصاديات المسيطرة يبلغ معدلها السنوي ٧٢٤ مليار دولار وتبلغ في نهاية الدورة ١٣٧٥٨ مليار دولار. ان حرب النفط، هي صراع من أجل تلك الثروة التي لا يتصورها العقل. حتى هذه الأرقام الخيالية لا تبين المستوى الحقيقي لعملية النهب ، لكنها غيض من فيض. وعندما ينتهي النفط فسنبقى واقفين على الآبار المهدورة ببطون خاوية، بينما أميركا المهيمنة وشركاؤها يتنعمون بمليارات من الرساميل المتراكمة من النفط. أما نحن فستبقى لنا آبار مهجورة ومخازن أسلحة وصناعة مزيفة ومنفصلة عن الواقع الاجتماعي - الطبيعي لايران، والتي تحتاج الى استثمارات مستمرة. فكيف تؤمن هذه الاستثمارات؟ هذه هي المعادلة المتكونة على الصعيد العالمي.

* بلغت اسعار النفط في هذه الفترة اضعافها. ولو نظمنا جدولاً جديداً على اساس الارقام الجديدة، فستصعد الأرقام النهائية الى السماء...

هـوامش و مصـــــــــادر

الفصل الأول من القسم الأول

١- حول ايران، انظر الى جداول المداخيل والمدفوعات المنشورة من قبل وزارة الاقتصاد في سنة ١٩٦٦ -١٩٦٧ وحول فرنسا راجع Ministere de L'Economie et des Finances:
Mèthodes de la Compatibilité Nationale, Paris,1968
عمود المداخيل والمدفوعات ٦ ملحق ١٠١.

٢- المصادر: الاحصاء السنوي الايراني لسنة ١٩٦٨ - ١٩٦٩ الفصل ٢١. الحسابات القومية - ص ١٤ و ١٥ والتقرير السنوى للبنك المركزي لسنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ص ٢٠ و مجلة البنك المركزي لسنة ١٩٧١ - ١٩٧٢.

٣- المصادر السابقة نفسها.

٤- التقارير السنوية للبنك المركزى للسنوات ١٩٦٣ - ١٩٧١.

٥- قوائم الميزانية المنشورة لسنوات ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١.

٦- نقلت ارقام هذا الحدول من لائحة اليزانية لسنة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ المنشورة فى «طهران ايكونوميست» ١٩٧٢. وتوجد اختلافات طفيفة في مجالات النفط والضرائب مع الأرقام الواردة في الجدول السابق. كما ان الديون لا تشمل سوى الديون الصافية وهذا يعني أنها لا تشمل المبالغ اللازم تسديدها من قبل الحكومة في ذلك العام. إن هذا الاسلوب في عرض الميزانية، يأتي ضمن أساليب تشويه الحقائق من جانب المؤسسات الرسمية، حيث ان القروض التي يجري تسديدها تشكل جزءا من النفقات وان ذكر ذلك في الميزانية سيوضح الحقائق بشكل أفضل.

٧- **المصدر السابق**

٨- **المصدر السابق**

٩- **المصدر السابق**

١٠- **المصدر السابق**

١١- **المصدر السابق**

١٢- **المصدر السابق**

١٣- **١٥- ١٤-انظر الى ص ١٣ من J. Masseron: L'Economie des Hydrocarbures**

EdTechnique, Paris, 1963.

لاحظ ان (الأفكار العبقرية) كانت منذ ذلك الحين تهتم بالاستثمار في صناعة النفط في البلدان الصناعية، وهذا هو نفس ما تريده الدول المهيمنة.

١٦- الصدر السابق، ص ١١ و ١٢

17- B.I.P - العددان ٢٢٦٥ (٢٥ كانون الثانى ١٩٧٣) و٢٢٧٠ (١ شباط ١٩٧٣).

١٨- راجع على سبيل المثال:

Ahmad Akkache:Capitaux Etrangers et Liberation Economique.François Maspero, Fevrier 1971, Paris

١٩- أربعة كتاب باجراء هذه الحسابات، كل على حدة، وتوصلوا جميعاً الى نفس النسب. انظر الى الملحق الاحصائي لهذا الكتاب.

٢٠- حسابات عام ١٩٧٢ من قبل الاستاذ الاميركي Victor Perlo انظر اللوموند الاعداد الصادرة في ٢٤ اكتوبر، ١٧ نوفمبر، ٧ ديسمبر ١٩٧٢.

الفصـــــل الثـــــــاني

دور النفط في
الاقتصاديات الصناعية

ينبغي تقييم موقع وأهمية النفط في تحول الغرب الى مركز لتراكم وتزايد الثروة والرأسمال على الصعيد العالمي، ونمو الانتاج وتطور النقل وتوسع مجالات العمل والفكر في الدول الصناعية. في هذا الميدان لا نجد محاولات جديدة، فلم تدرس بعد أهمية النفط للنمو الاقتصادي الذي تحققه الأنظمة الاقتصادية الصناعية.

يقال بأن (عصر النفط هو أحد العصور الستة في تأريخ الحياة البشرية). يعني ان البشرية مرت بست ثورات للطاقة آخرها وأهمها (الثورة النفطية) (١). وكما هو معلوم فان جميع الفروع الاقتصادية، وحتى الخدمات في الفترات الأخيرة، تبني نشاطاتها على أساس الاعتماد على النفط، ولكن هذه الحقائق العامة نادراً ما عبر عنها بلغة الأرقام. لذلك نضطر أن نعتمد المعلومات المتوفرة بأمل أن نتمكن في المستقبل من توضيح مختلف جوانب هذا الموضوع، وما هذه سوى خطوة أولى.

نمو الاقتصاديات الصناعية بلغة الأرقام

أولا: دورات التطور في اقتصاد البلدان الصناعية

منذ ١٨٧٠ والى ١٩٧٠ اى خلال قرن واحد، مرت الاقتصاديات الصناعية بمرحلتين من التطور: الأولى مرحلة النمو والثانية مرحلة تسارع النمو. إن السبب الأساسي لهذا النمو - مثل النمو الاقتصادي في

الأمبراطوريات القديمة - كان تحول هذه البلدان الى مراكز للتراكم. ان الامكانيات التقنية والاستقرار النسبي وقوة العمل الماهرة والاستفادة من المصادر الطبيعية في كل العالم، وناتج عمل الملايين من البشر في العالم خلال عدة أجيال، وفرت لهذه الاقتصاديات قدرات لا مثيل لها في التاريخ البشري.

ان تسارع عملية النمو بالاضافة الى التحولات الضرورية في البناء الاقتصادي، وارتفاع مستوى تكون الرأسمال تحتاج الى مواد يمكن استخدامها في أماكن مختلفة من العالم وبطرق مختلفة ولأجال طويلة.

ان احدى هذه المواد هو النفط، خالق المعجزات الذي أوجد عصرا جديدا في حياة البشر.

ان الجدول التالي يبين دور النفط في تطور الأنظمة الاقتصادية الصناعية، ويوضح نسبة نمو الانتاج غير الصافي للبلدان الصناعية في المراحل المختلفة من المئة عام المنصرمة (٢).

جدول رقم ١

نسبة نمو الانتاج القومي غير الصافي (النسبة المئوية)

البلدان	١٨٧٠ تا ١٩١٣	١٩١٣تا ١٩٥٠	١٩٥٠ تا ١٩٧٠	١٩٧٣
بلجيكا	٢/٧	١	٤/٧	٥/٧
فرنسا	١/٦	٠/٧	٥/١	٦/١
ألمانيا الغربية	٢/٩	١/٢	٦/٣	٥/٣
إيطاليا	١/٤	١/٣	٥/٥	٥/٤
هولندا	٢/٢	٢/١	٤/٩	٤/٧
السويد	٣	٢/٢	٤	١/٧
بريطانيا	٢/٢	١/٧	٢/٧	٥/٤
أميركا	٤/٣	٢/٩	٣/٧	٥/٩

إن مقارنة المراحل الثلاث ببعضها تبين:

- عند مقارنة المرحلة الثانية بالأولى، يظهر نقص في التطور الاقتصادي لجميع الدول الصناعية. ويرجع ذلك الى وقوع حربين عالميتين أثناء المرحلة الثانية (١٩١٣ - ١٩٥٠). ان الحروب و الثورات

والنزاعات الاجتماعية شغلت قوى الانتاج في تلك البلدان، وأدت الى فقدان الاستقرار فيها مما دفع بالأدمغة والرساميل للهجرة الى مكان أكثر استقراراً: أميركا.

إن الانتاج قد انخفض في تلك البلدان بينما ارتفع نسبياً في البلدان الرازحة تحت السيطرة. رغم هذا فان الحربين العالميتين أجبرتا وسائل الانتاج في الدول الصناعية على استخدام ضخم للنفط والغاز، وهكذا:

- شهدت الاقتصاديات الصناعية في المرحلة الثالثة نمواً استثنائياً حيث ازدادت معدلاته بالنسبة للفترة الأولى بمقدار ٢ الى ٤ أضعاف، واذا قارنا هذه المرحلة الثانية نرى بان النمو قد ازداد ٤ الى ٦ أضعاف.

تحولت الاقتصاديات الغربية في هذه الفترة الى اقتصاديات صناعية ذات نمو متسارع وذلك بالاستفادة من النفط والغاز ومشتقاتهما، وباستخدام قابلية النفط للتحول الى طاقة في كل مكان وفي جميع أنواع المولدات الصغيرة والكبيرة. وبهذا ازدادت سرعة النمو الاقتصادي مقارنة بسرعة تطور الطاقة.

اذا قارنا الدول غير الصناعية بالدول الصناعية، نرى بأن سرعة نمو الإنتاج القومي غير الصافي في الدول غير الصناعية تبلغ ٣١٧٠ - % %بالنسبة لسرعة تطور الطاقة، أي إن الطاقة تنمو بمقدار ثلاثة أضعاف الانتاج. أما في الدول الصناعية مثل ألمانيا وبلجيكا،... فإن سرعة نمو الإنتاج القومي غير الصافي تبلغ ضعف سرعة نمو الطاقة (٣). ان التأثير المتعاظم للنفط على نمو الاقتصاديات الصناعية ليس في التعجيل بنمو هذه الاقتصاديات و تغيير مستوى نموالانتاج بالنسبة لنمو الطاقة فحسب، بل فى تزايد امكانية تراكم الرأسمال والقدرات أيضاً، وهذا يؤدي الى احداث تحول في علاقات الدول الصناعية ببعضها وعلاقة هذه الدول ببقية دول العالم وكذلك تغيير نوعية الاستثمارات وذلك لانتاج سلع غير ضرورية ومضرة بالطبيعة والانسان. لنحاول توضيح هذا الأمر.

ثانياً: تزايد امكانيات تراكم الرساميل والقدرات والتحول في علاقات بلدان العالم. لاحظنا من الجدول رقم ١ بأن أميركا كانت في المرحلة الاولى صاحبة اعلى نسبة للنمو. أما في المرحلة الثانية، فبالرغم من أن نسبة النمو قد انخفضت مقارنة بالمرحلة الأولى، فان هذه النسبة ازدادت من أقل من الضعف الى ثلاثة اضعاف نسبتها في الدول الصناعية الأخرى. أما في المرحلة الثالثة فإن نسبة نمو الإنتاج في أميركا كانت أقل من مثيلتها في الدول الرأسمالية الصناعية الأخرى - عدا بريطانيا - بالرغم من ان اميركا قد حلت محل الدول الاوروبية كمر كز حقيقي لتراكم الرساميل والقدرات.

لماذا؟

يجب أن نعرف أولاً بان «الاقتصاد القومي»، أصبح مصطلحاً خادعاً، حيث ان رساميل الدول الصناعية وخاصة الأميركية منها تستخدم لحد الآن في جميع القارات بأفضل وسيلة وأرقاها وفي الفروع الاقتصادية ذات المستقبل المزدهر، ويزداد سنويا مستوى وحجم هذه الرساميل كمياً ونوعياً. وفي النهاية فان قسماً من الانتاج القومي غير الصافي لجميع الدول يعود لأميركا بنسب متزايدة لذلك يجب تصحيح الجدول السابق. بحيث يقسم مستوى نمو الاقتصاد الاميركي الى قسمين كما هو الحال بالنسبة لهذا

الاقتصاد نفسه: الأول داخل اميركا نفسها والقسم الآخر ينشط في اقتصاديات أوروبا وأسيا وأفريقيا وخاصة أميركا اللاتينية.

لهذا، ولجملة اسباب اخرى، وخاصة للدور الأساسي للنفط، فان حصة الأسد هي من نصيب أميركا، رغم أن نسبة نمو الاقتصاد الأميركي تكون في السنوات العشرين القادمة أقل من جميع البلدان الأخرى. وسوف يعادل الانتاج الأميركي في عام ١٩٩٠ مجموع الانتاج لدول السوق المشتركة وأوربا الشرقية وروس

جدول رقم ٢

المعدل السنوي لنسبة نمو الانتاج القومي غير الصافي
لبلدان العالم من ١٩٦٧ ــ ١٩٩٠

البلدان	النسبة المئوية للنمو
الشرق الأوسط	٧/٢٠
اليابان	٦/٧٠
افريقيا	٥/٩٥
أسيا عدا الدول الشيوعية واليابان	٥/٩٠
الدول الشيوعية في أسيا	٥/٦٥
أوربا الشرقية وتشمل روسيا	٥/٥٠
اميركا الوسطى واميركا اللاتينية	٥/١٥
قارة اوقيانوسيا (استراليا و نيوزيلندا)	٤/٣٠
دول السوق الاوربية المشتركة	٤/٢٥
الدول الاوربية غير الاعضاء في السوق المشتركة	٤/٢٥
أميركا الشمالية	٣/٩٥
معدل النمو السنوي	٤/٧٥

ومع ذلك فان توزيع الإنتاج غير الصافي في العالم يتحول لصالح أميركا وضد مصالح بقية العالم

(هذا حسب حساباتهم هم) (٤)

جدول رقم ٣

التحول في الانتاج القومي غير الصافي لبلدان العالم

البلدان	الإنتاج القومي غير الصافي فى ١٩٦٧ بمليار دولار	الإنتاج القومي غير الصافي فى ١٩٩٠ بمليار دولار
اميركا الشمالية	١٢١٥	٢٠٧٨
أوربا الشرقية وتشمل روسيا	٧٨٦	١١٠٧
الدول الاوربية الاعضاء في السوق المشتركة	٥٦٨	٩١١
دول اوربا الغربية عدا دول السوق المشتركة	٣٨٨	٦٢٨
اليابان	٣٨٨	٥٠٤
الدول الاسيوية غير الشيوعية عدا اليابان	٢٩٦	٤٠٧
بلدان اميركا الوسطى و اميركا اللاتينية	٢٣٨	٣٤٧
الدول الأسيوية الشيوعية	١٧٧	٢٤٧
أفريقيا	١٥٠	٢٠٤
الشرق الأوسط	١٣٢	١٦٦
استراليا و نيوزيلندا	٥٥	٨٨
المجموع	٤٣٩٣	٦٦٨٧

بالرغم من ان نسبة النمو الاقتصادي لأميركا الشمالية هي أقل من دول العالم الأخرى إلا أن نسبة إنتاجها قد ازدادت من ٢٧,٧ ٪ الى ٣٠,٢ ٪ (هذا الحساب يتعلق بالفترة ما قبل الزيادات في اسعار النفط). وى عام ١٩٩٠ سيصبح قسم آخر مهم من رساميل دول العالم عائدا لأميركا.

ان نشاط الرساميل الأميركية خارج أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) يؤدي من جهة الى ازدياد الانتاج الأميركي بالنسبة الى دول العالم رغم انخفاض نسبة النمو، ولكن اذا درسنا الأمر نرى ان عوامل انتقال قطب التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي من أوربا الى أميركا تنقسم الى قسمين:

الأول: نمط بناء الاقتصاد الأميركي وابعاده الواسعة وامكانياته المتنوعة وقدرته على الاعتماد النسبي على النفس، مما يؤدى الى ايجاد أرضية جيدة لزيادة حجم الرساميل دي الاقتصاد الأميركي والاقتصاديات التابعة وامكانية استثمارها في مجالات متطورة وذات مستقبل مزدهر، والتي تؤدي بدورها الى زيادة اخرى في الرأسمال، لا في الوقت الراهن فحسب بل على الدى البعيد ايضا.

أما القسم الثاني من العوامل، فهي الرساميل المالية والقدرات البشرية، والمواد الأولية المتوفرة في العالم، والتي تستخدم من قبل أميركا. ان النظرة السطحية للموضوع تقود الى قول الأوروبيين بأن أميركا قد صنعت الرساميل والقدرات البشرية الأوروبية (٥). هذا صحيح، لكنهم ينسون حقيقة بسيطة وهي ان الضرائب تأتي من جيوب الكادحين، وان الرساميل الأوروبية نفسها كانت متراكمة من نهب الأوروبيين لبقية العالم.

خلال اربعين عاماً كان الأوربيون منشغلين بمحاربة بعضهم البعض، وكانوا يحتاجون للقارات الأخرى حتى في حاجاتهم الضرورية. أما الأميركيون فقد قاموا خلال تلك المدة بجذب الرساميل والاستعدادات البشرية الهاربة من أوربا والقارات الأخرى. ولم يكونوا بعد يعتمدون على بقية العالم في أي من المنتجات الأساسية.

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت أميركا قد حسنت ووسعت ظروف إنتاجها بشكل لا نظير له في السابق، بينما كان الأوربيون قد خسروا الكثير في هذا المجال. كان لأميركا فائض من الرأسمال بينا عانت اوربا من نقص فيه. امتلكت اميركا فائضاً من المواد الغذائية بينما كانت أوربا تعاني من نقص في الغذاء. واهم من ذلك فقد ظلت لأميركا قدرات وامكانيات بشرية فتية ونشطة بينما خسر الأوربيون الكثير من قدراتهم تلك خلال حربين.

لذلك كله كان باستطاعة اميركا أن لا تخشى أي رد فعل أوربي مقابل وهي تقوم بتوظيف فائض رأسمالها في صناعات حربية ومجالات أخرى تمكنها من بناء قوة عسكرية قوية تساعدها في تحكيم السيطرة الاقتصادية على العالم أيضاً، لتصبح قوة لا يمكن منافستها.

كانت تلك الصناعات اما نفطية أو تعتمد على النفط، أما الدول الأوربية فلم يكن في وسعها انتاج الأسلحة او بناء صناعات أخرى تعتمد على النفط بينما كانت تحتاج الى تهيئة الخبز والسكن لشعوبها الجائعة والخارجة من حرب مدمرة.

وبسبب موقعها المساعد، وبالاستفادة من النفط الرخيص للدول التابعة، قامت اميركا بتغيير تركيب انتاجها و تحويل بلادها الى مركز لاستقطاب ثروات العالم و بسطت سيطرتها على صناعة النفط

والصناعات المهمة الأخرى المعتمدة على النفط في أوربا و أماكن اخرى من العالم. يبين الجدول التالي هذه الحقيقة.

جدول رقم ٤

إنتاج واستهلاك الدول الصناعية (عام ١٩٧٠) (٦)

النفوس وانتاج واستهلاك بعض المنتجات	دول اوربا الغربية	اميركا	روسيا	اليابان
النفوس (مليون نسمة)	٢٥٧	٢٠٥	٢٤٤	١٠٤
الانتاج القومي غير الصافي (مليار دولار (	٦٣٧/٤	٩٣٣/٣	٢٨٨	٢٠٠
إنتاج الطاقة (مليون ((BTU	٥٢٠	٢١٥١	٧١	١٣٨٦
استهلاك الطاقة (مليون ((BTU	١٢٣٦	٣٨٠		٢٢٥١
إنتاج السيارات (مليون سيارة)	٩/٦	٦/٦	/٣٥	٣/٢
السيارات المستخدمة بـ ١٠٠٠ لتر من البنزين)	٢١٨	٤٣٢	٧	٨٥

لتوضيح هذا الجدول بصورة أفضل، نكمله بجدول آخر، يبين حصة أميركا في إنتاج أهم الفروع الاقتصادية في العالم.

جدول رقم ٥

توزيع الحصص في الانتاج العالمي (٧)

(بالنسبة المئوية)

الحقل	أميركا	االسوق الأوربية	بقية العالم
صناعة المكائن	٧٠	١٣	١٧
السيارات	٧٦	١٣	١١
النفط	٧٣	١٤	١٣
الصناعات الإلكترونية	٦٨	١٥	١٧
الصناعات الكيمياوية	٦٢	٢١	١٧

حسب الجدول رقم ٤ فان انتاج أوربا الغربية يبلغ أكثر من ثلثي انتاج أميركا، ولكن استهلاكها للطاقة هو نصف الاستهلاك الأميركي. ان الانتاج الأميركي يبلغ أقل من ثلث الانتاج العالمي وهي تسيطر على ٦٢%- ٧٠ %من انتاج البضائع المستهلكة للطاقة. يعني بان الاستهلاك الرئيسي للطاقة حتى في أوربا الصناعية وفي بقية انحاء العالم هو في المدى الاقتصادي الواقع تحت السيطرة الأميركية.

تقوم الدولة في أميركا بتوجيه الرساميل الخاصة داخل وخارج أميركا نحو صناعات النفط والطاقة والصناعات المتقدمة المذكورة فوق. فمثلاً تقدم قروضاً إلى الصناعات الكهربائية والالكترونية تبلغ ٦٥% من الرأسمال ولصناعة السيارات ٢٠ %. أما فرنسا فتقدم للصناعات الكهربائية والإلكترونية ٤/٣٤% من الرأسمال ولصناعة السيارات ٥/٠% فقط. كما تمول الدولة الأميركية ٩٠ ٪ من نفقات البحوث في مجالات الطيران والفضاء و ١٦ ٪ في ميدان الصناعات الكهربائية والالكترونية، و ٤٢ ٪ في ميدان المكائن والآلات، و٣١ ٪ فى حقل الميكانيلك، و٢٦% فى الصناعات المعدنية و٢٠% للبحوث ميدان الصناعات الكيماوية. وفي النتيجة فان الرساميل الأميركية تسيطر على صناعات النفط والمكائن والآلات والسيارات والطائرات والصناعات الالكترونية والبتروكيماوية، وعلى استخراج المعادن في معظم أنحاء العالم أيضاً.

إن أميركا التي اكتفت في السابق بالمواد الأولية المتوفرة في أرضها، تحتاج اليوم للنفط والمواد الأولية من بقية العالم وتسيطر على استخراجها وانتاجها.

ان الأميركيين هم ٦٪ من سكان العالم لكنهم يستهلكون من الانتاج العالمي للمعادن بالنسب التالية: ٣٣% من البوكسايت، ٤٠ ٪ من النيكل، ١٣% من المنغنيز، ٣٦% من الكروم، ٢٥% من التنكوستن والنحاس ١%من الخارصين،% ٢٣ من الزنك،% ١٤ من الحديد والرصاص و٢٨ %من البوتاسيوم.

ان بناء الاقتصاد الأميركي على أساس النفط، لم يخلق مجالاً أوسع لفعاليته فحسب، بل وفر لها صادرات سدت جميع مجالات التغيير أو المبادرة أمام الاقتصاد الأوربي واقتصاد الدول الأخرى. في الحقيقة ان الصادرات الأميركية هي عبارة عن منتجات نفطية أو سلع تعتمد في استهلاكها للطاقة على النفط.

جدول رقم ٦

المنتجات الاميركية المصدرة (١٩٦٤)

المنتجات	مقدار المنتجات المصدرة (بالنسبة المئوية إلى مجموع الإنتاج)
القطن	٢٦
موليب دن	٤٢
آنتراسيت (الفحم الحجرى)	١٥
المطاط الصناعي	١٩

الاسمدة الكيمياوية	١٦
الطور بينات وغيرها	٢٣
المنتجات الزراعية	١٥
المواد الانشائية	٢٥
معدات صناعة النفط	٢٣
المكائن الأدوات	٢٤
الآلات الحاسبة	١٨
مكائن الخياطة	٣٦
محرك الطائرات	١٨

إن الألات والمعدات الحربية التي لا تعد ولا تحصى، وكذلك الجيش الأميركي العصري والمجهز بميزانية تبلغ ٨% - ١٠% من الانتاج القومي غير الصافي لذلك البلد، والاسلحة التي ترسل الى بقاع العالم كافة، كلها تستهلك النفط، خاصة ان درجة اعتماد الصناعات الحربية على النفط هي في تزايد مستمر. ونتيجة لهذه التغييرات البنيوية، فقد ازدادت ارباح الرساميل الأميركية وتضاعفت بشكل خاص الأرباح الناتجة عن الاستثمار في صناعة النفط. ان الأميركان وظفوا رساميلهم بشكل رئيسي في أوربا والدول المصدرة للنفط في مجال استثمار النفط. ولكن أرباح الرساميل المستثمرة في الدول النفطية كانت تزيد ٢- ه ,٢ اضعاف أرباح الرساميل المستثمرة في صناعة النفط في البلدان الصناعية (وقد ارتفعت بعد الزيادات في الأسعار الى أكثر من أربعة أضعاف). وهكذا تحقق الرساميل الأميركية أرباحاً أكثر من الرساميل الأوربية.

جدول رقم ٧

التطور في ارباح الرساميل (النسبة المئوية)

	١٩٦١	١٩٦٥
أوربا الغربية	٣/٤٢	٣/٠١
أميركا	٦/٠٥	٧/٠٩

ملخص القول، ان أميركا استطاعت (اعتماداً على الطاقة، خصوصاً النفط) أن تنجز تغييراً بنيوياً في اقتصادها وتصبح مركزاً للتراكم العالمي وللامكانيات والقدرات البشرية أيضاً. وهكذا فان اميركا (تلك المستعمرة التي قال عنها رئيس الوزراء البريطاني يوما: (إذا حاولت صناعة حدوة للحصان، فسوف

ندمر أرضها!) اصبحت الآن بفضل قانون التطور الرأسمالي سيدة أوربا وقسم كبير من العالم. ونتيجة للعلاقة بين أميركا والعالم المضطهد، استطاعت توجيه الرساميل نحو فروع للاقتصاد تنتج بضائع ليست غير مفيدة للبشر فحسب وإنما ضارة أيضاً.

ثالثاً: انتاج السلع غير الضرورية والضارة بالبشرية والطبيعة

ان تضخم الإنتاج، في الوقت الذي يخلق الثروة، فهو يقضي على الثروة من جانب آخر. ان وسائل النقل السريعة، تتلف مزيداً من الوقت بدلاً من الاقتصاد فيه، الطب يخلق أمراضاً جديدة أكثر مما يعالج من امراض، ان الآلات الضخمة واللامتناهية فيتنام حيث الالة الحديثة تستخدم لابادة الانسان لا لسعادته. وفي النتيجة يقودنا هذا النمط من الانتاج الصناعي نحو كارثة بشرية. ان هذا التطور الاقتصادي يكرس الفقر. ان تحديث الصناعة يؤدي الى (تحديث) الفقر وتفاقمه. إن البضائع الحديثة، والماكنة الصناعية الضخمة تساهم في ابقاء اللا مساواة والفقر في أوساط اكثرية البشرية وتسمح لأقلية صغيرة بأن تجني أرباحاً مضاعفة على حساب آلام الانسانية». و:

«ان التكنولوجيا تحطم الانسان وتجعله غريباً عن نفسه، سواء في الدول الرأسمالية ام الاشتراكية. ان قسما كبيرا من آلام الانسان يأتي من محاولات مضاعفة حاجاته وخلق حاجات جديدة، بينا ينبغي تنظيم هذه الحاجات ووضع ضوابط لها. لقد كان من الأفضل للانسان ان يحاول تحقيق حاجاته الضرورية الحياتية بدلاً من الركض وراء وهم الرفاهية الذي لا يتحقق له، ومحاولة السعي وراء حاجات لا تشبع ولربما أمكن ألأ تكون حاجات أصلاً.

وفي المجتمعات التي لم يفسدها الال والتكنولوجيا بعد، يتمتع الانسان بانسجام أكبر مع نفسه وبسعادة، فهناك على الأقل استطاع الاحتفاظ بكرامته، وبقيمته وتقاليد الأخوة والايثار. ولكن عندما نواصل خلق حاجات جديدة فان الحرمان سيستمر ويتضاعف حجمه وعمقه....» (٨).

«إن أوربا بدأت سيراً جنونيا اصبح الامساك بعنانه مستحيلاً وهي تسير بشكل عجيب نحو لجة بلا قرار، فمن الأفضل لنا ان نبتعد عنه وعن مصيره بأسرع ما يمكن» (٩).

واخيراً:

«لو أراد سكان الكرة الأرضية كلهم أن يصلوا الى مستوى معيشة الاميركان فاننا نحتاج الى ٢٠ مليار طن من الحديد، ٣٠٠ مليون طن من النحاس، ٣٠٠ مليون طن من الرصاص و ٢٠٠ مليون طن من الزنك أي أن ننتج مئة ضعف ما ننتجه اليوم وان ذخائر العالم ستنضب يوما»(١٠).

ان فخامة رئيس الجمهورية الأميركية يعرف ماذا يفعل. فمن المستحيل على سكان الكرة الأرضية الوصول الى مستوى المعيشة الاميركية. ولكن ٦٠% مما ينتجه الأميركان هو بضائع تمسخ الانسان وتعمق اغترابه. ان ثروة النفط والرساميل التي تصنعها تستخدم بشكل يجعل المصادر الطبيعية (ومنها

النفط) لا تفيد سوى جيل واحد، وى نفس الوقت يساهم فى تفاقم مستوى الفقر البشرى المتعدد الجوانب. ان ثلاثة من الاقت صناديين الأميركان حسبوا الجزء غير الضرورى والمضر من الانتاج الأميركي غير الصافي في سنة ١٩٧٢ على الشكل التالي (١١):

جدول رقم ٨

المنتجات الاميركية غير المفيدة والمضرة

المنتجات غير الضرورية والمضرة	مستوى الانتاج بمليارات الدولارات
إنتاج السيارات	٩٠
الأسلحة العسكرية	٧٨
الإعلانات الدعائية	١٨
بناء الطرق الضخمة للسيارات وترميمها	٦٤
النفقات الادارية	٦٠
الاستثمارات الصناعية الصافية وشبه الصافية للاستهلاك العائلي (أي ذلك القسم من النفقات التي تصرف على الزينة والحاجات غير المفيدة)	٢٣٠
المجموع	٥٤٤

يبقى آمام القارئ أن يتمعن فى الجدول السابق، ليرى كيف يستخدم النفط، وكيف يتم انتاج هذه الكميات الضخمة من المواد الاستهلاكية على حساب الفقر والبؤس المتزايدين لشعوب الدول النفطية والبلدان المصدرة للمواد الأولية. إن ما قيمته (٥٤٠) مليار دولار من مجموع ألف مليار دولار (وهو مجمل الانتاج القومي غير الصافي لأقلية من البشر) عبارة عن منتوجات ضارة للبشرية، بل ولمستقبل تلك الأقلية نفسها.

لكن الرأسمال يبحث عن الربح، ولا يهمه في ذلك ما هو مفيد أو مضر، ضروري أو غير ضروري للبشرية. وهكذا ورغم ان الرئيس الأميركي يعرف بان ذخائر العالم ستنتهي يوما الا انه يمارس سياسة انتاج المواد غير الضرورية والمضرة اعتمادا على النفط الرخيص. ان الرئيس الأميركي جونسون تنبأ بالمجاعة، وبأن خمسين مليوناً من سكان العالم سيموتون جوعا في السنة القادمة، وهو يلقي بمسؤولية

تلك الفاجعة على زيادة أسعار النفط. ويقول بأن السماد الكيماوي اصبح ينتج بتكاليف أكبر لذلك لن يتمكن المزارعون الفقراء في العالم من الاستفادة منه، مما يؤدي الى انخفاض الانتاج الزراعي والجوع. لاحظوا أين تصل أساليب خداع الناس واستغفالهم في اميركا، حيث لا يسأل احد ذلك السناتور: لماذا تستخدم الدولة ١٠ ٪ من الانتاج القومي في سبيل صنع بضائع غير مفيدة؟.

وبدلاً من أن يمنحوا المزارعين مبالغ كبيرة كتعويض (أو مكافأة) لعدم الانتاج، لو كانت دولته تقدم تلك المبالغ المنفقة على انتاج غير ضروري كدعم للانتاج الزراعي والحاجات والخدمات الأخرى الأساسية للبشرية، لكانت تقدم خدمات جل إلى مستقبل العالم وازدهاره.

لكن آميركا لاتكتفي بافساد بلادها. بل انها تجبر البلدان الأخرى أيضا على نوع معين من الإنتاج ينسجم مع سياسة أميركا.

جدول رقم ٩

تعميم «نمط الحياة الأمريكية» في العالم (١٢)

المواد الاستهلاكية	الاستهلاك في أميركا عام ١٩٦٩		الاستهلاك في العالم عام ١٩٦٩		الانتاج اللازم كي يصبح الاستهلاك بمستوى أميركا	يجب أن تكون نسب التكاثر أي الإنتاج متساوية
	المجموع	للفرد	المجموع	للفرد		
الطاقة	٤/٢□□□□	TEC 6/10	MTEC 5/6	TEC 8/1	١٠٦□□□	٤/١٦
الكهرباء	١٥٥٢□□□	KWH7670	٤٥٦٨□□□	KWH1280	٧٦٦٠٠□□□	٨/١٦
الورق	MT 9/8	Kg 43	MT 6/20	Kg 8/5	MT 430	٢١
الفولاد	MT 139	Kg 682	MT 572	Kg 160	MT 6800	١٢
المطاط	MT 7/2	Kg 1/13	MT 5/6	Kg 7/2	MT 130	٢٠
السيارات	٨٧ مليونا	٤٣/٠	١٨١ مليونا	٠٥/٠	٤٣٠٠ مليونا	٢٤
التلفون	١١٥ مليونا	٥٧/٠	٢٥٦ مليونا	٠٧/٠	٥٦٦٠ مليونا	٢٢

إن الانتاج الاميركي هو أقل من ثلث الانتاج العالمي، ويبدو من الجدول ان الفرد الأميركي يستهلك من الكهرباء والطاقة ٦ أضعاف الناس الآخرين في العالم، ومن السيارات ٨ أضعاف. تكمن الخطورة في ان العالم يقلد لأميركان في استهلاك المواد غير الضرورية والمضرة، وليس في الحاجات الاساسية. ان نظرة واحدة على التحويل الحاصل في اتجاهات الاستهلاك في ايران والعربية السعودية وبلدان اخرى،

تكفى لمعرفة فقدان الوعي لتلك الخطورة وجهل الناس بالحقائق. ان الرأسمالية تقود العالم للدمار من أجل مضاعفة أرباحها.

وفى العام ١٩٦٤ كان السؤال، كيف كان ممكناً أن يضاعف حجم انتاج السيارات ٢٤ مرة، كى يصبح لدى كل شخصين فى العالم سيارة واحدة (كماهي لدى الاميركان)؟ وكيف يمكن أن تحقق فرضية الرئيس الأميركي ويضاعف الانتاج العالمي مئة مرة؟.. بل و حتى لوكان ذلك ممكناً... فلماذا؟!

إن موجهي ومنظمي العالم الرأسمالي، يعرفون كما يعرف الرئيس الأميركي، بأنهم يقودون العالم نحو حافة الهاوية. وهم يعرفون ايضا بان شعوب العالم، ضمن النظام الحالي للانتاج والاستهلاك، لا تستطيع تحقيق ذلك اصلاً.

ان الطريق الذي وجده الأميركان لمعالجة مشاكل العالم (والتي هي عن نظامهم ونهبهم) هو تحديد النسل (وحتى الشاه بدأ يطبق ذلك !)، و كذلك الحد من زيادة سكان العالم باستخدام سلاح أكثر فعالية وهو التجويع (١٣). وهي نفس السياسة التي اتبعها البيض عندما استقروا في اميركا.

ومن هنا نرى ان الدول الخاضعة للسيطرة الأميركية تعاني من انخفاض في الانتاج الزراعي. ان بلدا نفطيا كالعربية السعودية كان بلد التمور، فأصبح يستورد منها !! وان بلداً مثل ايران التي سبق وأن أممت نفطها اعتماداً على كفايتها الذاتية من الانتاج الزراعي، وازدادات صادراتها وفائض منتوجاتها على وارداتها، اصبحت اليوم تستورد القمح واللحم و... إن الخطر الذي يهدد العالم، والأزمة التي ينبغي وعي ابعادها، هو حرمان البشرية من حاجياتها الأساسية: إن المجاعة في افريقيا تقضي على مئات الألوف من البشر (بينما تكفي ٥, ٢ مليار دولار لاستثمارها في تصليح و زرع ٧٠٠ مليون هكتار من الاراضى الافريقية) (١٤). وفي آسيا وأميركا اللاتينية، يموت الناس جوعاً وهم تحت أسنة الحراب، ويتنبأ الرئيس الاميركي الأسبق جونسون بأن خمسين مليوناً من البشر سيموتون جو عاعن قريب. ان الرأسمالية النشوى والمغرقة في الانانية، تريد أن تحرق العالم بنار النفط. أيها الناس انتبهوا، وشددوا يقظتكم وقوموا وقاوموا قبل أن يفوت الأوان.

مجالات مساهمة النفط في نشاطات

الاقتصاديات الصناعية

في البداية، من المفيد أن نلخص خصائص النفط:

-إن النفط هو مادة تتخذ أشكالأمتعددة بصفتها طاقة. وهو يستخدم في الدراجة النارية وفي المولدات الضخمة للكهرباء. - للنفط مشتقات متعددة. ويتزايد استخدامه مع الوقت كمادة خام في صناعات جديدة، وبذلك تزداد أهميته. إن المنتجات النفطية لا تساعد فحسب في تطوير الصناعة الاقتصاد أيضاً (أى الزراعة والخدمات) تزداد حاجتها للنفط. وهكذا فان النفط تحول الى قوة محركة للاقتصاد لا نظير لها باعتباره طاقة ومادة خاماً في نفس الوقت. - إن النفط مادة تتحول بسهولة ومدة قصيرة الى رأسمال (وفي هذا المجال ايضاً لا يوجد له نظير). سنوضح الموضوع من خلال هذا المثل: في الزراعة، يحتاج الرأسمال المستخدم في زراعة القمح مثلا حوالي العام لكي يعطي المردود (هذا اذا ظل بمنأى عن الأفات) ويباع في السوق ويتحول الى نقد. ومن أجل علاج مرض ما، ينبغي اعداد الأطباء والدواء وبناء المستشفيات والأجهزة الطبية وو... إلخ. فمن أجل اعداد طبيب نحتاج الى سنين من الدراسة والتجربة وحتى في الفروع الصناعية يحتاج الأمر الى فترة من الوقت، طويلة نسبياً، كي يتم الحصول على المردود.

أما النفط فانه قابل للاستهلاك في أقل مدة وهي (مادة مقاربة للنقد) كما يقال، أي يتحول للنقد بسرعة فائقة. ان النفط يمتاز بخاصية أخرى أيضاً وهي عدم الحاجة الى رأسمال ضخم لانتاجه بل إن نسبة ربح الرأسمال المستثمر في انتاجه تتميز بالارتفاع وتساعد ايضاً في ازدياد أرباح الرساميل المستثمرة في الحقول الاخرى.

-إن النفط يأتي من الخارج الى الاقتصاديات الصناعية ويتحول هناك الى رأسمال. لذلك لا يخسر الغرب شيئاً من تلك المادة بل يستخدم الرأسمال الناتج عنها أيضاً في فروعه الاقتصادية.

-إن الغرب باستفادته من نفط العالم لا يحول تلك المادة الى رأسمال فقط، بل يوفر استثمارات ضخمة كان يحتاجها لانتاج انواع اخرى من الطاقة لو لم يكن هنالك النفط.

ان النفط تيار يسيل باتجاه واحد، أي نحو الاقتصاديات الصناعية. وهو عندما يساهم في تحويل تلك الاقتصاديات الى مراكز للتراكم، يحدث انحرافاً خطيراً في النظام الاقتصادي للعالم، حيث يتجه الانتاج

نحو حاجات غير مفيدة. إن جذور الفقر والحرمان وتشيء الانسان تكمن فى هذا الانحراف العام. إن النفط يعمل على تسريع تطور الاقتصاد الصناعي، بشكل مباشر وغير مباشر وذلك بصفته طاقة، ومادة خاماً، ورأسمالاً.

أولا: النفط باعتباره طاقة في خدمة تطور الاقتصاد الصناعي

كما بين الجدول رقم ١ فإن النفط كطاقة، لعب دوراً في تطوير الاقتصاد الصناعي بين سنوات١٩٥١ (عام تأميم النفط الايراني) - ١٩٧٠ وتتراوح نسبة النمو في هذه الفترة بين الضعف وثلاثة أضعاف. لنحاول الآن تحديد الدور المباشر وغير المباشر للنفط باعتباره طاقة في الانتاج القومي غير الصافي للبلدان الصناعية. ان الأرقام المتوفرة تفيد:

-إن الطاقة بحد ذاتها تشكل ١٠ ٪ - ١٥ ٪ من الانتاج القومي غير الصافي لتلك البلدان. وإن ٥٥ ٪ - ٦٠٪ من الطاقة تستحصل من النفط. وهكذا فبغض النظر عن المواد المتبقية من عملية تصفية النفط (والتي تستخدم هي الاخرى كمواد خام) فان النفط يشكل٧ - ٨٪ من الانتاج القومي غير الصافي للدول الصناعية.

لو فرضنا بأن متوسط مساهمة الطاقة في الإنتاج القومي غير الصافي هو ١٢%، وفرضنا بأن حصة النفط تبلغ ٧% من ذلك الانتاج، فانه فى عام ١٩٧٠حصلت اقتصاديات أوربا الغربية وأميركا وروسيا واليابان على ما قيمته ١٤٤ مليار دولار من النفط باعتباره طاقة. أما خاصية الطاقة فهي عدم امكانية الانتاج بدونها. واذا امكن القيام بالانتاج دون الاستفادة من الطاقة المنتجة من النفط، فان استهلاك قسم مهم من المنتجات يصبح في عداد المستحيل. أي ان للطاقة دوراً في الانتاج وفي الاستهلاك.

رأينا في ما سبق بان طاقة النفط تعمل على تسريع نمو الاقتصاديات الصناعية. أما الآن فنحسب حصة الطاقة في إنتاج ما قيمته دولار واحد من البضاعة ونوضح معنى ذلك:

عندما نقول بأن حصة الطاقة هي ١٠ - ١٥ ٪ من الانتاج القومي غير الصافي، فان ذلك يعني بان الانتاج المعادل لدولار واحد يحوي على ١٠ - ١٥ سنتا من الطاقة. وان هذه الطاقة التي تبلغ فى التوسط ١,٩٨ كيلو واط / ساعة من الكهرباء تعادل قيمتها حسب الاسعار الجارية ٢/٦ سنت.

فى الاقتصاد الاميركى محتاج كل دولار من الانتاج الى ٢/٤٥ كيلوغرام من الفحم أو ٣,٧٧ لترمن النفط والذى يبلغ سعره ١٠,٥ - ١١ سنتاً. ومن اجل انتاج ما قيمته دولار واحد من السلع يحتاج الأمر الى ٦٤ , ١ كيلو واط / ساعة من الكهرباء بغض النظر عن الأنواع الاخرى من الطاقة، وهذه الكهرباء تساوى ٥, ٢ سنت يعني إن ٢/٥% من السلعة المنتجة يتكون من الكهرباء بينما يعتمد إنتاج الجزء الباقي ايضاً على الكهرباء. أي إذا عجز نظام اقتصادي من توفير الكهرباء اللازم لانتاج ما قيمته دولار من السلعة الاضافية، فإن تلك السلعة لن تنتج. لو أخذنا مثلاً الانتاج القومي غير الصافي لاميركا في

١٩٧٢ وفرضنا انه ألف مليار دولار. فكان يجب على أميركا انتاج ٢٢٥ ألف ميغاوات من الكهرباء في تلك السنة.. وقد انتجت هذه الكمية فعلاً. ولو انتج هذا الاقتصاد ألف ميغاوات أقل من ذلك لا تخفض الانتاج بمقدار ٣ آلاف دولار.

وهكذا عندما يتحول النفط إلى كهرباء فانه يؤمن إمكانية إنتاج ما يبلغ أربعين ضعفاً من قيمته المجردة. هذا هو الدور الحقيقي للنفط في تطوير الاقتصاديات الصناعية.

لكن النفط يمكن تحويله بطرق أخرى الى الطاقة، وهو خلال ذلك يساهم بنسبة سُبع المنتجات (خاصة المنتجات التي تستخدم هي الاخرى النفط كطاقة). أي من اجل انتاج ما قيمته سبعة دولارات من السلع يحتاج الغرب الى ما قيمته دولار واحد من النفط.. وإذا لم تتوفر تلك الكمية من النفط فان ما قيمته سبعة دولارات من البضاعة سوف لن ينتج (١٥). وهذه هي المساهمة المباشرة وغير المباشرة للنفط في تطوير الاقتصاد الصناعى.

كيف نقيم هذا الاسهام العظيم؟

إن التوضيحات أعلاه قد بينت بأنه لو انخفض إنتاج النفط بمقدار ١ ٪ فان نسبة نمو اقتصاد البلدان الصناعية ستصبح صفرا. إذن كيف نقيم دور النفط كمحرلة للتطور الاقتصادي؟

في هذا المجال لم تجر محاولات جدية سنحاول نحن في نهاية هذا القسم من البحث ان نقدم تقييما أوليا، بأمل أن يحاول الباحثون في مجال التخطيط الاقتصادي تقديم دراسة ادوى.

إن النفط بسبب تنوع استخدامه وسهولة نقله وتحوله، ولقلة مخاطر استخدامه، أدى الى تنويع الانتاج الذي أصبح ملازماً لانحراف الرساميل عن السير باتجاه الحاجات الضرورية، نحو خلق حاجات مزيفة وأدوات تختص بصبغ البشر (ما تسمى بوسائل الاعلام من راديو وتلفزيون وصحف...). إن النفط جعل قابلية جذب الرساميل وقوة العمل غير محدودة. ومن الجدير بالذكر ان عواقب ذلك الانحراف والأرباح الطائلة التي تجنيها الدول الصناعية، تقع في النهاية على عاتق الدول المنتجة للنفط، التى هى مستورد هام للسلع الضارة.

وحسب التوقعات المستقبلية فان البناء الانتاجي للاقتصاديات الصناعية ستزداد حاجته للطاقة. ففي سنة ٢٠٠٠ يحتاج انتاج ما قيمته دولار واحد الى ٣,٠٢ كيلو واط من الكهرباء (١٦) أي ضعف الحاجة الحالية، اى ان اهمية النفطفى سنة ٢٠٠٠ ستضاعف. هل سيعطوننا ديناراً واحداً مقابل تلك الثروة التي تذهب هدراً وبمستويات متصاعدة من الانتاج؟!

عندما أمم النفط الايراني، طالب البريطانيون ايران بتعويض (حصلوا عليه فعلاً من حكومة الانقلاب فيما بعد) وذلك عن فترة عدم استفادتهم من النفط الايراني منذ التأميم والى نهاية فترة اتفاقية ١٩٢٢ المجحفة. إن الدول المنتجة للنفط تحرم من ثروات ثمينة، تساهم في تطوير اقتصاد البلدان الصناعية. ورغم أن الامكانية المحلية للاستفادة من هذه الثروات، كما إن البناء الاقتصادي لبلداننا قد تحددت

امكانيته فى جذب الرأسمال وقوة العمل، لكن تلك التحديدات كلها تعود الى قلة المواد الأولية والسوق وعوامل سياسية واجتماعية داخلية وعالمية.

ثانياً: النفط مادة أولية لا نظير لها

إن أهمية اية مادة أولية تتوقف على: مساهمتها في الانتاج واستخدامها في مختلف الفروع الصناعية وغير الصناعية، وقدرتها على أن تكون مادة بديلة لمواد اخرى، وأخيراً دورها في التأثير على نسبة النمو الاقتصادي وإيجاد منتجات جديدة. إن للنفط أكثر من عشرة آلاف من المشتقات تساهم في مراحل انتاجية مختلفة، وهو اليوم بديل للعديد من الفلزات وغير الفلزات، ويوسع باستمرار آفاق تطور الصناعة والزراعة والخدمات. ويكفي للقارىء أن ينظر الى ملابسه والأشياء التي حوله لكي يتلمس النفط في كل شيء. وبفضل النفط استطاعت البلدان الصناعية بعد الحرب أن توسع الانتاج وكذلك المبادلات التجارية بشكل لا مثيل له. إن هذه المبادلات التي كانت قبل الحرب بين الدول الصناعية وغير الصناعية، أصبحت اليوم تجري أساساً بين الدول الصناعية نفسها. ان اقتصاديات تلف البلدان تمكنت لا من استخدام رساميلها وقوة عملها داخل بلدانها هي، بل اصبحت اليوم احدى الواردات الهامة لتلك البلدان هي الكفاءات (العقول المهاجرة من الدول التابعة) والعمال (العبودية العصرية). والآن فان ١٠ ٪ فقط من النفط يستخدم كمادة أولية. لماذا لا يستخدم أكثر من ذلك؟ لأن الغرب سيواجه نقصاً في الطاقة. وكما لاحظنا فإن ضياع وحدة واحدة من الطاقة يعني انخفاضاً في الانتاج بما يساوي ٤٠ وحدة. وفي الوقت الراهن ليس في صالح الرأسمالية أن تحصل على الطاقة من مصدر آخر غير النفط. إن مستوى الربح في العمليات الانتاجية المضرة أعلى من غيرها، لذلك فالرأسمالية ليست مستعدة للتضحية بأرباحها لصالح البشرية. والأهم من ذلك هو إن استغلال النفط في تحريف اتجاه الرساميل نحو انتاج مواد غير مفيدة، في التنويع اللامتناهي للمنتجات، جعل مستوى الطلب أعلى باستمرار من مستوى العرض.

وهكذا فبينما ترتفع أسعار بعض السلع في أحد فروع الاقتصاد، فان السلع الاخرى سترتفع أسعارها أيضاً بسبب ترابطها مع بعض. إن جذور التضخم في الاقتصاديات الصناعية أيضاً تعود الى هذا الانحراف وعدم التناسب بين العرض والقدرة الشرائية التي

وهنا يتدخل النقد بصفته أداة للتراكم، وهو ينشط على المستوى الوطني والعالمي، حيث يجمع الموارد من تحت (من الدول التابعة) ليمركزها في المراكز العليا ثم الأعلى (الدول الصناعية المهيمنة).

وهكذا فان النفط الذي هو أثمن مادة أولية، لا ينفع الجيل الحالي والأجيال القادمة بل يؤدي الى الاضرار بمستقبلها ايضا. رغم هذا فان التوقعات تقول بان نسبة الاستفادة من النفط فى الصناعة البتروكيماوية تبلغ فى عام ١٩٨٠ - ٢٠٪ من النفط المنتج(١٧). قلنا ان اسهام النفط كمادة خام في تطوير الاقتصاديات

الصناعية يجري بشكل مباشر وغير مباشر. ان الاسهام المباشر يتمثل في الصناعة البتروكيماوية نفسها. ولكن ما هي الكمية التي يمثلها هذا الاسهام في الانتاج القومي غير الصافي للبلدان الصناعية؟ إن المعلومات المتوفرة تفيد بان نسبة تطور المنتجات الكيماوية هي في المتوسط ضعف القطاع الصناعي عموماً و هو ٢ مرة في مقابل الانتاج غير الصافي للدول الصناعية والتي كان معدل نموها السنوى بين ١٩٦٠ - ١٩٧٢: فى الغرب ٪٩,٧ و فى اليابان ٪١٢,٩. اما معدل نمو الصناعة البتروكيماوية نفسها (وخاصة البلاستيك) فقد كان حوالى ١٧٪ في السنوات المذكورة. إن عاملاً واحداً في هذا القطاع كان يساهم في القيم المنتجة بمقدار بلغ فى المتوسط ١٣٨٠٠ دولار وفى أميركا ١٧٣٩٠ دولارا (١٨).

إنني اعتقد - ولست الوحيد في اعتقادي هذا – (١٩) بأن حساب الانتاج غير الصافي في كل البلدان يجري لخدع الشعوب وتشويه الحقائق المعروضة لها، وهو لا يعكس الأرقام والوقائع الحقيقية. رغم ذلك فان مردود النفط في الصناعة البتروكيماوية يمثل أرقاما كبيرة جدا.

أما الأرقام التي لا تنشر بشكل واضح فهي تبين الدور غير المباشر للمنتجات النفطية والزراعية والخدمات. فمثلاً عندما يريدون حساب تكاليف طن واحد من القمح، فانهم يحسبون اجور الايدي العاملة واستهلاك المكائن والطاقة ونفقات الخدمات، والسماد الكيماوي. أما دور الطاقة والأسمدة والتسهيلات التي وفرتها الآلات الحديثة لعملية النقل فهي لا تحسب هنا (٢٠) لماذا؟

لأن الهدف الأساسي من إجراء الحسابات هو خداع شعوب البلدان التابعة والعمال وإضفاء أهمية أكبر على دور الرأسمال. لا شك ان علم الاقتصاد الرسمي يتحدث عن القوى المحركة، ولكن بشكل مقتضب وعمومي، ودون محاولة تحديد موقع ودور كل منها و علاقاتها بعضها. ان من واجب علم اقتصاد جديد، متحرر من قيود مصالح السلطات المهيمنة أن يدرس ويميز القوى المحركة ويحدد دور كل واحدة منها في التطور الاقتصادى (بالعنى الكامل للكلمة). كيف نقيّم دور النفط الحاسم في تنشيط الصناعة والزراعة والخدمات (لا ننسى ان الجيش ايضا هو من ضمن الخدمات)؟ وأية أهمية يجب أن تعطى للنفط ونسبة مساهمته كقوة محركة للاقتصاديات الصناعية؟ ولنتذكر (اذا أرادت الدول النفطية بناء خطة تطورها الصناعي على أساس البلاستيك وليس الحديد فان النفقات التي تحتاجها لذلك هي أقل عشر مرات الى عشرين مرة مما تحتاجه الدول الصناعية، وستحتاج لمدة أقصر كي تلحق مسيرة تقدم الدول الصناعية. ومن أجل منع حدوث هكذا تطور يتم فرض حكومات كالسلطة الايرانية على هذه الشعوب) (٢١).

إن النفط والغاز يمكن أن يستخدما في بلداننا بحيث يشغلان ملايين العقول والايدي ويسهمان في مكافحة الفقر، لكنهما يصدران الى الغرب مع جميع امكانيات التطور المرتبطة بهما. وما يرجع للبلدان المنتجة على شكل عوائد تصرف هي الاخرى في شراء سلع من الأسواق الغربية.

لذلك فان الخطط الاقتصادية في بلداننا تتلخص في تسريع عملية استخراج وتصدير الثروات الطبيعية والبشرية، وتوفير امكانية الاستيراد أكثر فأكثر. إن النفط الذي يجب أن يستخدم لايجاد مجالات العمل

اليدوي والفكري في بلداننا يستخدم الآن من أجل القضاء على هذه المجالات وتحويل تلك الكفاءات الى الاقتصاديات الصناعية. وهذه نفسها هي دينامية تكوين جيش البطالة على الصعيد العالمي.

كيف يمكن تقييم أهمية النفط والغاز والمواد الخام الاخرى التي وسع النفط من إمكانية استخراجها واستخدامها؟

أي رقم يعكس تأثير المواد النفطية في الاستفادة من المواد الخام الاخرى المستخرجة بفضل النفط والغاز؟ علماً إنه لا زال هنالك احساس بوجود نقص في المواد الخام وهذا هو في حد ذاته سبب للأزمة الاقتصادية والتضخم.

وأي رقم يعبر عن الأفاق التي فتحتها عملية استغلال النفط والمواد الأولية الاخرى أمام الرساميل وتمركزها في الدول الصناعية؟

تكوين رأس المال و استقطابه

لو أردنا أن نحلل هذا الموضوع من جميع أطرافه، لتوجب علينا تحليل المنظومة المتكاملة من العلاقات الاقتصادية الوطنية والعالمية، مما لا يمكن تحقيقه في هذا البحث. رغم هذا فسنشير الى بعض الأوجه الأساسية لتكون الرأسمال وقدرة الاقتصاديات الصناعية على جذب واستقطاب رأس المال.

أولاً: تكون رأس المال ومفهومه في الاقتصاديات الصناعية وغير الصناعية

يجب القول بأن « الحدود الوطنية) تعيق الفهم الحقيقي لأممية (عالمية) الفعاليات الاقتصادية وتكون الرأسمال. فحتى الدراسات التي تتناول تراكم الرأسمال على المستوى العالمي، لا تزال أسيرة القوالب ولا تتعمق في العديد من جوانب الأمر، بل إن بعضاً من هذه الجوانب لا تبرز أو تظهر في التحليل بشكل خاطىء.

سنحاول نحن تحليل تكون الرأسمال في البلدان الصناعية وغير الصناعية استناداً الى المعلومات والحقائق المتوفرة.

- إن المعلومات تفيد بأن نسبة نمو الاستهلاك في البلدان الصناعية هي أكثر من نسبة النمو الاقتصادي.

جدول رقم ١٠

مقارنة بين نسبة نمو الاستهلاك ونسبة نمو الانتاج في القطاعين العام والخاص في الدول الصناعية ـ بالقيم الثابتة (النسبة المئوية)

البلد	١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣	
	الاستهلاك	الانتاج	الاستهلاك	الانتاج	الاستهلاك	الانتاج	الاستهلاك	الانتاج
فرنسا[٢٢]	٣,٢	٦	٨,٢	٥,١	٥,٩	٤,٩		
المانيا الغربية[٢٣]			٥,٧	٢,٦	٣,٦	٣	٣,٦	٥,٢
هولندا[٢٤]	٧,٢	٦,٧	٣,٥	٣,٨	٣	٤,٣		
السويد[٢٥]	٣,٦	٤,١	٠,٨	٠,٦	٢,٢	٢,٢	٢,١	١,٢
اميركا[٢٦]	-١	-٠,٤	٣	٣,١	٧,١	٦	٣	٥,٩
ايران[٢٧]	١١	٣,٥	٩,٤	-٥,٥	١٦,١	-٢		
العربية السعودية[٢٨]	١٥,٦		١٥,٦		١٥,٦		٢٢,١	

ربما ينبغي تقديم بعض الايضاحات عن أرقام هذا الجدول.

فى عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ كانت نسبة نمو الاستهلال ابطا من نسبة نمو الانتاج القومي غير الصافي. كيا ان ارقام سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ حول نموالاستهلال لا تعكس الواقع كيا هو، لأن السبب الأساسي للانخفاض هو الميزانية العسكرية وغير العسكرية لأميركا.

وفي الواقع بعد انخفاض الالتزامات العسكرية الأميركية فى فيتنام و تحميل ايران ودول نفطية أخرى قسماً مهماً من النفقات العسكرية، استطاعت اميركا تخفيض نفقاتها الحربية من ٧٨/٤ مليار دولار فى عام ١٩٦٩ الى ٧٤/٦ مليارا في ١٩٧٠ و ٧١/٦ مليارا في عام ١٩٧١ ولكن بسبب حرب الشرق الأوسط فان الميزانية العسكرية الأميركية ارتفعت ـ بسبب دعمها لاسرائيل ـ الى ٧٤/٤ ملياراً فى عام ١٩٧٢ و٧٤/٢ فى عام ١٩٧٣. علما بان الميزانية تخلصت بمجملها من قسم من الأعباء غير العسكرية.

وفي الواقع إن الدول المنتجة للنفط تحملت الاستغلال الأميركي حتى أصبحت نسبة نمو الميزانية لأول مرة بين سنوات ١٩٦٠ ـ١٩٧٢ مقاربة لنسبة نمو الاستهلاك بل وأقل منها بعد أن كانت دائماً اكثر منها (٢٩).

أما حول المانيا فان من جملة العوامل كانت ضغط القدرة الشرائية في المانيا وخارجها هذا الضغط الذي دخل السوق الألمانية بصفته طلباً متزايداً على السلع والخدمات. إن هذا الضغط جعل المؤسسات الانتاجية تنتج ملء طاقاتها، لذلك فان جزءاً من ارتفاع الانتاج يرجع الى تلك الاستفادة القصوى من امكانية الانتاج في ذلك البلد. ولا شك أن لزيادة الصادرات دوراً أكبر في هذا المجال(٣٠).

إن نسبة زيادة بيع المنتجات الصناعية في داخل البلاد كانت ٨,٥ ٪، ونسبة زيادة بيع هذه المنتجات في خارج البلاد كانت هو١٩/٥ ٪. لذلك، فمن أجل فهم جوانب تطور نسبة الاستهلاك والانتاج في اميركا والمانيا مثلاً، ينبغي وضع تلك الأمور واقتصاديات تلك البلدان في موقعها ضمن مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية.

لذلك سوف نقدم بعض الملاحظات حول أرقام الجدول:

-إن أول ما يبينه هذا الجدول هو إن القدرة الشرائية (وفي النهاية مستوى الاستهلاك) في الدول الصناعية والدول التابعة أيضاً ازدادت أكثر من مستوى الانتاج، وإن جذورالأزمة والتضخم تكمن هنا، أي في ازدياد الاستهلاك مقابل الانتاج. إن تحليل الأزمة الاقتصادية الأخيرة هو خارج نطاق بحثنا، ولكن يجدر بنا القول بان من عوامل الانخفاض الشديد في احتياطي المنتجات الزراعية والمواد الخام الصناعية والمنتجات الصناعية أيضا هو الزيادة نفسها للاستهلاك مقابل الانتاج، وعدم التطور السريع والمنظم للاقتصاد الصناعي، واتجاه الرساميل نحو انتاج سلع تؤدي الى زيادة الطلب والقدرة الشرائية دون أن تتجه لزيادة إنتاج المواد الضرورية لمجموع شعوب العالم - والنقطة الثانية في أرقام الجدول هي وجود علاقة مباشرة بين المكانة الدولية للبلدان وبين نسبة نمو الاستهلاك والانتاج غير الصافي. وفي دول كايران والعربية السعودية حيث تدمج يوما بعد يوم في الاقتصاديات المهيمنة، وتزداد قدرتها الشرائية، يبرز عدم انسجام واضح بينن مستوى تطور الانتاج الداخلي (أي المعتمد على المصادر الداخلية والاستهلاك الداخلي) وبين نسبة نمو الاستهلاك عموما، إذ ان قسما اساسيا من قدرتها الشرائية تتجه نحو اقتصاد البلدان الصناعية. وفي النتيجة فان الاقطاب الأساسية تستطيع التعويض عن القسم الاعظم من حاجتها للرأسمال عن طريق جذب واستقطاب هذه القدرة الشرائية المتنامية لدى البلدان النفطية. ان اميركا التي يزداد فيها مستوى الاستهلال بسرعة اكبر من ازدياد مستوى الانتاج، ينبغي آن اين خفض مستوى ادخار الرساميل فيها، و هى تنخفض فعلا. ففي عام ١٩٧١ أستطاعت ادخار ١٧٪ فقط من قيمة انتاجها من أجل الاستثمارات. رغم هذا نرى ان نسبة نمو الادخار في الاقتصاد الأمريكي هي اعلى من نسبتها في اقتصاد البلدان الاخرى، فهي لم تتمكن من تأمين الرساميل الضرورية للاستثمارات داخل حدودها القومية فحسب، بل اصبحت رساميلها تتحكم في أنشطة اقتصاديات الدول الصناعية وغير الصناعية أيضاً:

جدول رقم ١١

نمو نسبة الاستثمارات (بالقيمة الثابتة)

الدول	١٩٧٢ (النسبة المئوية)	١٩٧٣ (النسبة المئوية)
فرنسا	٧	-
المانيا الغربية	٢	٠,٥
هولندا	١-	-
السويد	٣,٥	٢,٥-
اميركا (القطاع الخاص)	١٢	٨

كيف ومن أين يحصل الاميركان على هذه الرساميل؟

عن طريق تصدير واستيراد الرأسمال والسلع. إن ٦٥٪ من الاستثمارات الخارجية تعود للاميركان. وإن ٢٢٪ من مبيعات فروع الشركات الاميركية الكبرى فى البلدان الصناعية تحسب كجزء من صادرات تللف الدول، بينا تعود ملكيتها فى الواقع للأميركان. وفي سبعة قطاعات صناعية مهمة، فان المبيعات المحلية لفروع تلك الشركات هي ضعف الصادرات الأميركية نفسها الى الخارج في القطاعات نفسها (ان الصادرات الأميركية في تلك القطاعات السبعة تبلغ فقط ٤٣ ٪ من المبيعات المحلية لفروع شركاتها فى البلدان الاخرى) (٣١).

إن ضمان اميركا لاحتكارها للمنتجات الستراتيجية (انظر الجدول رقم ٥ والملاحظات المتعلقة به)، جعل العالم وخاصة الأوربيين بحاجة دائمة للاحتفاظ باحتياطي ضخم من الدولار، وبهذا الاحتياطي نفسه تؤمن أميركا استثماراتها في تلك البلدان وبالتالي تحكمها باقتصاد البلدان الاخرى.

وفي النهاية فان الاميركان وبامتلاكهم للعملة المسيطرة وتحكمهم بمصادر رساميل الآخرين، وباستفادتهم القصوى من عملية رفع وتخفيض مستوى التضخم، استطاعوا نهب ثروات العالم أكثر فأكثر. ومن خلال النهب يمهدون الطريق للنهب المستقبلي. لذلك فالاقتصاد الاميركي يحسن ظروفه وانتاجيته عن طريق جذب واستقطاب السلع والرساميل بيخا يجزىء اقتصاديات البلدان الاخرى عن طريق استخدام رساميلها هناك.. ومن هنا فان الزيادة الجنونية للاستهلاك في اميركا وخاصة استهلاك السلع غير المفيدة، هي نتاج تلك العلاقات، وهي بالتالي سبب لها ايضا.

-ان تقدم مستوى القدرة الشرائية على مستوى تطور الانتاج في الاقتصاديات الصناعية يهد لتراكم رأس المال (٣٢) (فاذا لم يوجد هنالك طلب، فلا تنتج البضائع)، وهذا يبين جانبا هاما وهو تخلف الانتاج عن سرعة زيادة الاستهلاك في البلدان الصناعية. وهذا هو سبب الزيادة السريعة للاسعار والأزمة الاقتصادية - الاجتماعية المستفحلة وفي النهاية الأزمة السياسية (٣٣). في هذه الظروف يكتسب النفط أهمية متزايدة ويصبح ضرورياً باعتباره طاقة ومادة خاماً ورأسمال. وفي فترة الأزمة فان اتجاه رأس المال يلعب دورا حاسما في توزيع ثروات العالم بين القوى العالمية. و هكذا فان تكوين الرأسهال لا يعطي نفس العنى في الدول الصناعية واميركا والدول التابعة والمضطهدة. إن رساميل البلدان التابعة تتكون أصلاً كي تخدم مصالح البلدان المهيمنة وتخدم عملية تصدير ثروات البلدان التابعة الى الدول الصناعية وخاصة اميركا.

ثانياً: عملية تحول النفط الى رأسمال، وكيفية استخدامه في الاقتصاديات المسيطرة والتابعة.

- إن استهلاك النفط لا يتم بطريق الصدفة، ولا هو بالعملية البسيطة. إنه أمر يجري كل يوم وساعة وكل دقيقة وثانية. ومن لحظة استخراجه والى استهلاكه، يطوي النفط ومشتقاته مراحل بالغة القصر والسرعة. لذلك فهو يقترب من النقد أو يشبهه، في سرعة تحوله الى رأسمال.

-إن النفط يكون رأسمال أكبر من نفقات انتاجه بـ ٢٠ الى ٤٠ مرة حسب اختلاف تلك النفقات من مكان الى آخر في العالم.

-النفط ينتج خارج الدول الصناعية، ويدخلها ليتحول الى رأسمال هناك.

-ينقسم هذا الرأسمال الى قسمين: قسم تملكه وتستخدمه البلدان الصناعية، وقسم يعطى للبلدان المنتجة.

لنر كيف تستخدم هاتان المجموعتان من الرساميل فى مختلف الاقتصاديات.

إن الدورة القصيرة لعملية تحول النفط الى رأسمال، والتدفق الدائم للنفط (والمواد الخام الاخرى أيضا) نحو البلدان الصناعية، جعلا هذه البلدان تترك السياسات القديمة التي شجعت الادخار والاقتصاد في الاستهلاك، لتتبع نظرية كينز حول تشجيع الاستهلاك. مما يؤدي الى ازدياد مستوى الاستهلاك. ولتلبية الرغبة المتزايدة في الاستهلاك تبدأ باستثمار الرساميل القادمة في مجالات انتاج مختلفة أي ان تحول النفط والمواد الخام الأخرى الى رأسمال، يمكن الدول الصناعية من رفع مستوى الاستهلاك والاستثمار في آن واحد.

إن الرساميل دائماً تخلق قوة شرائية أكبر من مستوى نموها هي، لذلك تمهد باستمرار الى استثمارات جديدة لتلبية طلب القوة الشرائية.

ولكن الازدياد الدائم للقدرة الشرائية (الذي يبين الجدول رقم ١٠ جانباً منه) يخلق التضخم في الأنظمة الاقتصادية الموجودة. فكلما ازدادت القدرة الشرائية بالنسبة للقدرة على الانتاج، ازدادت نسبة التضخم. ثم إن ذلك يسمح لأصحاب الرساميل بتوجيه نشاطاتهم نحو إنتاج بضائع جديدة تسد حاجة القدرة الشرائية. وبشكل خاص توجيه الرساميل نحو بلدان يسودها فرق أكبر بين القوة الشرائية ومستوى الانتاج. وهذا عين ما تمارسه أميركا. والحقيقة ان التضخم لا يخلق من لا شيء، بل انه يغير العلاقات من الناحية الكمية والنوعية. ان التضخم هو أرضية لعملية ادخار الرأسمال، يزداد بازديادها.

إن الاقتصاد المسيطر، بعد أن يركز الرساميل والكفاءات والقدرات العالمية المختلفة فى كيانه، يبدا دورته بالخروج مع الرساميل والبضائع من البلدان القوية نحو البلدان الأضعف وبعد أن يفرغ جيوب الجميع يعود مرة أخرى للمركز ليبدأ السير مجدداً نحو بلدان أضعف فأضعف. وبعد كل دورة تنشأ علاقات جديدة بين الدول المعنية. القوي يصبح أقوى وأكثر قدرة على السيطرة والهيمنة، والضعيف يصبح أضعف وأفقر وأكثر اضطرارالبيع ثرواته و امكاناته (مثل ايران).

قلنا مثل ايران، ولكن كيف؟ كيف يدخل التضخم بلادنا مع الرساميل والسلع ويساهم في نهب أكثر لثرواتنا ثم يغادرنا ليرجع مرة أخرى أقوى وأشد تأثيراً؟ قلنا إنهم يعطوننا جزءاً من الرساميل. لنر كيف تستخدم حصتنا تلك من الرأسمال؟(٣٤) إنهم يعطوننا هذه المبالغ كعملة صعبة ويأخذون النفط في مقابلها، وهم يسمحون لنا أن نستورد بها بضائع منهم، أي ان حصتنا من الرأسمال تعني قدرة شرائية جديدة وطلبا جديدا على السلع الأجنبية. ولكن هذا المال يستخدم في موقفين وعلى شكلين مختلفين: في ايراد، يتحول لا ريال) وينفق باعتباره ميزانية الدولة، أما في الخارج فينفق على شراء السلع والخدمات. تستورد السلعة الى البلاد وتجذب وتشبع القدرة الشرائية.

ولكن القدرة الشرائية تزداد باستمرار، كما ان التضخم يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع. وفي النهاية ما دامت توجد قوة شرائية غير مشبعة، فيجب استيراد بضائع جديدة باستمرار. ولكن التضخم يعني من جملة ما يعنيه ارتفاع اسعار السلع. فكيف يكن بنفس المقدار من المال أن نستورد نفس السلع، ناهيك عن زيادة الاستيراد؟

وهنا تكمن حاجة البلد المستمرة لبيع كميات أكبر فأكبر من النفط للحصول على المال اللازم لاستيراد السلع التي ارتفعت اسعارها عما قبل. إذن فالتضخم، كالأفعى ذات الرأسين، ينقض على البلاد من جانبين، عن طريق رأس المال (انخفاض قيمة النقد وازدياد القدرة الشرائية) وعن طريق البضائع، و هويجزىء اقتصاد البلد و بهداد كيانه، يقطع (أوصاله) الاقتصادية ويدمج بعضها باقتصاد البلدان الصناعية ويدفع بالبعض الاخر نجو الركود والافلاس. إن الهجوم الأجنبي بسلاح التضخم يجعل القدرة الشرائية أعلى دائماً من مستوى الثروات التي يجري استغلالها وسلبها، لذلك فهو يؤمن استمرار السلب مستقبلاً أي يأكل ثروات الغد (بالأخضر).

لذلك ايضاً نرى إن القطاع غير الحكومي من الاقتصاد الايراني لم يحقق تطوراً يذكر أو تطوراً سلبياً بالرغم من النمو الضخم للصناعة المرتبطة بالاستيراد.

تأثير الرساميل في عملية توجيه الاقتصاديات المهيمنة والتابعة.

استناداً للتحليل الذي قدمناه عن تكون ودور الرأسمال في الاقتصاديات المهيمنة والتابعة يمكن القول بان علاقة اللامساواة تزداد تفاقياً بين هاتين المجموعتين من الدول. وهذا يرجع أساساً الى دور رأس المال الذي يمارس تأثيره عن طريق العلاقات التجارية والنقدية والتضخم (وبالتأكيد علاقات أخرى أيضاً في مقدمتها النفوذ السياسي والثقافي). وهكذا يصبح النفط سلاحا جردت منه الدول التابعة ليستخدم ضدها. كيف؟

إن الأزمة الراهنة، والتي من مظاهرها ارتفاع الأسعار في أميركا وبقية العالم، تعني بداية علاقات جديدة بين أميركا والدول الصناعية وغير الصناعية، وكذلك بين الوقت الراهن والمستقبل. إن الوقائع التي أشرنا اليها أظهرت كيفية تحكم اميركا بأوربا وبقية العالم.

كما رأينا ان التضخم لا يصنع شيئاً من لا شيء فان رفع اسعار النفط أيضاً لا يخلق شيئا جديدا. إن ارتفاع اسعار النفط يعني الاقتطاع من اقتصاد معين واضافته لاقتصاد اخر.

إن التضخم هو وليد ومولد تراكم الرأسمال والثروات. لذلك فكلما ابتعدنا عن المركز العالمي للتراكم يكتسب التضخم ابعادا آوسع. وكلا كان البناء الاقتصادى لبلد ما ضعيفا وضعيف الامكانية، فانه ى تحمل تبعات آكبر نتيجة للتضخم. وعندما ينهي التضخم دورته العالمية بالارتباط مع الرأسمال ويرجع الى المركز، تتوسع أبعاده وينهي الاستقرار النسبي للاسعار في المركز. ثم تبدأ دورة جديدة. وإذا استطاع المركز خلال هذه الدورة اعادة الرساميل والسلع (والتضخم) الى بقية انحاء العالم يحمل البلدان الاخرى أسوأ نتائج التضخم، ويحقق أرباحاً أكبر من الاستغلال المضاعف لشعوب العالم.

إن بريطانيا قبل الحرب لم تتمكن من تحمل نتائج الأزمة، لذلك أصبحت ضحية للمركز الجديد: أميركا. ولكن هل اميركا اليوم قادرة على تحمل النتائج، أي هل هي قادرة على حل التناقضات الناتجة عن الأزمة؟(٣٥).

إن حاجة اميركا لسلاح النفط تعني الرد على هذا السؤال بالايجاب. إن ارتفاع اسعار النفط يعنى الحصول على ٦٠ مليار دولار راكمها النفطفى الاقتصاديات الاوربية. ولكننا ستشير في مكان آخر الى كيفية عودة هذه المبالغ الى الأقتصاديات الصناعية (وخاصة الأميركية). وهنا نقول: لو فرضنا المردود السنوي الذي يحققه ارتفاع الأسعار بـ ٥٠ مليار دولار، فسيبلغ ذلك خلال عشرين عاماً ألف مليار دولار. وهذا مبلغ ضخم يتكون في وقت يؤدي فيه الانخفاض المستمر في نسبة الانتاج الى ارتفاع متزايد في الاسعار، وتتحول فيه الأزمة الاقتصادية الى أزمة سياسية واجتماعية متفاقمة.

إن هذا المال في ايدي الدول الخاضعة والمضطهدة عبارة عن قدرة للشراء من الاقتصاديات المهيمنة، وإن اقتطاع ذلك من انتاج الدول الصناعية لا يمكن الا أن يؤثر في اقتصاد تلك الدول واتجاهه.

إن تأثير ذلك في الدول التابعة هو كما ذكرنا ازدياد الهوة بين القدرة الشرائية والقدرة الانتاجية ووصول نسبة التضخم الى مستويات عليا. إن الضريبة الحقيقية للتضخم يدفعها كادحو جميع البلدان وخاصة البلدان التابعة والمضطهدة. وإن دفع هذه الضريبة يتم عن طريق استخدام عوائد النفط في زيادة القدرة الشرائية التي أوجدتها العائدات نفسها والحد من ارتفاع الاسعار. وتجري هذه العملية بطريقتين: زيادة الاستيرادات والمدفوعات وتخصيص جزء مهم من العائدات لتغطية مدفوعاتنا للفروق في الأسعار والتخفيض الصطنع فى مستوى ارتفاع الأسعار.

و هكذا، وخلال دورة مجددها التكوين العالمي للعلاقات الاقتصادية، تستطيع فروع الاقتصاديات المهيمنة جذب واستقطاب هذه القدرة الشرائية(٣٦). وهكذا يشهد العالم نمطاً جديداً من تقسيم العمل على الصعيد العالمي. إن فروع الانتاج التي أصبحت غير قادرة على تحقيق أرباح مضاعفة في الغرب، تنتقل الى بلدان أخرى حيث يسهل الحصول على الحد الأقصى من الأرباح. وإن هذه العملية تؤدي الى توزيع الاستثمارات في مناطق العالم المختلفة بحيث يضمن تسريع تراكم الرأسمال.

إن الأزمة في البلدان الصناعية وهي تخدم احكام سيطرة أميركا والشركات المتعددة الجنسية (والتي تعتبر اميركا وطنها الحقيقي) توجه الاستثمارات نحو ميادين اقتصادية تدر اقصى الأرباح لكنها تنتج بضائع غير مفيدة أو مضرة. إن الأزمة الراهنة هي أزمة التقدم الحاسم لأميركا لا فقط على الدول التابعة بل على الدول الصناعية وغير الصناعية حيث تزداد المسافة بينها وبين اميركا. أي ان اميركا تحلل التناقضات لصالحها هى وذلك باستقطاب الرساميل والتكنولوجيا وقوة العمل الماهرة، مما يساعد على تحكيم قبضتها على الدول الصناعية وغير الصناعية واستغلال تلك البلدان لصالحها.

هناك مسألة اسيء فهمها ألا وهي تأثير التقدم العلمي في تحكيم سلطة أميركا. ونحن نشير الى هذا الموضوع الآن لأهميته. يقول البعض بأن التقدم العلمي والتكنولوجي هو العامل الأساسي في التطور الاقتصادي. ويشك آخرون في أن تكون له هذه الأهمية الحاسمة(٣٧). إن الجماعة الثانية تستند في وجهة نظرها على مقارنة بين النفقات المخصصة للأبحاث العلمية في أميركا وايطاليا مثلاً، حيث تبلغ تلك النفقات في اميركا ١,٤ ٪ من الانتاج القومي غير الصافي بينما لا تبلغ في ايطاليا سوى ٠/٤٨%. ورغم ذلك فان نسبة النمو الاقتصادي لايطاليا أعلى منها في أميركا.

لقد أوضحنا فيما سبق بأن الانتاج القومي غير الصافي ليس مصطلحاً دقيقاً أي لا يعكس الحقائق كما هي تماماً. وهنا نقول بأن اميركا استطاعت أن توجد أفضل تناسب لصالحها بين العمل والرأسمال في الاقتصاديات المختلفة. ومن جملة العوامل التى مكنتها من ذلك التقدم التكنولوجي الذي يبين في حد ذاته اللا مساواة المتزايدة بين أميركا والبلدان الاخرى، ومن تلك العوامل ايضاً طريقة الاستفادة من التقدم

العلمي. بحيث يضمن بقاء الوضع الراهن للاصطفاف الاجتماعي ويقود فعالية الرأسمال نحو حدها الأقصى.

إن التقدم العلمي يساهم في اختصار مستمر للدورة اللازمة لتحول السلعة الى رأس مال، كما يزيد من تباعد المسافة بين أسعار المواد الخام وأسعار السلع المنتجة منها. و بالقارنة مع عام ١٩٣٩، فان حصة ثمن المواد الخام في نفقات وحدة واحدة من الانتاج قد انخفضت بمقدار ٤٠ ٪ الى ٥٠ ٪(٣٨). إن هذه الحصة ستتقلص في المستقبل ايضاً، وذلك لسببين:

أولا إن المنتجات تتحسن من الناحية النوعية وثانياً إن التأثير المتبادل لارتفاع اسعار مختلف المواد، يجعل في النهاية نسبة ارتفاع اسعار المواد المصنوعة أكثر من نسبته في المواد الخام. فمثلاً لو ارتفع سعر النفط الخام من ٣/٥ دولار الى ٧/٥ دولار للبرميل الواحد، فسوف تتضاعف القدرة الشرائية لبرميل واحد من النفط. لان اسعار المنتجات النفطية تتكيف مع السعر الجديد للنفط بحيث تحافظ على التناسب بين الأسعار وتضمن للشركات فوائد أكبر.

وبما ان النفط ينشط كطاقة و كمادة خام و كرأسال فى جميع فروع الاقتصاد فانه يزيد من القدرة الشرائية والاستهلاك أكثر من الانتاج، وفي النتيجة فان ذلك لا ينهي مفعول ارتفاع اسعار النفط الخام فحسب، بل يقلص من القدرة الشرائية للنفط الخام ايضا. فبعد عام واحد من ارتفاع اسعار النفط، انخفضت القدرة الشرائية للنفط الخام بنسبة ٣٥٪ وذلك فقط بسبب التضخم. ومن هنا نرى ان الصناعات التي تحتاج انتاجها ووصولها الى مرحلة البيع لفترة طويلة، تعاني من ركود، وهي ستتعرض أكثر، أي ان الصناعات المحتضرة تضطر للانتقال بحثا عن الانتعاش في بلدان جديدة... وهذا هو التقسيم الجديد للعمل على الصعيد العالمي.

إن العلاقة بين الرأسمال والعمل وتركيب قوة العمل في الاقتصاديات المعنية، تتغير بشكل لا يدع مجالاً أمام الاقتصاديات التابعة للتخلص من أسار التبعية. وفي الواقع إن احتكار (التكنولوجيا المتقدمة) قد جعل المنافسة في هذا المجال تفقد معناها ويجبر العالم على الخضوع لأوامر الدول العظمى. لذلك أيضاً فان التقدم العلمي أو الاستقلال الثقافي الذي يعني النضال في سبيل التحرر من نفوذ القوى العظمى في هذا المجال، يعتبر مثل قضية التحرر الاقتصادي من أهم قضايا عصرنا وأكثرها إلحاحاً. ولسوء الحظ فان التحكم الثقافي الأجنبي بلداننا أوجد خللاً في التفكير بحيث أصبح البعض يخشى من النظر الى نفسه في مرآة الواقع.

وفي مرحلة الأزمة، فان عنصر الزمن يلعب دوراً كبيراً في تسريع تكون الرأسمال وفي تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك في تحديد اتجاه التحولات الاجتماعية. في هذه المرحلة الاقتصاديات الغربية مجبرة على التطور بسرعة وبشكل منظم وإلاّ فالتضخم يقودها للدمار. وعندما تصبح اعاقة نمو الانتاج

ضرورية لا لجذب القدرة الشرائية والحفاظ على الأنظمة الاجتماعية الموجودة فحسب، بل انها تكتسب أهمية حاسمة في الصراع الاقتصادي في العالم ايضاً(٣٩).

وبتركيز هذه الرساميل فى ايدى الاميركان، فانه م يتمكنون من حل التناقضات لصالحهم ويتمكنون - وهذا هو الأهم - من تعزيز سلطتهم ضمن منظومة العلاقات الدولية الجديدة(٤٠).

ولكن دور النفط كرأسمال لا يتوقف عند هذا الحد. فكارآينا ان النفط يغني الاقتصاديات الغربية عن إنفاق اموال ضخمة من أجل انتاج نوع آخر من الطاقة الأموال اللازمة لذلك هي أكثر من الانتاج القومي غير الصافي لاوربا الغربية واميركا بـ ٢٠ مرة (وذلك حسب ارقام المصادر الغربية نفسها). وغني عن القول إن الغرب عاجز عن توفير هذه الأموال.

لكن الدول الصناعية تريد خلال العشرين عاماً القادمة أن تهيىء الرساميل اللازمة لانتاج الطاقة الذرية لتحل محل النفط، ولكن تلك الدول تهيىء تلك الرساميل عن طريق تحويل النفط الى رأسمال.

والآن كيف نقيم اهمية النفط وتأثيره في تطوير الاقتصاديات الصناعية؟ من أجل الاجابة على هذا السؤال واستنادا الى التحليل الذي قدمناه، نحتاج الى صياغة ثلاثة اسئلة، سنطرح ملاحظات حولها في الفصل المخصص لـ (وهم الاسعار).

١- هل إن ارتفاع الأسعار حقيقة واقعة أم لا؟ إن الوقائع المتوفرة وتحليلها تجيب بوضوح: لا.

٢- هل إعطاء مبالغ أكبر للدول المنتجة يؤثر على موارد الدول الصناعية من النفط أم لا؟. إن تحليل دور النفط في الاقتصاديات المختلفة يثبت بأن: أولا: المال في ايدى الدول النفطية يعنى القدرة على الشراء والاستهلال، وأما فى ايدى الغرب فيعنى الرأسمال وأداة للانتاج. إن الاختلاف هنا نوعي، لذلك لا يمكن المقارنة بينهما. وفي الواقع إن ذلك ما هو الا ضرائب غير مباشرة تجبى من المستهلكين لصالح الشركات المتعددة الجنسية. ثانياً: إن هذه العلاقة تختل بعد انقضاء دورة قصيرة الأمد. إن حمى ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية والضغوط الأميركية" تختصر هذه الدورة أكثر فأكثر.

٣-هل إن تغيير الأسعار يؤدي الى تحولات بنيوية في العلاقات بين الدول المنتجة والدول الصناعية المسيطرة أم لا؟ إن تحليل دور النفط كطاقة ومادة خام ورأسمال يبين بأنه في الاطار الراهن للعلاقات فان إرتفاع الأسعار يضر في النهاية بالدول الخاضعة ويفيد الدول المسيطرة ويعزز سلطتها.

لو أخذنا على الأقل ٢٠٪ من الانتاج القومي غير الصافي للدول الصناعية في عام ١٩٧٠، فهى تبلغ ٤٢٠ مليار دولار، إذن فان ثمن النفط يجب أن يحسب على ذلك الأساس. والآن هل يكفي أن نقول لسادة الغرب: اسمحوا لنا بأن نعطيكم النفط مجانا ونحرم انفسنا من كل شيء ونضمن بقاء بل وتطور اقتصادكم ولكن دولكم تحصل على ٥٠ - ٦٠٪ من قيمة المنتجات النفطية على شكل ضرائب. إننا نقبل فقط بنصف هذه الضرائب حصة لنا؟!

لا... ليس ذلك بكاف. فلو أعطونا فعلاً نصف تلك الضرائب منذ ١٩٧٠ أو قبلها، بينما استمر انتاج الاقتصاديات الصناعية على أساس النفط كما كان فاننا نكون متضررين. لماذا؟ لأن القضية ليست قضية أسعار بل هي قضية علاقات ينبغي تغييرها من الأساس. وإذا لم تتغير العلاقة فانهم يحصلون منا على آخر دينار استلمناه ثمنا لنفطنا، ويستخدمونه لتكريس حرماننا وتبعيتنا.

وإذا كان يوجد هنالك حل اقتصادي لمشكلة أوربا، فبالنسبة لنا لا يوجد هكذا طريق لسوء الحظ. إن الطريق الوحيد للعلاج هو الحل السياسي، وهو ايضا إذا لم تتحرك بسرعة فسيفوت الأوان.

هوامش و مصادر

الفصـــــل الثاني من القســـــم الأول

١- هذه الثورات هي: (١) اكتشاف النار (٢) اختراع الزراعة أو الاستفادة من طاقة المنتجات الزراعية كغذاء. (٣) صهر المعادن (٤) اختراع البارود (٥) طاقة البخار والزيت (٦) النفط (٧) الذرة.

انظر J-a Ji Louis Puiseux; L'Energie et le Desrroi Post-Industrial: hääl الفصل الرابع ص ١٠٩ - ١٣١.

٢-أرقام العمودين الأولين مأخوذة عن: Angus Maddison; Economic Growth in the: e is, cl. J. Salaaj London 1964 West

أرقام العمود الثالث عن نشرة: Comptes Nationaux de L'O.C.D. E وارقام العمود الرابع عن: O.C.D.E; Perspectives Economique pp 11 et 12 وانظر أيضاً الى الكتاب التالي الذي يؤيد وجهة النظر نفسها: Jean Fourastiè; Le Grand Espoir du XXSiécle Ldées. Paris 1er Trimestre 1979 pp 95-102 Michel Grenom; Ce Monde Affamé d'Energie.Paris. 1973 p 198.

-3

Fremont Felix; World Markets of Tomorrow 1972 p. 139 Harper and Raw _Publishers- 1972.

٤ - ص ١٣٢ - ١٣٣ من المصدر السابق.

٥- ديناميةالتخلف. ترجمة ابو الحسن بني صدر للفارسية ص ١١٤

-6

Ce Monde Affame d'Energie P. 144di

٧- إن ارقام الجداول من ٥ الى ٨ نقلت من الكتب الذكورة هنا. وعندما نقارن ذلك بالجدول رقم ٤ نجد ان القسم الأساسي من رساميل صناعة السيارات خارج اميركا يأتي من المصادر الأميركية: Jean-Jaques Servan-Schreiber; LeDéfi Americain, Paris 1969 P. 91 Claude Julien: L'Empire Americain, Paris 1967 PP. 222-223.

٨- مقال «Ivan Illich; «Re-Tooling Society

المترجم في مجلة Nouvel Observateurâle العدد ٦٠٩، ١١ سبتمبر ١٩٧٢

Simon de Beauvoir: Les Belles Images, Paris.

٩- فرانز فانون: معذبو الأرض - ملخص - الطبعة الفارسية منشورات مصدق ١٩٩٨.

-10

LB. Johnson; L'Avenir des Etats-Edi Rlafont Paris 1969 p. 11

١١- نقلا عن كتاب

JAttalie, M. Guillaume, L'Anti-Economique p. 119

١٢- الاحصاء السنوي لمنظمة الامم التحدة لعام ١٩٧٠

١٣- نشرت نيوزويلک تقريراً سرياً اميركياً يفيد بان السلاح الاميركي الفعال للتحكم بالآخرين هو القمح. انظر ايضاً الى اللوموند ديبلوماتيك. سبتمبر ١٩٧٥ وجريدة «خبرنامه» الفارسية التي ترجمت عن اللوموند.

١٤- اضافة الى ما ذكر فى النص. نشرت طهران ايكونومست فى عدد نوروزالحاص (ربيع ١٩٧٦) تقريراً عن المؤتمر العالمي للغذاء في روما ويفيد هذا التقرير بان ٤٦٠ مليوناً من سكان العالم يعانون من سوء التغذية في الوقت الراهن. وان النقص في الحبوب سيصل في عام ١٩٨٥ الى ٨٥ مليون طن ويمكن ان يبلغ النقص ١٨٠-١٧٠ مليون طن.

-15 -16

World Markets of Tomorrow ص ١٧١

١٧-Plan et Prospectives ص ١٧١

-18

OCDE; TheChemical Industry 1972—1973 pp15-18

١٩- حول اساليب الحداع التي يتبعها الغربيون في هذه الحسابات، انظر:

Jean Boudrillard; La Société de Consommation Paris 3e Trimestre 1974 pp. 45- 49

وحول الحقائق المخفية في تلك المحاسبات انظر الى الفصل الثاني من P. Vieille. A. Banisadr; Pétrole et Violence Paris 1974

٢٠- وعلى المدى الطويل فان جني تلك المحاصيل من الارض بشكل مصطنع وغير طبيعي سوف يجعل عمر الاراضي الزراعية قصيراً. ولكن الرأسمال المتراكم - الحكومي والخاص - لا يعي هذه الحقيقة وهو في جنون سيره نحو الازباح الفاحشة.

-21

Jean-Marie Chevalier;Le Nouvel Enjeu Petrolier 1974 pp. 140–141

-22

O.C.D.E. Etudes Economiques France, Juillet P. 74 – 76

-23

O.C.D.E Etudes Economiques Allemagne p.85

-24

O.C.D.EEtudes Economiques Pays Bas p. 57

-25

O.C.D.EEtudes Economiques Sueidp. 52

-26

O.C.D.E Etudes Economiques Etats-Unis p. 49

٢٧- التقرير السنوى للبنك المركزى ص ١٠٢ و كتاب قانون الميزانية ص ١٩.

إن التطور العائد لسنة ١٩٧٢ - القسم غير الحكومي - تم حسابه وفقاً للاسعار الثابتة لعام ١٩٥٩.

-28

Saudip.37 Paul Vieille ; Dynamique Economique et Social de L'Arabie

وكذلك:

National Accounts of Saudi Arabia 1386-87 through 1391-92 p.86

٢٩- ص ٢٠ - ٣٧ من الكتاب المشار اليه في الهامش رقم ٢٦

٣٠- ص ٣٣- ٣٩ من الكتاب الشار اليه فى الهامش رقم ٢٣

-31

Pierre Jalée ; L'Imperialisme en 1970 pp. 96-98, Maspero

٣٢- حول دور ازدياد الاستهلاك على الانتاج في عملية تراكم الرأسمال وايصال الربح الى اليد الاقصى، انظر الى مجلة:

Critique de L'Economie Politique: Inflation,Septembre – Décembre 1970 p. 65-67

٣٣-ان اصحاب اتجاهات نظرية مختلفة يتفقون في رأي واحد حول هذا الأمر. وفي رأي أن الماركسيين وغيرهم لا يعطون أهمية كافية لجملة من المسائل من ضمنها حركة التضخم ودورها في ضمان نهب الشروات والامكانيات المستقبلية منذ الآن، وكذلك تأثير حركة التضخم في تطور رأس المال والسلطة.

٣٤-انظر الى كتاب ايران: غربة السياسة والثروة - للمؤلف - الصادر عن دار الكلمة.

٣٥- نحن لا يهمنا هنا ان نجيب على السؤال الذي يطرحه أتالي أو سمير أمين: هل ان الرأسمالية تحل التناقض لصالح اميركا t اوربا؟ إن تحليل علاقة المجتمعات الصناعية وغير الصناعية ينطلق من المجتمعات الصناعية اصلاً. ولكن طريق الل الذي نعتبره صحيحاً هو نفسه الذى اقترحه لقاء (البيت التونسي في باريس). إن قضيتنا هنا هي ايجاد طريق للحل يكون في صالح البلدان الخاضعة والمضطهدة. حول هذه المواضيع انظر الى ص ١٠ - ٤٨ من:

Samir Amine, Alexandre Faire, Mahmoud Hossein, Gostave Massiah: La Crise de L'Imperialisme, Ed. Minuit, Paris, 1975

وخاصة القسم الأول من

Jacques Attali: La Parole et L'Outil, P.U.F., Paris 1975.

٣٦- إن مدير مؤسسة التخطيط الايرانية وعد في مقابلة أجراها مع مجلة (تايم » بان عوائد النفط الايرانية سوف يتم جذبها واستقطابها خلال سنوات ثلاث، وستتجه ايران نحو اسواق الرساميل في البلدان الصناعية للاستدانة. مجلة)تايم) ٤ نوفمبر١٩٧٤ ولكن قبل ان تنقضي السنوات الثلاث قال الشاه في مقابلة صحفية مع جريدة كيهان (١٩٧٦):» سوف لن ندع أموال النفط تلتهمها النيران،...، إن الميزانية تعاني من عجز يبلغ ثلاثة مليارات دولار« (صحيفة كيهان ٢٤ تشرين الأول – أكتوبر ١٩٧٦).

٣٧- ص ١٠٣ - ١١٢ من الفصل الخامس.

Pierre Jallée: L'Imperialisme en 1970

ان مؤلف الكتاب قام بتحليل و جهتي النظر، ولكنه يؤيد وجهة النظر الثانية. ولكن فى رأى ان اصحاب وجهتي النظر هم أسرى القوالب.

٣٨- ص ١٠٢ من الترجمة الفارسية لكتاب المؤلف: دينامية التخلف.

٣٩- انظر بشكل خاص الى الأقسام ٤ و٥ من:

La Parole et L'Outil

٤٠- حول علاقة تطور الاستهلاك بتطور الانتاج لا يوجد خلاف كبير بين اقتصادي الغرب، اليساريين - منهم واليمينين. إضافة الى المصدر السابق انظر الى François Perroux, Jean Denizet, Henri Bourguinat; Inflation , Dollar, Euro-dollar, Paris 1971 pp. *45—52*

٤١- قال الشاه في مقابلته مع اللوموند بان أسعار السفن الحربية التي يبيعها الاميركان لايران قد ارتفعت ثلاثة أضعاف منذ يوم تقديم الطلب لشرائها. وإن حكومة ايران خفضت سعر النفط (الذي كان قد ارتفع بنسبة ١٠%) كي تتيح للكونسرسيوم أن تنتج اكثر.

ان ترجمة هذه المقابلة نشرت فى صحيفة كيهان (١٤ آذار – مارس – ١٩٧٦).

القســـــــــم االثانـــــــي

ا- وهم الأسعار النفـطيـــــــــــــة

٢- اعادة تـــــــــــدوير

العائـــــــــــدات النفطيـــــــــــة

الفصـــــــــل الأول

وهـــــــم الأسعـــــــار النفطيـــــــــــة

سنحاول في هذا الفصل ازاحة النقاب عن حقيقة ارتفاع اسعار النفط، حسب المعلومات المتوفرة لدينا. ونهدف هنا الى توضيح الدور الذي تلعبه أسعار النفط في إقتصادنا والاقتصاديات المسيطرة. لقد تم

تركيز الضوء باستمرار على إرتفاع أسعار النفط لصرف الأنظار عن المسألة الأهم: دور النفط نفسه في الاقتصاديات المختلفة. وهذا ما حاولنا التعرض له.

إن المتحكمين بمفاتيح الاحتكار السياسي والاقتصادي.، يتحكمون ايضاً بالأجهزة الاعلامية الفائقة القدرة، لذلك يستخدمون هذه الأجهزة دائماً لصرف انظار الناس عن سياسة النهب التي يمارسونها أو لعرضها على نحو آخر.

بعد تحديد الأسعار ضمن الحدود الستراتيجية للاقتصاد الأميركي(١)، بدأ استخدام اسطورة الأسعار بمثابة سلاح لحرف الرأي العام في البلدان المستلبة والمتعرضة للنهب. سنشير هنا، الى حقائق هامة حول الموضوع. ارتفاع الاسعار و حقيقته لقياس المستوى الحقيقي لارتفاع اسعار النفط الخام يمكن اجراء بعض المقارنات:

-مقارنة نسبة المبادلة بين النفط والمنتجات الصناعية

-المقارنة بين حركة اسعار النفط وحركة انخفاض قيمة النقد

-المقارنة بين حركة اسعار النفط وحركة أسعار المواد البديلة.

وبما ان النفط هو مادة ذات وظائف متعددة، وتستخدم في مختلف فروع الصناعة على شكل طاقة و مادة خام، وفي العديد من المجالات ليست لها مواد بديلة، لذلك لا بد من مقارنة اسعارها باسعار العديد من المواد، ودراسة الامكانيات الواسعة التى يتيحها النفط -. للاقتصاديات الصناعية، مما يكسبه أهمية استثنائية.

-إن مقارنة حركة اسعار المواد النفطية مع حركة فائض القيمة في الاقتصاديات الصناعية، تجري لاعتبارين: <u>الاول</u> إن جزءاً من أجر قوة العمل لا يدفع للعمال في البلدان المنتجة ينتقل الى الدول الصناعية، أي ان الفرق في أجور عمال النفط - رغم وجود ظروف العمل المتساوية - بين عمال البلدان المنتجة والبلدان الصناعية، عبارة عن سرقة واضحة وهذه السرقة تضاف الى ثروة البلدان الصناعية عليى شكل النفط الرخيص الثمن. <u>والثاني</u> مساهمة النفط في خلق فائض القيمة لمجمل العمليات الانتاجية للاقتصاديات الصناعية. في الحقيقة ان انتقال النفط من الدول المنتجة هو في حد ذاته انتقال امكانية القيام بالنشاطات الاقتصادية ايضاً الى الدول الصناعية.

ويظهر بعض تأثيرات هذا الانتقال في زيادة الانتاجية وفي زيادة فائض القيمة وفي نمو الانتاج القومي. إن الشكل البسيط لهذه المقارنة هو مقارنة حركة اسعار النفط بنسبة زيادة نمو الانتاج القومي وخاصة نسبة نمو الصناعة في البلدان الصناعية.

إن هذه المقارنة تتيح لنا معرفة النسب الحقيقية التي كان ينبغي أن ترتفع وفقها أسعار النفط وذلك ضمن العلاقات القائمة، ومقارنة تلك النسب مع النسب الحالية لارتفاع الأسعار، مما يظهر مدى عملية النهب، وجانباً من أساليب الخداع المتبعة في هذا المجال.

قبل اجراء المقارنات، من المفيد الاشارة الى العوامل التي حددت أسعار المواد النفطية منذ الحرب العالمية الثانية والى الآن.

أولا: لماذا ظلت أسعار النفط حتى عام ١٩٧٠ منخفضة؟

نظراً للأهمية الحاسمة للنفط في التحكم بمصير العالم، فقد بدأت اميركا، قبل الحرب الثانية، بمنافسة أوروبا وخاصة بريطانيا.

وفي السنوات الأولى التي اعقبت الحرب كان إنعاش اقتصاد أوربا الرأسمالية يكتسب أهمية حيوية في مستقبل النظام الرأسمالي بأسره، وكان النفط المتوفر يلعب دورا في ذلك. ومن هنا فان انتاج النفط خضع لاعتبارات أهمها حاجة أوروبا لاعادة بناء اقتصادها، والتطور العام للنظام الرأسمالي، بينما كانت أسعاره تخضع للاستراتيجية السياسية والاقتصادية لأميركا(٢).

إن مؤسسة التعاون الاقتصادي التي اسستها اميركا عام ١٩٤٨، خفضت وثبتت أسعار النفط (٣). إن الغرض الحقيقى من ذلك الاجراء كان سياسيا، ولكنهم بر روه اقتصادياً بالاستفادة من نظرية الانتاج غير المحدود. أي انهم ربطوا اسعار النفط بقانون العرض والطلب. وبما ان العرض كان أكثر دائماً من الطلب، فان الاسعار لا بد أن تنخفض، وقد انخفضت فعلا.

بينما يختلف النفط عن المنتجات الصناعية والزراعية التي قد تفسد أو تصبح قديمة إذا لم يتم عرضها وبيعها في السوق خلال مدة معينة ولم يكن النفط مادة لا يمكن تنظيم مستوى استخراجه وانتاجه وفقاً لمستوى الاستهلاك. و بسبب الاحتكارات التحكمة في الانتاج لم يكن بالاستطاعة تصور منافسة ما، حتى يمكن الحديث عن حركة حرة في العرض والطلب. إن الاحتفاظ باستمرار بمستوى عرض أعلى من الطلب كان قرارا سياسياً يحقق هدفين للاقتصاديات المسيطرة:

- ضمان عدم تكرار « تجربة مصدق» اى التأميم الحقيقي للنفط، وذلك خشية مقاطعة شراء النفط وبقاء النفط المؤمم دون زبائن.

- ايجاد المبررات لتحديد اسعار النفط ضمن حدود الستراتيجية السياسية - الاقتصادية لاسياد العالم.

واستناداً الى سياسة الانتاج اللا محدود للنفط، جرى تنظيم وتنفيذ البرامج الاقتصادية. إن من قيموا المستقبل الاقتصادي توقعوا أن يكون عقد السبعينات فترة انتاج أكثر وبأسعار أقل للنفط، وذلك استناداً الى الاحتياطي العالمي والى نسبة نمو انتاجه (٤).

ثانياً: سلاح رفع أسعار النفط

بعد أن فشلت جهود كندي وجونسون للحفاظ على الدولار كعملة رئيسية مسيطرة، وكذلك الحفاظ على توازن التجارة الخارجية الأميركية، وبعد أن دعت أوربا على لسان ديغول الى تحويل الدولارات الموجودة في ايدي الأوروبيين، الى الذهب، انتبهت اميركا الى النفط، سعياً وراء حل مشاكلها الاقتصادية من خلال التحكم الكامل بأسعار النفط.

وفي ذلك العهد كان الفرق قد ازداد كثيراً بين نفقات انتاج النفط في اميركا والشرق الأوسط.

جدول رقم ١

إنتاجية آبار النفط ومعدل نفقات انتاج برميل واحد (٥)

أ- الانتاجية السنوية لآبار النفط (بالأطنان) في عام ١٩٦٨

البلد	طن/سنة
أميركا	٨٥٠
إندونيسيا	١٢٤٠٠
فنزويلا	١٥٠٥٠
روسيا	٤٩٥٠
ليبيا	١٤٩٢٥٠
الكويت	٢٣٣٢٥٠
ايران	٥٩١٩٠٠

جدول رقم ١

ب - معدل نفقات الانتاج لبرميل واحد من النفط - فى عام ١٩٧٠

البلد	النفقات بالسنت
أميركا	١٥٠
اندونيسيا	٨٠
روسيا	٧٠/٨٠
فنزويلا	٦٠
الجزائر	٤٠/٨٠
ليبيا	١٥

هكذا نرى ان اقل الأبار انتاجية هي الآبار الأميركية وأكثرها هي الايرانية. وإن أكثر الآبار نفقة هي الآبار الأميركية وأقلها نفقة هي الايرانية والشرق أوسطية. إن نفقات انتاج برميل واحد من النفط فى اميركا تبلغ ١٥ ضعف نفقات البرميل في الشرق الأوسط، وبالمقارنة مع نفقات انتاج النفط الايراني تبلغ حوالي ٢٥ ضعفا. إن تفاوت اسعار النفط الناتج عن الفروق في نفقات الانتاج (نفقات انتاج نفط دول الأوبك) وفر للغرب أي الشركات النفطية خلال عشرين عاما (١٩٥٣ - ١٩٧٣) مبلغ ٢٢٧ مليار دولار)(٦).

إن هذا الأمر جعل الاستثمارات في مصادر الطاقة في اميركا غير مربحة، وكان يهدد الرساميل الناشطة في ذلك المجال بالافلاس، وكانت الاحتكارات النفطية ترمي لاحتكار المصادر الاخرى للطاقة أيضاً كالفحم والذرة.

إن الفروق في نفقات الانتاج كانت تؤدي الى اضعاف قدرة المنتجات الأميركية على المنافسة أمام مثيلاتها الأوربية وذلك لنفقاتها الباهظة. إن رخص النفط وانخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأوربية، مكّن المشترين بالدولار من الدول الأوربية من الحصول على النفط بثمن أقل. إن نفقات الانتاج كانت أقل عموماً في اوربا واليابان. كل تلك الأمور استوجبت ارتفاع اسعار النفط وذلك في الحدود المناسبة للستراتيجية الأميركية ومع ذلك، فحتى قبيل حرب اكتوبر ١٩٧٣، فان قيمة الدولار كانت تتجه نزولا، رغم التدابير النقدية المتخذة والتخفيض الرسمي لسعر الدولار أمام العملات المنافسة. ان مركز الدولار تعرض لخطر كبير خاصة مع تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأميركي.

كانت حالة الميزان التجاري الأميركي والعجز الموجود فيه في السابق وفي الوقت الراهن والمستقبل المتوقع على الشكل التالي، علماً إن هذا التقييم أجري قبل أزمة النفط.

في السنوات التي اعقبت الحرب، ١٩٤٦-١٩٤٩، حقق الميزان التجارى الاميركى فائضا مقداره ٢٧/٤ مليار دولار وذلك بالرغم من تقديم ٢١,٣ مليار دولار لدول العالم كقروض و مساعدات. ولكن بعد ١٩٥٠ استطاعت أوربا واليابان الشروع بمنافسة أميركا في الأسواق العالمية، بينما اكتسب تصدير الرساميل الأميركية ابعاداً أوسع. وبين أعوام ١٩٥٠-١٩٥٧ سجل ميزان المدفوعات الأميركي عجزاً سنوياً بلغ أكثر من ٨ مليارات دولار إجمالاً أي بمعدل سنوي أكثر من مليار دولار.

في ١٩٥٨ ارتفع العجز السنوي فجأة الى حوالي ثلاثة أضعاف وبلغ ثلاثة مليارات دولار، واز داد العجز في عام ١٩٦٥ بمقدار ١٥ مليار دولار واصبح اجمالى العجز في ميزان المدفوعات الأميركي أكثر من ٢٦ مليار دولار فى أوائل ١٩٦٦.

وإضافة الى القروض الطويلة الأجل، فان القروض القصيرة التي كانت حتى ١٩٥٧ ٩,١ مليار دولار، وصلت في عام ١٩٦٥ ال ١, ٢٩ مليار دولار. ومنذ ذلك الحين فان الدول المطالبة بالقروض فضلت تحويل دولاراتها الى ذهب وذلك بعل زيادة القروض الأميركية للعالم (وخاصة لأوربا واليابان) وتوسيع الفيتنامية، مما زحزح موقع الدولار. ((Vبقوة و قاده الى انتخفاض سنوى مستمر(٧).

إن الاحتياطي الأميركي من الذهب قد انخفض من ٢١/٨ مليار دولار في عام ١٩٥٥ الى ١٠,٧ مليار دولار في ١٩٦٨. بينا ازداد الدولار الموجود لدى بقية العالم بمقدار ٥ , ٣١ مليار دولار أي ثلاثة اضعاف احتياطي الذهب الاميركي. بعد ذلك سار الوضع باستمرار نحو مزيد من التردي:

فى نهاية ١٩٧١ وصل اجمال العجز الاميركى الى ٦٧/٢ ملياردولار، وبلغ العجز في الميزان عام ١٩٧٢ فقط ٨/٤ مليار دولار، وكانت التوقعات تفيد بان انتعاش ميزان المدفوعات عام ١٩٧٣ كان أمراً مؤقتاً، وإن العجز في الميزان سوف يتفاقم في عقد السبعينات(٨). وحسب التوقعات فانه في عام ١٩٨٠ سيكون العجز الصافي في الميزان التجاري ٩ مليارات دولار فقط بتأثير النفط (حسب الأسعار السابقة) وسيصل في ١٩٨٥ الى ٣٠مليار دولار (ايضاً حسب الأسعار السابقة). أما العجز الاجمالي في الميزان التجارى الأميركي فسيبلغ في عام ١٩٨٠ (٩)، ٥٠ مليار دو لار (١٠).

إن هذه الظروف الخطيرة أجبرت أميركا على الاقدام على اجراءات تؤدي الى رفع الطلب العالمى، و تثبيت سيطرتها كقوة متحكمة باقتصاد العالم. ومن هنا بدأت بهجوم اقتصادى على عدة جبهات: خفضت قيمة عملتها، وأجبرت دول العملات المنافسة على رفع قيمة عملاتها عن طريق ضغوط سياسية واقتصادية متنوعة. ولكن هذا الدواء المسكن كان عاجزاً عن شفاء المرض المزمن، لذلك بدأت برفع أسعار المنتجات التي تخضع لاحتكاراتها.

إن أسعار المنتجات الزراعية التي تنتجها الدول المسيطرة كانت ولا تزال أعلى من أسعار مثيلاتها المنتجة في الدول الخاضعة(١١). ومنذ عام ١٩٦٨ بدأت جميع الأسعار ارتفاعها الجنوني، كما إن المنتجات الأميركية ارتفعت أسعارها حوالي ثلاثة أضعاف (١٢).

و بينما كانت أسعار منتجات الدول الحاضعة تنخفض فى سنوات ١٩٩٩ - ١٩٧١ أو كانت تسجل ارتفاعاً لا يذكر، ارتفعت أسعار منتجات كالسكر واللحم والقمح في ١٩٧١ بمقدار ٢١%-٢٥. ان القطن المصرى سجل انخفاضاً فى سعره عن عام ١٩٧٠ ولكن اسعار القطن ارتفعت عموماً (إن اميركا تتحكم بالانتاج الأساسي لهذا المحصول).

وباختصار، فان أسعار المنتجات الزراعية والصناعية العائدة لأميركا والبلدان الصناعية ارتفعت بين ضعفين الى ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع اسعارها في عام ١٩٥٤(١٣). ولكن هذه التدابيركلها لم تف بالغرض المطلوب، لذلك تم اللجوء لسلاح رفع أسعار النفط.

إن زيادة الانتاج، كان يجب ان يقود لانخفاض اسعار النفط حسب القانون العتيد للعرض والطلب. ولكن بما أن تحديد مستوى الأسعار خضع دائماً ولا يزال لاعتبارات سياسية، فان اميركا أيدت ارتفاع الأسعار الى الحد المناسب مع استراتيجيتها الاقتصادية. وكما ذكرنا فان بعض المتنبئين الأوربيين أغفلوا هذه الحقيقة لذلك توقعوا امكانية انخفاض الاسعار. ولكن الامر جرى كما قال بعضى التوقعات الاخرى: (إن أسعار النفط سلاح فتاك، عندما يقع تحديدها بيد أية قوة، فان ذلك يمكنها من ازاحة الاقتصاديات المنافسة من ميدان التجارة العالمية، بل وتحطيمها) (١٤).

وقد جرت الأمور هكذا فعلاً، اذ تمكنت اميركا، بفضل ارتفاع اسعار النفط في الحدود المناسبة لاستراتيجيتها، من تثبيت مركزها كقوة مسيطرة وانتزاع مكاسب كبيرة من أوربا واليابان وبقية العالم.

هنا يبرز سؤالان نحاول الاجابة عنهما. <u>السؤال الأول:</u> هل ارتفعت اسعار النفط دون وجه حق، وهل كان ذلك نتيجة للارادة الأميركية فقط؟ الجواب هو: إن اسعار النفط لم ترتفع دون وجه حق، بل، كما سنبين، إن ذلك لم يعوض بعد النسبة المتزايدة لانخفاض قيمة النقد. أي ان القدرة الشرائية للبرميل الواحد من النفط لا تزال أقل مما كانت عليها فى ١٩٧١.

لذلك أرادت الدول المنتجة - وكانت محقة في ذلك - رفع أسعار النفط. ولو رجعنا الى الماضي لرأينا بوضوح إن الحفاظ على الأسعار المنخفضة في السابق كان مصطنعاً، وقد خفضت آكثر فى عام ١٩٦٠، كما ان دول الاوبك لم تستطع ابداً تحقيق أي ارتفاع يذكر قبل ١٩٧٠ وذلك رغم كل الجهود، و بقي الوضع هكذا الى ان اشتد التناقض الاميركي - الأوربي مما يسمح بارتفاع الأسعار. لذلك يتبين بأن ارتفاع الأسعار تحقق عندما زالت العقبات السياسية أمامه وعندما ساعد على ذلك التناقض بين مصالح أميركا وروسيا من جهة وأوربا من جهة اخرى.

<u>السؤال الثاني:</u> بما ان اسعار المنتجات النفطية كان يجب ان ترتفع، وان دولاً نفطية كايران، استفادت من التناقض المذكور، فلماذا تنتقد هذه الدول؟ الجواب هو لمصلحة من وضمن أية حدود يتم حل التناقض؟ ان وجود دول كايران والعربية السعودية وامارات الخليج كان سببا في عدم استطاعة الدول المنتجة حل ذلك التناقض لصالحها وبما يضمن حقوقها المشروعة.

ان اللعبة التى مارسها نظاما ايران والعربية السعودية في الأوبك (السعودية طالبت بحد ادنى من رفع الاسعار و ايران أيدت «حداً معقولا») قد أفشلت الاتجاه الهادف الى رفع الأسعار الى مستوى يتجاوز حدود الستراتيجية الاقتصادية الاميركية.

إن الموقف الخياني لهذه الأنظمة ضيع على شعوبنا فرصة تاريخية عظيمة. و تكاد فرصة التحرر من نير السيطرة الأميركية من خلال الاستفادة الصائبة من تناقضاتها، تذهب من ايدينا وينتهي الامر الى تكريس التحكم الأميركي بمصائرنا. إن الغد الأسود سينبئنا بأن انقلاب ١٩٧٣ (التآمر داخل الأوبك)

ضد الفرصة التاريخية التي سنحت لشعوب المنطقة كان أسوأ وأكثر إغراقاً في الخيانة من انقلاب ١٩٥٣ ضد مصدق.

ومر أجل معرفة أفضل لحقيقة ارتفاع الأسعار سنحاول إجراء المقارنات التي تحدثنا عنها في بداية هذا الفصل. ثالثاً: مقارنة بين اسعار المواد النفطية ومستوى التضخم ونسبة التبادل وبين المنتجات الصناعية، بين ١٩٥٠-١٩٧٤.

ربما من الضرورى القول بانه قبل ١٩٧٠، كانت أسعار النفط تنخفض بالمقارنة مع اسعار المنتجات الصناعية للغرب، بل إن صادرات دول الأوبك من النفط كانت تسجل انخفاضاً سنوياً. والجدول التالى يبين هذه الحقيقة.

جدول رقم ٢(١٥)

مقارنة تحولات الرقم القياسي لاسعار المنتجات الصناعية بالنسبة لاسعار النفط

	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠
المنتجات الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية	١٠٠	١١١	١٢٨	١٣٦	١٤٧	١٥٦
النفط المصدر من قبل دول الاوبك	١٠٠	٨٨	٩٢	٩٢	٩٧	١٠٠

بعد ارتفاع اسعار البنزين والمواد النفطية الأخرى كتبت صحيفة اللوموند(١٦): «رغم ارتفاع الأسعار، فاننا اذا اخذنا بنظر الاعتبار انخفاض قيمة العملة، فان البنزين اليوم هو أرخص مماكان فى ١٩٥٧» !! وهذا القول صحيح. فرغم ارتفاع أسعار المواد النفطية فان اسعارها الحقيقية لا تزال أرخص بكثير مما كانت عليه عام ١٩٤٧.

إن اسعار النفط الخام لمنطقة الخليج كانت في انخفاض مستمر منذ عام ١٩٤٦ الى نهاية ١٩٦٩ وذلك استنادا إلى لائحة مستوى الإنتاج.

إن الجدول الاتي يوضح الحركة الفعلية للأسعار وكذلك حركة الاسعار بعدما أتاح الارتفاع ثباتاً نسبياً لقدرتها الشرائية. إن الجدول يأخذ بنظر الاعتبار النسبة السنوية للتضخم فى الاقتصاديات الصناعية التى كانت حتى ١٩٦٨ ٣٪ فقط واصبحت بعد ذلك ٦٪ (هذا هو الحد الأدنى، أما متوسط النسبة في الفترة الأولى فقد كانت هو ٤/٥٪ وفي الفترة الثانية ٧٪)(١٧)، ويأخذ الجدول بنظر الاعتبار ايضاً التوقعات

الصائبة للأوبك حول نسبة انعكاس الارتفاع في أسعار المنتجات النفطية في أسعار النمط الخام(١٨) وحسب تلك التوقعات فان النسبة كانت ٢٪ من اسعار النفط الخام في الشرق الأوسط.

وعلى العموم، كان ارتفاع أسعار النفط الخام حتى ١٩٦٨ قد بلغ ٥٪ و بعد ذلك ٨٪ (أى بماهو أقل بـ ٠/٥ ٪ من توقعات الأوبك، واتفاقية جنيف التي حددت الزيادة مقابل التضخم بـ ٨/٤٥%) وعلى هذا الأساس حسبنا الحد الأدنى الذي كان ينبغي دفعه للدول المنتجة:

جدول رقم ٣

مقارنة حركة الاسعار(١٩)

السنوات	حركة سعر برميل واحد من النفط. (بالتعامل بالدولار الاميركي)	اسعار النفط لو كانت مرتفعة بالتناسب مع نسبة التضخم	الفروق في الاسعار المدفوعة والحد الادنى للسعر الذي كان من المفترض دفعه
١٩٤٤-٤٥	٠٥/١	-	-
١٩٤٦	٢٠/١	-	-
١٩٤٧	٢٢/٢١	٢٢/٢	-
١٩٤٨	٠٣/٢	٣٣/٢	٣٠٪
١٩٤٩	٨٨/١	٤٥/٢	٥٧٪
١٩٥٠	٧٥/١	٥٧/٢	٨٢٪
١٩٥١	٧٥/١	٧٠/٢	٩٥٪
١٩٥٢	٧٥/١	٨٣/٢	٠٨/١
١٩٥٣	٧٥/١	٨٧/٢	٢٢/١
١٩٥٤	٨٨/١	١٢/٣	٢٤/١
١٩٥٥	٨٨/١	٢٧/٣	٣٩/١
١٩٥٦	٨٨/١	٤٣/٣	٥٥/١
١٩٥٧	٠٦/٢	٦٠/٣	٥٤/١
١٩٥٨	٠٦/٢	٧٨/٣	٩٣/١
١٩٥٩	٨٥/١	٩٧/٣	١٨/٢
١٩٦٠	٧٩/١	١٧/٤	٣٨/٢
١٩٦١	٧٩/١	٣٨/٤	٥٩/٢
١٩٦٢	٧٩/١	٦٠/٤	٦١/٢
١٩٦٣	٧٩/١	٨٣/٤	٠٤/٣
١٩٦٤	٧٩/١	٠٧/٥	٢٨/٣
١٩٦٥	٧٩/١	٣٢/٥	٥٣/٣
١٩٦٦	٧٩/١	٧٥/٥	٨٦/٣
١٩٦٧	٧٩/١	٢١/٦	٤٢/٤

١٩٦٨	٧٩/١	٧١/٦	٩٢/٤
١٩٦٩	٧٩/١	٢٥/٧	٤٦/٤
١٩٧٠	٧٢/١	٨٣/٧	١١/٦
١٩٧١	٢٨/٢	٤٦/٨	١٨/٦
١٩٧٢	٤٧/٢	١٤/٩	٦٧/٦
١٩٧٣ (٢٠)	٧٥/٣	٨٧/٩	١٧/٦
١٩٧٤ (٢٠)	٥/٧	٦٦/١٠	١٦/٣

إن الأسعار التي دفعها ناهبو النفط لأصحابه تلقي الضوء على جانب ضئيل جداً من نهب الدول المنتجة للنفط، هذا اذا قارنا تلك الأسعار بالسعر المستنتج على أساس أبسط طرق المحاسبة وأكثرها شيوعاً لحساب الأسعار والأجور في الاقتصاديات الرأسمالية، وكذلك مقارنتها بأقل حد لنسب التضخم، علماً بأن هذه الأسعار هي لمنتجات لا بديل لها ولا مثيل.

ولأجل القاء مزيد من الضوء على مستوى السلب الكشوف ندرج في الجدول من خلال الاشارة لذلك الجزء من ثمن النفط الذي لم يدفع لشعوب بلداننا وذلك بسبب الانتاج المتزايد وبسبب التحكم السياسي للقوى المسيطرة.

جدول رقم ٤

مستوى الإنتاج والاسعار غير المدفوعة(٢١)

السنوات	مستوى انتاج الشرق الأوسط)مليون برميل سنوياً)	المبالغ غير المدفوعة)ملايين الدولارات)
١٩٤٨	٤١٦	٨/١٢٤
١٩٤٦	٥١١	٢٩٢
١٩٥٠	٦٣٨	٥٢٤
١٩٥١	٦٧٠	٦٣٥
١٩٥٢	٧٥٧	٨٢٠
١٩٥٣	٨٩٥	١٠٨٠
١٩٥٤	١٠٠٠	١٢٤٠
١٩٥٥	١١٨٥	١٦٤٨
١٩٥٦	١٢٥٠	١٩٤٠
١٩٥٧	١٢٨٥	١٩٨٠
١٩٥٨	١٥٦٠	٣١٠٠
١٩٥٩	١٨٠٥	٣٩٤٠

١٩٦٠	١٩٠٠	٤٥٢٠
١٩٦١	٢٠٦٠	٥٣٤٠
١٩٦٢	٢٢١٠	٥٧٧٠
١٩٦٣	٢٤٣٠	٧٣١٠
١٩٦٤	٢٧١٠	٨٩٠٠
١٩٦٥	٢/٣٠٤٤	١٠٧٥٠
١٩٦٦	٥/٣٣٩٦	١٣١٠٠
١٩٦٧	٥/٣٦٣٥	١٦٠٠٠
١٩٦٨	٤١٠٩	٢٢٠٠٠
١٩٦٩	٤٥١٠	٢١٠٠٠
١٩٧٠	٥٢٠٠	٣١٨٠٠
١٩٧١	٥٩٠٠	٣٦٤٠٠
١٩٧٢	٦٥٠٠	٤٣٤٠٠
المجموع	٢/٥٨٠٢٢	٢٤٣٥٩٣

و هكذا نرى ان الدول الصناعية، قد سرقت خلال سنوات ١٩٤٨-١٩٧٢ أكثر من ٢٤٣/٦ مليار دولار من رساميل الدول المنتجة وذلك فقط عن طريق الاستفادة من التضخم، أي انها دفعت - حتى وفقاً لحساباتها - ثلث ثمن النفط الذي أخذته فقط ولم تدفع دينارا ثمنا للثلثين الباقيين.

و فى الفترة ما بين ١٩٤٠-١٩٧٠، حيث كان السعر الاسمي للنفط اين خفض باستمرار، خسر الدولار ٧٠ ٪ من قدرته الشرائية !!(٢٢)، هذا هو دور التضخم في عملية سلب الشعوب والطبقات المضطهدة. وكما سيتبين فان هذه السرقة هي جزء ضئيل من مجموع السلب. إن النفط، تلك السلعة الثمينة التي لا بديل لها، كان يحق له أن يتمتع بقدرة شرائية. ثابتة على الأقل، أي كان ينبغي لبرميل من النفط في عام ١٩٧٤ أن يحافظ على القدرة الشرائية التي تمتع بها عام ١٩٤٧. ولكن الدول النفطية اضطرت لزيادة انتاجها ثلاثة اضعاف كي تستطيع الحفاظ على القدرة الشرائية النفطها. هذه هي آلية (دينامية) سلب الثروة النفطية. أي ان التضخم يجبر الدول المنتجة للمواد الخام على رفع مستوى انتاجها كي تستطيع التعويض عن انخفاض قيمة النقد الذي تستلمه ثمناً لموادها الخام. وجدير بالذكر بأنه عندما كانت اسعار النفط الخام تنخفض بسبب التخفيض الرسمي للأسعار وانخفاض قيمة النقد، كانت أسعار المنتجات النفطية في الدول الصناعية تتجه نحو الارتفاع! (علماً بان اسعار المنتجات التي استخدمت كطاقة لم ترتفع بشكل يذكر). و هكذا صح قول (اللوموند) فرغم ارتفاع الاسعار ظل سعر البنزين لهذا العام (١٩٧٧) أقل من سعره عام ١٩٥٧.

إن ارتفاع الأسعار قد فقد معناه في عام ١٩٧٤ بسبب وصول نسبة التضخم الى ١٠٪ ثم إن الفرق بين السعر الاسمي للنفط والسعر الحقيقي وصل الى ٤ - ٥ دولارات. أي إن الغرب واصل سياسة السلب بنفس النسبة عن طريق لعبة الأسعار . وإذا أردنا الحديث عن مستوى النهب من*خلال تتبع حركة اسعار الذهب، أي لو اعتبرنا سعر الذهب أساسا لذلك فسنرى: إن الأونصة الواحدة من الذهب التى كانت تساوى حسب السعر الرسمي ٣٥ دولاراً اصبحت اليوم با ١٦٨ دولاراً أي خمسة أضعاف سعرها الرسمي.

كانت اهمية الذهب فيا مضى تكمن فى مبادلته بالدولار. لكن العجز فى ميزان المدفوعات الأميركي و... أوصل الأمر الى درجة اصبح فيها تخفيض قيمة النقود الورقية وسيلة لتصعيد طلب الدول الاخرى من أميركا(٢٣). إن انتاج النفط بالمعدلات الحالية ومبادلته بنقود ورقية، يعني اعطاء سلعة تزداد قيمتها باستمرار مقابل استلام نقد ورقى تنخفض قيمته يومياً. وفقط الدول الخاضعة تقبل بهكذا تعامل... وهي تقبل به فعلاً... والآن حيث ينوي الغرب رفع سعر الذهب أربعة أضعاف، فماذا يبقى من الثمن الحقيقي للعائدات النفطية؟!

وعندما نحسب القدرة الشرائية للنفط بالعلاقة مع اسعار المنتجات الصناعية والزراعية والخدمات التي تستوردها الدول النفطية، نرى بان الحجم الحقيقي للسلب هو أكثر مما أظهرته الحسابات السابقة ايضاً. إن الدول الصناعية تفرض علينا منتجات معينة، و هى تحاول بيعنا، قدر الامكان، منتجات غالية (الاسلحة الحربية والسيارات والسلع الكمالية الفخمة).

ومن أجل الوصول الى فهم أفضل لنسبة انخفاض القدرة الشرائية للنفط في مقابل المنتجات المستوردة، نورد حساباً بسيطاً عن نسبة الاستيراد في ايران ومعدلات انتاج النفط: من سنة ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ تضاعف حجم الاستيرادات الايرانية بمقدار ٢/١٥ ضعفا(٢٤) بينما ارتفع حجم انتاج النفط باربعة اضعاف. فى عام ١٩٦٠ كانت عائدات النفط ٥٥٪ من المدفوعات الجارية، بينما غطت في ١٩٧٠ ما تبلغ نسبته ٥٣/٥٪ من هذه المدفوعات، أي إننا دفعنا النفط ثمناً للبضائع والخدمات المستوردة.

ولو أردنا فى عام ١٩٦٠ أن ندفع ثمن جميع استيراداتنا بعائدات النفط لكان ينبغي أن ننتج ٩٠ مليون طن، ولو أردنا أن ندفع ثمن جميع الاستيرادات بعائدات النفط في عام ١٩٧٠، لكان ينبغي أن ننتج ٤٠٠ مليون طن اى أن نزيد الانتاج بمقدار ٤/٤ أضعاف.

---

* صرح آموزكار(وزير النفط الايراني السابق) في مقابلة صحفية أجريت في الجزائر قائلاً: بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدولار، فان العائدات النفطية فقدت ٣٣٪ من قدرتها الشرائية. وإن تدابير (الأوبك) لن تعوض أكثر من ١٠ ٪ من هذه الخسارة ! واذا رفعوا اسعار الذهب أربعة أضعاف، كما يقولون، فماذا سيحدث؟!

† إن اسعار الذهب قد ارتفعت منذ كتابة هذا البحث، أي ثلاث سنوات بشكل جنوني، لتبلغ أكثر من ٧٠٠ دولار للاونصة، أي أضعاف ما أشار اليه المؤلف آنذاك. (المترجم)

بينما لو احتفظ النفط فى ١٩٧٠ بقدرته الشرائية لسنة ١٩٦٠، فقد كان يكفينا لتغطية ازدياد حجم الاستيراده ٢/١٥ ضعف آن نتج فقطه ١٩٣/٥ مليون طن، هذا اذا أردنا دفع ائيان جميع استيراداتنا بعائدات النفط. (يدعون بان المواد المستوردة ليست سلعا جاهزة، بل هي مواد أولية وبضائع وسيطة ورساميل. أي ان اسعارها هي أقل من أسعار ١٩٦٠ بمقدار ٪٢٠ تقريبا).

وباختصار، فان النفط فى عقد واحد (١٩٦٠ - ١٩٧٠) قد خسر ٥٥ ٪ من قدرته الشرائية. وإذا أخذ بنظر الاعتبار بأنه في عام ١٩٧٠ كان ٦٣٪ من البضائع المستوردة هي عبارة عن سلع معدة للتجميع (السلع الوسيطة)، وإن أسعار هذه السلع هي أرخص من السلع الجاهزة بمقدار ١٠ ٪ على الأقل، فيبدو بوضوح بان القدرة الشرائية للنفط قد انخفضت بحوالي ٦٠% في عقد من السنين.

وخلال هذه الفترة كلها كانت سلطة الشاه تعيق ارتفاع الأسعار خدمة لأسيادها، وبدلا من محاولة تثبيت القدرة الشرائية للنفط على الاقل، فانها جعلت شعارها: الزيادة السريعة في الانتاج.

هوامـــــــــش ومصـــــــــادر
الفصـــــــــل الأول من القســـــــــم الثـــــــــاني

١-حول تحديد الاسعار ضمن حدود الستراتيجية الاقتصادية لاميركا، يمكن العودة الى نص باريس، و جريدة «خبرنامه» الفارسية ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٣، و كذلك إلى:

Taki Rifai: La Crise Pétroliere Internationale, Revue Française de Science Politique, N°6, Dec. 1972, Paris

وكذلك الفصل الثاني من كتاب:

J.M. Chevalier: Le Nouvel Enjeu Pétrolier, Paris

وأخيراً التقرير المعد في عام ١٩٧٣:

Interrogation sur Le Future

٢ و-٣حول «لا محدودية» انتاج النفط و تحكم آميركا بتحديد اسعار النفط، راجع مقالة تقي الرفاعي المذكورة أعلاه وكذلك كتاب: ثمن نفط الشرق الأوسط - ترجمة محمد مهتدي - الفصل الخامس، منشورات طهران ايكونوميست (ه ١٣ ش - ١٩٩٩ م).

٤- ان الكتاب المنشور من قبل مفوضي جهاز التخطيط الفرنسي هودليل واضح على خطل توقعات الخبراء الذين لم يأخذوا بنظر الاعتبار جميع العوامل في تحديد الاسعار، وخاصة العوامل السياسية في ذلك. إن خبراء جهاز التخطيط الفرنسي خمنوا قبل أزمة رفع الأسعار بستة أشهر بأن الاسعار في عقد السبعينات تبقى كما هي، بل وحتى في الثمانينات حيث سترتفع نفقات الانتاج فان الاسعار لن ترتفع !! وكان الاساس الذي اعتمدوه في توقعاتهم هو نسبة تطور انتاج المواد النفطية (أي لا محدودية الانتاج نفسها). أنظر الى:

Plan et Prospectives, Commissariat Général du Plan, Paris, 1erTrimestre 1972 pp. 78 – 80

٥-اقتبسنا الجدول من التقرير المشار اليه في الهامش رقم ١:

Interrogation sur le Future. p. 143

-6

Revolution Africaine, pp. 22–24

من ٢ الى ٣٠ كانون الثانى ١٩٧٥.

٧- حول الميزان التجاري وميزان المدفوعات الأميركي وتأثيرهما على مركز الدولار، انظر الى الفصل الخامس من كتاب :.Claude Henry: L'Affrontement des Monnais, Ed. Ouvriéres

٨- حول الميزان التجاري الاميركي في اوائل السبعينات أنظر الى الصفحات ٦٠ و٦١ و٧٢ من Prospectives Economique de L'O.C.D.E.

-٩الصفحات ٨٢ - ٨٣ من:

Main Economic Indicators.

١٠- راجع تصريحات الجهات الأميركية المسؤولة حول العجز المستقبلي في الميزان الاميركي، المنشورة في العدد االصادر في آذار (مارس) ١٩٧٣ لنشرة (خبرنامه) الفارسية.

١١- حول ارتفاع اسعار المنتجات، عند مايكون البلد النتج من مجموعة الدول الصناعية وخاصة أميركا، أنظر الى:

Paul Bairoch: Diagnostic de L'Evolution Economique du Tiers-Monde 1900–1966, PP. 159- 69

واستناداً ال الحدول المنشور فى صفحة١٩٧ من ذلک الكتاب، ففي الفترة ما بين ١٩٠٢ - ١٩٩٠، ارتفعت أسعار المواد الخام التي صدرتها الدول الصناعية بنسبة ٥ ٪ بينا انخفضت اسعار نفس المواد التي صدرتها الدول الخاضعة بنسبة ١٦٪ !

١٢ و١٣-حول ارتفاع الاسعار منذ ١٩٩٨، و خاصة النتجات الاميركية، انظر الفصل الثاني من كتاب:

Conference des Nations Unies sur le Commerce et le Development, Volume IV

والطريف هنا إن سعر النحاس الشيلي قبل التأميم أي عندما كان خاضعاً للاحتكارات الاميركية، ارتفع بمقدار الضعف بين سنوات ١٩٩٠ - ١٩٧٠، اما بعد التأميم مباشرة، اى فى سنة ١٩٧١ فقد انخفض سعره من ٢٢٩ الى ١٧٣، واستمر سعره فى الان خفاض فى عام ١٩٧٢!!

١٤- انظر ال مجلة « الاسلام: مدرسة النضال » العدد ١٩، ص ٢٩ ــ ٣٠

-15

Annuaire Statistique des Nations Unies , 1972 - YO

نقلاً عن تقرير الجزائر الى قادة الدول الاعضاء في الاوبك. ص ١٢٢.

١٦-اللوموند - ٢٩ حزيران ١٩٧٤.

١٧-إن منشأ ٢٪ على الاقل من التضخم يعود لاميركا التي تسعى لتصدير جزء من تضخمها إلى البلدان الاخرى عن طريق تصدير الرأسمال و... إن نسبة التضخم في الدول الأخرى كانت لغاية ١٩٦٨ تتراوح بين ٤ ٪ و ٦ ٪ ووصلت أحياناً إلى ٨ ٪. بعد ذلك كانت نسبة التضخم الاميركي ٩٪ فقط. حول مستوى التضخم في أميركا والبلدان الصناعية انظر الى الفصل الأول من:

Maurice Flamant, L'Inflation, Que-Sais-Je?

وكذلك الفصل المتعلق بتأريخ النقد الأميركي من كتاب:

Milton Friedman: Dollars an Deficits.

وانظر بشكل خاص إلى الجدول رقم ١ في الصفحات ١٤-١٥ من:

O.C.D. E. Les Politiqu Actuelles de Lute Contre L'Inflation.

١٨- بلاغ الاوبك نقلا عن كتاب: **Le Nouvel Enjeu Pétrolier**

١٩- إن الاسعار نقلت عن مصادر مختلفة. فأسعار سنوات ١٩٤٤ ــ ١٩٤٦ نقلت عن ص ٧٤ من كتاب:

T. Rifai: Les Prix du Pétrole, Paris, Mars, 197

وكما يلاحظ فان أسعار النفط لم تتغير قبل الحرب وبعيدها. رغم ان اسعار البضائع عموما قد ارتفعت (باختلاف الدول) بين ٣/٥ أضعاف إلى ١٠ أضعاف وذلك في الفترة الواقعة بين ١٩٣٥ ــ١٩٣٦ ونهاية الحرب. انظر الى:

Pierre Mendes France et Gabrie Ardant : Sciednce al ClCI)Ce (S t I cono-mique et Lucidite Po tlque, idees , Paris 4emetrimestre 1973, p. 125.

-وحول سنة ١٩٤٧ والى سنة ١٩٦٢، انظر إلى كتاب ثمن نفط الشرق الأوسط المذكور في الهامشين ٢ و٣ أعلاه.

-وحول سنوات ١٩٥٤ - ١٩٧٠ اعتمد نا مجلة: **International Petroleum Industry**

وكتاب: **Le Nouvel Enjeu Pétrolier**

-والمجلة الانكليزية: **P I W** شباط ١٩٧٤

٢٠- حول عامي ١٩٧٣-١٩٧٤ ذكرنا الأسعار الحقيقية وليست المعلنة: يعني أن سعر النفط في تموز ١٩٧٣ كان دولارين للبرميل الواحد، وفي تشرين الثاني ١٩٧٣ كان يتراوح بين ٣/٦٠ ــ ٣/٧٥ دولار. أما في كانون الثاني ١٩٧٤ فقد ارتفع إلى ما بين ٧/٥ ــ ٨/٥ دولار. انظر إلى الصفحة ١٦ من:

Deux Ans de Crise Pétroliére

:وللاطلاع على الاسعار الحقيقية والاسعار الاسمية و دور اميركاى شكديد اسعار النفط انظر الى -

T. Rifai: Les Prix du Pétrole.

)من أجل معرفة الأسعار راجع الفصل السابع، وللاطلاع على دور العامل السياسي في تحديد الأسعار راجع الفصلين ١٣ و١٤.

٢١- نقلنا معدلات انتاج نفط الشرق الاوسط حتى عام ١٩٥٩ من اجالدول الدرج فى نهاية كتاب: ثمن نفط الشرق الأوسط، وبعد ذلك التاريخ من التقارير السنوية للبنك المركزي الإيراني لسنوات ١٩٦٣-١٩٧٣).

٢٢- انظر ال نشرة:

American Institute for Economic Research.

٢٣- حول العلاقة بين الذهب والدولار، والمطالبة الاوربية على لسان ديغول بتحويل الدولارات الاوربية الى الذهب، أنظر هذا الكتاب (وخاصة القسم الأول منه):

Jean Lecerf: L'Or et les Monnaies, Histoire d'une Crise.

وكذلك الى:

Jacques Khan Pour Comprendre Les Crises Monetaires

L'Affrontement des Monnaies.

٢٤- نقلاً عن نشرة الامم المتحدة، المذكورة أعلاه، جدول ٣-٨ في الصفحة ١٠٩.

الفصـــــــــل الثـــــــــــاني

إعـــــــــــادة تـــــــدويـــــــــــر
العـــــــــاتدات النفطيـــــــة

ان أزمة البلدان الصناعية، هي محصلة دينامية الالحاق، التي ليست الا دينامية اقتصاديات هذه البلدان. بكلمة اخرى، ان عملية مركزة الموارد الطبيعية وقوة العمل في العالم، في هذه الاقتصاديات، تستدعي تحولات هامة لا يمكن تحققها دون الاصطدام بمقاومات متعددة. لهذا السبب، نجد أن تطور الرأسمالية العالمية يتطلب رؤوس اموال، ذات زمان اهتلال، يتجه نحو القعر بشكل متزايد. كل ذللف، مهدف تحقيق نوع من التكيف بين الانتاج و بين بنى الاستهلال المتحركة. بذلك يمكن تأمين عملية امتصاص الانتاج بكامله، ويواكب ذلك أيضا خلق حاجات جديدة، مما يؤدي الى ارتفاع الميل للاستهلاك، وهذا ما يؤدي بالمحصلة الى رفع معدلات الربح الى حدها الاقصى.

ان الرأسمالية تتطلب نموا متسارعا لعمليات التبادل الدولية، كي تؤمن عملية تصريف منتجاتها، التي ضاقت بها اسواق البلدان الصناعية. كما ان الرأسمالية تسعى نحو تأمين مستقبل مضمون، دون مخاطر. وهذا امر لا يمكن فرضه الا عبر الالحاق المتزايد للقطاعات المسربة، للاقتصاديات الخاضعة.

ان العلاقات القائمة بين الاقتصاد الملحق والاقتصاديات الملحقة، هي علاقات غير متكافئة، تتفاقم حدتها (دينامية اللاتكافؤ). وهذا ما يؤدى الى ترسخ دينامية التف كلف والتخلع، في المجتمعات الخاضعة، وفي اقتصادياتها، وأيضا في القطاعات الخاضعة في المجتمع والاقتصاد المسيطر.

غير ان المجتمعات لا تسلم بدينامية التفكك دون مقاومة، وهذا ما يتطلب كسر شوكة هلہ المقاومة او تمييعها - ولهذا السبب نلحظ من جهة تفاقم اتجاهات العنف العنف. ان مجموع هذه الديناميات هو ما يحدد كيفية استعمال المداخيل النفطية، أو النفط بحد ذاته.

ان زيادة اسعار البترول تصبح اسمية: وهى عبء على الاقتصاديات المستهلكة للبترول لصالح اقتصاد الولايات المتحدة: الدولار الاوروبي يتحول الى دولار نفطي.

ان الامر يتم كما لو أنه اجراء مصرفي: ما يقتطع يتم وضعه في حساب البلدان المنتجة للنفط، ويعادل ذلك مصاريف هذه البلدان. ان الازمة الراهنة ما هى الا نتاج عملية تحويل الثروات، والرساميل (ومن ضمنها البترول وعائداته) وتركزها في الشركات المتعددة الجنسيات، التي هي في الوقت ذاته ناتج قوة الولايات المتحدة ومنتج قوتها.

ان عائدات البترول يتم تحويلها الى (المركز)، بشكل مباشر و غير مباشر، وذلك عبر واردات السلع والخدمات. ان عملية التحويل هذه تتم وفق احد عشر اسلوبا لذا سنحاول عبر دراسة لذلك ان نبين دور التحويل في علاقات الدينامية المذكورة انفا. ان معطيات دراستنا هي عن ايران بشكل اساسى، و من ثم عن البلدان الاخرى المنتجة للنفط، مع الاشارة الى أن هذه الدراسة تهدف الى تناول الموضوع بشكل شامل.

إعادة التدوير المباشر للعائدات النفطية

قبل البدء بدراسة هذا الجانب، من المفيد ايراد النقاط التالية:

- **بروز معطى جديد في وضعية اقتصاد الولايات المتحدة يتجسد عبر المسألة التالية: تفضيل رجال الاعمال الاميركيين تمويل استثماراتهم بواسطة القروض المصرفية وليس عن طريق التمويل الذاتي. اذ أن الفوائد المترتب دفعها على ديون المؤسسة يتم حسمها من أساس المردود الخاضع للضريبة، وهذا ما يؤدي، على اعتبار ثبات العناصر الاخرى، الى تخفيض حجم الضريبة المطلوبة مما يؤدي الى ارتفاع حجم الربح. بالمحصلة، ان من يشرف على الجهاز المصرفي والجهاز الانتاجي يقوم بتركيب رأس المال بطريقة تسمح باقتطاع الجزء الرئيسي من الربح (حصة الاسد) لصالح من يتحكم بالرساميل المشرفة على المؤسسة، علما بأن هذه العملية تترافق مع الاتجاه نحو رفع معدلات الارباح. هذه الظاهرة جرى التأكد من صحتها عبر دراسة)مسألة بيع الاسهم للافراد والعمال في المؤسسة المنتجة في ايران) كذلك عبر دراسة تناولت الاقتصاديات الصناعية.**

ان الجدول التالي يبرز هذه المسألة:

مردود مختلف ا شكال الرساميل	
رأس مال	معدل المردود السنوي (نسبيا)
رأس مال مشرف	٢٥ - ٥٠ ٪
أسهم عادية	٤ - ١٢ ٪
فوائد على الادخار الفردي	٢ - ٣ ٪

ان هذه الارقام تبين بوضوح، أن مركزة سلطة القرار والادارة للانتاج في أيدي من يشرفون على المؤسسة المنتجة، تلعب دورا حاسما فى عملية توزيع الردود. ان مركزة رأس المال، ليست واقعا الا في مركزة سلطة القرار في اشرافه على الادارة، أو على وجهة رأس المال. لهذا السبب عندما يقوم بلد كايران بتوظيفات مالية في احدى المؤسسات، فان (حصة الاسد) تكون من نصيب المجموعات المسيطرة على الشركات المتعددة الجنسيات.

ب) ان الاستثمارات في الاجزاء المسيطرة من الاقتصاد العالمي، قياسا على مثيلاتها في الاجزاء الخاضعة، تبرز نتائج متناقضة: فالاستثمارات الحاصلة في الاجزاء المسيطرة من الاقتصاد العالمي، ووفقا لمقدرتها على بسط النفوذ، لاينتج عنها ما تم ذكره آنفا فقط، بل يضاف الى ذلك، ان هذه الاستثمارات تعمل على تقوية القدرة على التوسع الحاصلة في البلدان الخاضعة، لا تؤدى الى تفكيلك اقتصادياتها فقط، بل، الى تعميق تبعيتها للخارج أيضا، وحاجتها الى المداخيل الخارجية. لنأخذ مثال الاستثمارات الاجنبية في الصناعات البترولية الايرانية: ان عجز الاقتصاد الايراني عن استيعاب منتجات الصناعة النفطية، تدفعه الى تصديرها (القطاعات الصناعية من الاقتصاد العالمي) مع ما يرافق ذلك من مضاعفات هذا الطراز من الاستثمار.

على العكس من ذلك نجد ان الاستثمارات الايرانية في الاقتصاديات الاميركية والالمانية، تعمل لصالح هذه الاقتصاديات على المدى القصير والمتوسط والطويل. حتى فى البلدان ذات البنى الاقتصادية المتشابهة، فان للاستثمارات نتائج متمايزة واحيانا متناقضة، وذلك تبعا لقدرة الاقتصاد على الالحاق، وللتوجه الذي تأخذه الاستثمارات، منظورا اليها عبر انعكاسها على درجة تمركز وتراكم رأس المال. لهذا السبب نرى ان الاستثمارات الاوروبية في الولايات المتحدة، أو العكس، ليست لها نفس الدلالة.

بكلمة)في طريق ما بعد الصناعة)،)متطورة)، (في طريق التطور(و)غير متطورة)، ليست ظواهر مستقلة يتم تفسيرها عبر عوامل داخلية بحتة، بل تشكل مجتمعة وحدة، هي بالتحليل الاخير محصلة تمركز الثروات والقرارات، وبالتالي، تراكم رأس المال على المستوى العالمي.

بمعنى آخر، ان التطور أو التنمية كما يتمان يخلقان التخلف، والعكس صحيح، اذ ان تمركز الاستثمار في هذا المكان أو ذاك، تفرضه متطلبات القوى المحركة للتراكم على الصعيد العالمي. وهذا ما يفسر، ان الولايات المتحدة، التي تمتلك جهازا مصرفيا مسيطرا، وتستعمل الدولار كسلاح مسيطر، تلجأ الى توظيف رساميل الاخرين (البلدان المنتجة للنفط وغيرها) في مواقع وفروع اقتصادية مختلفة، وهذا يدفع باتجاه رفع معدلات التركز والتراكم الرأسماليين ويلبي حاجات النظام الاجتماعي للولايات المتحدة، كذلك الانظمة الاجتماعية التابعة (ذات الثبات السياسي - الاقتصادي).

ج) إن الاقتصاديات الصناعية في مسار تطورها، تقوم بعملية تغيير اساسية لبنى الاستهلاك والانتاج وهي بذلك تسهم في تقصير عمر صناعات عدة. هذه الصناعات التي لا مستقبل لها، تنتمي لعدة انواع، بعضها ينتج سلعا ذات اهمية اولية (الصناعة النفطية)، واخرى تنتج سلعا هامة جدا، مؤقتا، ولكن شيئا فشيئا يتم استبدالها بسلع اخرى ويلحظ تقلص سوقها في البلدان الصناعية (مثلا، الصناعات التي تنتج سلعا تتسم بالديمومة) بالمحصلة، ان معدل الربح لهذه الصناعات هو في انخفاض تدريجي. الا انه يلحظ، ان التحولات لا تتم بين يوم وآخر: اذ من الصعب الحد من عمليات الانتاج، ومن المستحيل ابقاؤها. لذا هناك ضرورة لمرحلة من الزمن قد تطول او تقصر، كي يتم تأمين الرساميل الضرورية، ومن ثم توظيفها في الصناعات الجديدة، والتي بدورها، عليها امتصاص اليد العاملة، والاسواق التي كانت تحت سيطرة الصناعات المندثرة بدون ذلك، تلعب النتائج الاجتماعية للمرحلة الانتقالية دورا مفجرا، لثبات الانظمة الاجتماعية الراهنة.

د) من جهة اخرى، ان تجاوز القدرة الشرائية للانتاج وفر شروط التضخم المتسارع مما ادى الى افساح المجال لتوظيفات ضخمة في الفروع الاقتصادية التي تؤمن عبر انتاجها، مستوى الطلب للاستهلاله. وفي هذه الشروط، نجد الاقتصاديات المسيطرة من مصلحتها، ان تقوم بتوظيف (رساميل الآخرين) في فروع اقتصادية وبذلك تؤمن (رساميل الآخرين) متطلبات الصناعات التي لا مستقبل لها، وفي سوق محمي في بلد المستثمر، بينما يحتفظ الاقتصاد المسيطر بنتائج ذلك.

هـ) اخيرا، هناك عدد من الفروع الاقتصادية، تؤدي الاستثمارات فيها الى خلل ميزان المدفوعات فيما بين مختلف القوى الصناعية (الولايات المتحدة، أوروبا اليابان). الا ان كون السيطرة الاقتصادية للولايات المتحدة على أوروبا واليابان، ليست معطى ثابتا يجعل بامكان القوتين الاخيرتين اعادة النظر في طبيعة العلاقات القائمة فيما بينهما وبين الاقتصاد الاميركي. واذا ما اخذنا بعين الاعتبار، أهمية الحفاظ على الدولار كعملة مسيطرة، الى جانب عوامل اخرى، يغدو من الواضح ان مسألة ميزان المدفوعات بين

الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الاخرى، تتمتع بأهمية عالية: اى خلل يطراً ويدوم يمكن ان يؤدي الى انتقال مركز الرأسمالية والذي تمثله راهنا الولايات المتحدة، الى مكان آخر. الا اذا تمكنت الولايات المتحدة من الحفاظ على موقعها كمركز، عندها ستجبر أوروبا وباقي بلدان العالم على تحمل نتائج الحاقهما واخضاعهما للنظام الاقتصادي الاميركي. (التضخم، البطالة...).

عبر ما تقدم، يصبح جليا، إن نمط الاستثمار، وطبيعة الفروع التي تتم فيها عمليات الاستثمار هذه، محكومان بالمتغيرات التي تم ذكرها فى اسبق. بمعنى آخر، ان مداخيل البلدان المنتجة، يتم توظيفها في الصناعات البترولية، وصناعات السيارات، والكيمياء والصناعات العسكرية والالكترونية، وهي بذلك تجد نفسها اسيرة الرأسمالية الاميركية، اذ إن ما بين ٦٥% و٨٠% من انتاج هذه الفروع يقع تحت سيطرة الاحتكارات الاميركية.

بعد هذه الايضاحات، بامكاننا ان نوضح موقع استثمارات البلدان المنتجة في الاقتصاديات الصناعية، والتي يمكن تصنيفها في ستة انماط مختلفة:

١ ـ الاستثمارات الاستبدالية:

هناك وجهة رئيسية لدى البلدان المنتجة للنفط لتوظيف استثماراتها في الصناعات البترولية، والعسكرية، وفي انتاج الآلات.

إن الصناعات البترولية، تقوم بإنتاج سلع تتمتع بأهمية بالغة بالنسبة للغرب، رغم كون هذه الصناعات، لا مستقبل لها. ان الشركات البترولية التي تحتكر إنتاج الطاقة تستعد منذ الآن لمواجهة انتهاء العصر البترولي. بالمحصلة، ان هذه الشركات تسعى بكل جهدها لدفع البلدان المنتجة لتأمين حاجة هذه الصناعات من الاستثمارات، ولكون الصناعات البترولية خاضعة لهذه الشركات يصبح من البديهي القول بأن الجانب الرئيسي من الربح يعود لها، مما يؤمن لهذه الشركات، امكانية توظيف رساميلها الخاصة في الفروع الاقتصادية التي تؤمن معدل ربح عاليا. فاذا ما انطلقنا من التقديرات الحالية حول الاستثمارات الضرورية للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (في صناعة النفط)، وهي بحدود ٣٥٠ مليار دولار، اى بعدل ٣٥ مليارددولار فى السنة. نلحظ ان الشركات البترولية تمارس أقصى درجات نفوذها لدفع البلدان المنتجة لتغطية هذه الاستثمارات، وبذلك تسهم هذه الشركات من جهة باعادة التوازن لميزان المدفوعات في الولايات المتحدة مركز احتكار الشركات المتعددة الجنسيات، ومن جهة ثانية تصبح طليقة اليد في توظيف استثماراتها في الصناعات المركزية، وبذلك تزيد من قدرتها الاحتكارية مستقبلا. ان الشركات هذه تحاول، امتصاص رساميل البلدان المنتجة وفق ثلاثة اشكال:

١- بيع استثمارات فعلية، عبر أسلوب)مشاركة) البلدان المنتجة في الرساميل (المشاركة بنسبة ٥١٪ تقدر بـ ٣ مليارات دولار، هذا الرقم يتجاوز قيمة مجموع تجهيزات الشركات النفطية فى الشرق الاوسط).
٢- ايكال مسألة الاستثمارات الضرورية لانتاج النفط الخام الى البلدان المنتجة.
٣- ايكال مسألة الاستثمارات الضرورية لنقل النفط وتصفيته وتوزيعه إلى البلدان المنتجة.
فيما يخص مسألة (المشاركة) هذه، قامت ايران (بالمشاركة) عبر الاستيلاء على شركة النفط الانكليزية - الايرانية السابقة مقابل التعويضات اللازمة. ان البند الثامن من الاتفاقية النفطية الجديدة (المسماة (سانت موريس) ينص على ان (المدفوعات الجارية التي تؤمن سير انشطة الانتاج، التي كانت سابقا تقع على مسؤولية الكونسرسيوم، ستكون من الآن فصاعدا من مسؤولية ايران كلية). اما فيما يخص الاستثمارات الاخرى في هذا الفرع، فقد تعهدت الحكومة الايرانية كبداية، ان ترصد ما قيمته ٣٥٠ مليار ريال (٥ مليارات دولار) في خطتها التنموية الخامسة، ثم قررت رفعها ال ٤٠٠ مليار ريال (٦ مليارات و ١٥٠ مليون دولار)، اى ان توظف مليارا ونصف مليار من الدولارات في الصناعات النفطية.
ان هذه الاستثمارات الهائلة، في داخل البلاد وخارجها، توظف اساسا في استخراج النفط الخام، والسلع التي تستهلك من البلدان الصناعية، وعلى الاخص من قبل الولايات المتحدة. ان مجمل نتائج هذه الاستثمارات هي في خدمة الاقتصاديات الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة، ان اثر هذه الوضعية على الاقتصاد الايراني الخاضع، هي المزيد من التفكك وتسارع عملية الالحاق، للقطاع البترولي الايراني بالاقتصاد المسيطر.
الى جانب الاستثمارات البترولية، تقوم ايران باستثمارات هامة في الصناعات المعدنية والعسكرية الاميركية، أو المسيطر عليها عبر رؤوس الاموال الاميركية مع العلم ان هذا النوع من الاستثمارات ذو ميل تصاعدى. حتى عام ١٩٧٤، وضعت ايران بتصرف ايطاليا مبلغ ٣ مليارات دولار، بهدف تحقيق «مشاريع مشتركة »، و شراء ٢٥% من اسهم مؤسسة « كروب »، مقابل ١٠٠ مليون دولار، الخ.
ان ايران ليست البلد الوحيد الذي يقوم بهذه الاستثمارات الاستبدالية: فالبلدان البترولية الاخرى، وفق مستوى تبعيتها، تساهم بشكل متزايد، في هذه الاستثمارات. ففي عام ١٩٧٤، قامت هذه البلدان بتوظيف ١٥ مليار دولار في الخارج، منها ٧ مليارات في الولايات المتحدة، ٥ مليارات في اوروبا، و ٣ مليارات في باقي بلدان العالم.

٢- الهبات والسرقات:

بعد « الحرب الكلامية » التي وقعت بين الشاه و الكونسرسيوم (والتي كانت تهدف الى تغطية تواطؤ الشاه مع الشركات البترولية) تم توقيع الاتفاقية، متضمنة امتيازات أساسية لصالح الكونسرسيوم ترجمتها وضع النتاج البترولي بتصرفه الى حين نضوبه. وبعد الحرب الكلامية هذه قام كيسنجر (الذي

بدأ عمله السياسي بخدمة نلسون روكفلر، الذي يعتبر احد اعمدة الكارتل النفطي) بزيارات متكررة لطهران هدفت من جهة لتكريس التبعية الكاملة عبر تأسيس اللجان المشتركة الايرانية - الاميركية، ذات المهمات العسكرية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، ومن جهة أخرى، جرى إقناع الشاه (الذى حاول ابراز نفسه «كبطل» الصراع ضد الكارتل النفطي) بضرورة التخلي عن الاسعار المعلنة للبترول. ان التنازل الاخير، المتعلق باسعار النفط، يعني ببساطة، ان ايران (والدول النفطية التي تسير في ركبها) قامت بدفع دولارين عن كل برميل نفط، للشركات البترولية... يقدر الانتاج النفطي في الشرق الاوسط بـ ٨٥٠٠ مليون برميل عام ١٩٧٥ فاذا اخذنا بعين الاعتبار الاقتراح الذى طرحه الشاه والهادف الى الغاء الاسعار المعلنة، فان معنى ذلك ان الشركات تؤمن ربح ١٦ الى ١٧ مليار دولار فى السنة، ورغم ذلك يدعي الشاه بأن هذا المال المقتطع ليس من صناديق الدول المنتجة، اذن السؤال الذي يطرح نفسه هو: من اين يؤمن هذا الاقتطاع؟

ان هذه الهبة ليست الشيء الوحيد الذي يتم سلبه من البلدان المنتجة. فمن الجلي، ان الشركات البترولية التي تتوصل بسهولة الى التهرب من دفع الضرائب المتوجبة عليها للبلدان الصناعية، تتوصل بسهولة اكبر للتخلص من دفع ما يتوجب عليها نحو البلدان المنتجة. فعندما يكون الانتاج وبيع الناتج البترولي، بين ايدي هذه الشركات، تصبح عملية السرقة ممكنة، عبر الاستثمارات، و تكاليف الانتاج، وتكاليف النقل، والادارة، والتسويق، الخ...

ليس في نيتنا تفسير آلية هذه السرقات، أو تقدير قيمتها، فهناك خبراء عدة تناولوا هذه المسألة، يضاف الى ذلك الفارق في اجور العمال في البلدان المنتجة، عنه، بالنسبة للبلدان الصناعية، والذي يستقر في جيب الشركات، واخيرا استعمال الرساميل المنتجة، بشكل مباشر، أو عبر مصارف الشركات البترولية.

٣- المساعدات والقروض:

قدر خبير ايراني حجم هذه السرقات بما يوازي ثلث عائدات النفط الايرانية قبل ارتفاع الاسعار. انظر مقال الدكتور (محمود منتظر الظهور) تحت عنوان)كيفية يتوجه النمو للخارج) - مجلة غرفة الصناعة والمناجم في ايران العدد ٨- تشرين الثاني ١٩٦٩.

بسبب زيادة سعر البترول، تخلصت الولايات المتحدة من حمل ثقيل، رمته بين ايدي البلدان المنتجة: فالمساعدات العسكرية وغير العسكرية، كذلك القروض التي كانت تؤمنها الولايات المتحدة الاميركية، القي جزءا اساسيا منها على كاهل البلدان المنتجة، وخاصة ايران. فبالقدر الذي تتراجع فيه)مساعدة) البلدان الغنية، خاصة الولايات المتحدة ترتفع مسؤولية البلدان المنتجة في تأمين تكاليف)تماسك وحفظ النظام) في اوروبا والعالم.

لقد وضعت ايران فى تصرف عدد كبير من البلدان، قروضا عسكرية وغير عسكرية متعددة: ١ مليار دولار لفرنسا، وضع فى بنك باريس، كثمن مدفوع سلفا لخمسة مفاعلات نووية، ١ مليار و ٢٠٠ مليون دولار لبريطانيا كقروض لشركات تجهيز صناعية، ١٠٠ مليون دولار لألمانيا الفدرالية مقابل د%٢٥ من اسهام « كروب »، ٣ مليارات دولار لايطاليا من اجل (مشاريع مشتركة) غير محددة، ٢ مليار دولار لافغانستان كمساعدة عامة، ٢٥٠ مليون دولار للباكستان كمساعدة عامة، ١٠٠ مليون دولار لبنغلادش كمساعدة عامة، ٢٥٠ مليون دولار للهند من اجل تطوير صادرات فلزات الحديد، ٥٠ مليون دولار لسوريا كمساعدة عامة، ١ مليار دولار لمصر من اجل اعادة فتح قناة السويس وتعمير بورسعيد، ١٠ مليون دولار للسنغال كمساعدة عامة، ١ مليار دولار للبنك العالمي من اجل مساعدة البلدان النامية، ٧٥ مليون دولار للولايات المتحدة على شكل سلفة لشركة طيران (غرومان)، ١ مليون دولار كهبة لجامعة جورج واشنطن، وكل شهر تزداد اللائحة اتساعا.

٤ـ عدم عودة العملات الاجنبية، اسعار الصادرات، وهرب الرساميل:

منذ)الثورة البيضاء) (١٩٦٣) التي قام بها الشاه، فان كمية الرساميل المهربة الى الخارج تقدر بمئات الملايين من الدولارات. هذه الرساميل تترك بلدا، جرى تكييفه، بما يسمح بسيطرة الرساميل الاجنبية على اقتصاده. فإثر الزيادات النفطية اعلن البنك المركزي في طهران ان الصادرات غير البترولية تعفى من اي التزام بالدفع بالعملة الاجنبية.

ان قيمة هذه الصادرات بالعملة الاجنبية تقدر بيبر ٦٠٠ مليون دولار الى ١ مليار دولار. ان قرار البنك المركزي لا يعني الا اعادة تدوير غير معلنة لهذه العملات لصالح الاقتصاديات الصناعية، خاصة الولايات المتحدة، وبريطانيا وألمانيا الفدرالية، يضاف الى ذلك أن على ايران أن تدفع جزءا أساسيا مما تستورده بالعملة الصعبة. فاذا ما قدرنا الصادرات غير البترولية فى ايران بـ ٧٥٠ مليون دولار، نلحظ انه في السنوات الأربع الباقية من الخطة الخامسة، ان ما قيمته ٣ مليارات دولار من رأس مال البلد ستستقر في الاقتصاديات الصناعية المذكورة. يضاف الى ذلك ان السلطة الايرانية، تخلت عن حقها في الاشراف على حسومات العملات الاجنبية، وهذا ما سمح بعملية (الهروب الشرعي(، للرساميل. كما ان القوة الشرائية التي تخلقها الدولة عبر مصاريفها المختلفة، هى من الاهمية بحيث جعلت معدل الصرف بين الدولار والريال في مستوى ثابت ومنخفض، كما ان معدل التضخم، قارب ٢٠% و رغم تضاعف الواردات ثلاث مرات، فان القدرة الشرائية لا يمكن امتصاصها، وبالتالي فان جزءا هاما من هذه القدرة يتجه نحو المضاربات الداخلية والخارجية، والباقي يخرج من ايران ليستقر في الخارج على شكل ودائع او توظيفات. ما هي اهمية هذا)الهروب الشرعي)؟ اخيرا اعلن البنك المركزي في طهران أن الرساميل المهربة بشكل غير شرعي في ذلك الوقت تقدر بـ٥٠٠ مليون دولار سنويا.

٥- ودائع في البنوك الاميركية، وأنشطة خاضعة للنظام المصرفي في الداخل والخارج

اوردت مجلة «نيوزويك» فى عددها الصادر يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٧٤، ما يلى:

«ان اعادة تدوير الدولار النفطي، بلغ نسبا بالغة الاهمية. فالمصارف الاميركية بمفردها، حصلت على ما يقارب ٧ مليارات من الدولار من (الأوبك) أثناء الاشهر الثمانية الاولى من هذه السنة، كما قدمت هذه المصارف الى البلدان الاجنبية ما يقارب ١٤ ملياردولار، على شكل قروض. غير أن اعادة تدوير الدولار النفطي تطرح مشاكل مستعصية. فالقروض التي تقدمها للحكومات الاجنبية تمتد من سبعة الى عشرة اعوام، غير أن الودائع المصرفية لـ (الأوبك) يمكن أن تسحب في مهلة قصيرة».

ان هذا الخوف مبالغ فيه، فالذي يحصل فعلا، هو أن أعضاء الـ (الأوبك) لم يظهروا أية رغبة أكيدة في نقل أموالهم. وحتى لو فعلوا ذلك، فان عددا كبيراً من البنوك الأجنبية يوضح بأن عملية نقل الأموال هذه ليست على درجة من الخطورة عالية. فلو قررت المملكة العربية السعودية، أن تسحب أموالها من (تشز منهاتن بنك)، فهي مضطرة لايداعها في مصرف آخر من العالم. عندها يكون بامكان (تشز منهاتن بنك) أن يقترض نفس المبلغ من اجل تعويض ما تم سحبه من ودائع سعودية. يضاف إلى ذلك، أن المصارف المركزية للقوى الصناعية سمحت باعطاء قروض، تسمى احتمالية، لكل مصرف، يمكن أن يواجه بها عملية سحب ودائع غير منتظرة.

ان المصارف تحاول اقناع اعضاء (الاوبك) بتوزيع ودائعهم المالية في بنوك عدة في العالم، وبذلك تتمكن هذه المؤسسات من ان تتحمل مشتركة الخطر وذلك عبر عملية التسليف لمستوردي النفط. ان المصارف الكبرى باشرت، هذه المسألة، عبر رفضها لاستقبال ودائع جديدة أو عبر تخفيضها لمعدل الفائدة لهذه الودائع.

وتأمل المصارف من هذا الاجراء، أن تتشجع بلدان (الأوبك) على توظيف جزء أكبر من أموالها في استثمارات طويلة الأمد، في بلدان المركز.

وبذلك، يغدو للبترو - دولار، دور ايجابي تستفيد منه اقتصاديات الولايات المتحدة المتعطشة للرساميل، والتي تعاني من معدلات فائدة مرتفعة. وهذا ما رآه)رضا فلاح)، احد مديري الشركة الوطنية الايرانية للبترول حيث يقول:

«كل شىء يسير بشكل جيد»، هذا ما صرح به لـ « جيمس بيشوب » صحافى فى النيوزويك. و «ان الفوائض تأخذ طريقها الى الولايات المتحدة. في البداية تأخذ شكل ودائع على المدى القصير، ثم على مدى متوسط، و اخيرا على مدى بعيد».

ففي جريدة الموند (٢١ تشرين الثاني ١٩٧٤) تمت الاشارة الى ان خبراء O.C.D.E يناقشون الاقتراح الذى قدمه كيسنجر، والهادف الى توفير رصيد مالى، قدره ٣٠ مليار دولار، انطلاقاً من البترو- دولار،

كي تتم مساعدة البلدان الصناعية في تغطية عجز ميزان مدفوعاتها. واخيرا، اوردت صحيفة (اطلاعات) الايرانية، في عددها الصادر في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٤، ان الشركة الجوية الاميركية)غرومان((التي تقوم بصناعة طائرات حربية) أعلنت بأن ٩ بنوك اميركية والبنك الوطني الايراني، قد سلفت هذه الشركة ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار. منها ٧٥ مليون دولار من البنك الوطني الإيراني. كما ان هذا المصرف قد قام بتسليف بلدية انكليزية بقرض قدره ٢٠٠ مليون دولار.

الا ان الوظيفة الاكثر اهمية، التي تقوم بها المصارف الايرانية، هي الدور التسليفي، الذي حلت فيه محل مصارف البلدان الصناعية في تسليف المستوردين الايرانيين، حتى ميكننا تفسير هذا الدور الجديد، علينا ان نتذكر بأنه قبل زيادة اسعار البترول، كانت مصارف البلدان الصناعية هي التي تقوم بتسليف المستوردين الإيرانيين، الا انه وبعد الزيادة التي طرأت على أسعار البترول، تولت المصارف الايرانية القيام بدور التسليف للمستوردين الايرانيين، محررة بذلك المصارف الصناعية من هذا العبء. وبذلك، فان النظام المصرفي الايراني، العامل في خدمة الرأسمالية المسيطرة، يضيف الى وظائفه الداخلية والتي تترجم نفسها بتوسيع السوق الى الحدود القصويى امام السلع المستوردة ووظائفه الخارجية التي تتجسد في تحرير النظام المصرفي للبلدان الصناعية من مهمات قليلة المردودية. لهذا السبب فان هذه الوظائف مجتمعة تتطلب زيادة كبيرة في السيولة النقدية والتي تفسر على النحو التالي:

٦ـ زيادة احتياطات العملات الاجنبية:

ان النقد الايرانى ليس الا انعكاسا للمداخيل النفطية. اذ انه دون هذه المداخيل لا قيمة له، وهذا عائد الى عدم وجود اي انتاج داخلي في ايران، يصلح كقاعدة لعملة ان القوة الشرائية التي تخلق مصاريف الموازنات، وزيادة الواردات التي تضاعفت خلال عام، قد ساهمتا في تفاقم الحاجة للسيولة النقدية. لهذا السبب، نلحظ في ايران، ان النقد الموضوع في التداول قد زاد بنسبة ٣٢% خلال ١٨ شهرا(اطلاعات، ٩ تشرين الثاني ١٩٧٤). ان زيادة الحجم النقدي داخل البلاد، واتساع الانشطة المصرفية الى خارج البلاد، والتبعية الكاملة لايران على مستوى صادراتها، تتحكم بزيادة احتياطات هذا البلد من العملات الاجنبية. كذللک، فقد زادت، احتياطات البلدان المنتجة للنفط، خلال عام واحد، من ٧% الى ٩٪ من الاحتياطات العالمية: من ايلول ٧٣ الى ايلول ٧٤، زادات الاحتياطات الايرانية من ٩٩٢ مليون دولار الى ٦/٣ مليارات دولار، كما زادت احتياطات البلدان الثانية الاخرى المنتجة للنفط من ١٢ مليار دولار الى ٣١/٨ مليارىدولار. فى الاجمال، هذه العملات الاجنبية تزايدت بنسبة ٣٨ مليار دولار، مما يشكل احتياطا هائلا، مودعا في الولايات المتحدة الاميركية.

اذن، ان تزايد حجم الموجودات النقدية في داخل ايران، وزيادة الواردات، والتضخم (الذي يبلغ في ايران، رغم النمو المتسارع للواردات، هو ضعف معدل التضخم في الولايات المتحدة، هذا ما يجبر ايران على

زيادة احتياطها من العملات الاجنبية كي تصبح قاعدة لتغطية النقد الايراني)، واخيرا الاحتياطات الامنية من اجل شراء منتوجات، توصف بأنها استراتيجية، كلها تتزايد وفق معدلات جنونية.
باختصار، ان تزايد الانتاج النفطي يؤدي الى زيادة المداخيل النفطية وهذا ما يسهم بدوره في تزايد القوة الشرائية، أي تسارع وتائر الواردات ومزيد من الطلب للسيولة بالعملات الاجنبية.

إعادة التدوير غير المباشرة للعائدات النفطية

إن اعادة التدوير تتم اساسا عبر استيراد السلع والخدمات. ان آثار ذلك على اقتصاديات البلدان المنتجة اكثر خطورة من آثار اعادة التدوير المباشر. وسنكتفي هنا بذكر الخطوط العامة لاشكال اعادة التدوير غير المباشرة.

١- استيراد السلع والخدمات:
ان النمو الاقتصادي لبلد صناعي، يتم تحديده على اساس الناتج القومي الخام، غير ان الوضع يختلف عند ما يتعلق الامر ببلد كايران، عندها يتم تحديد النمو الاقتصادي استنادا الى ازدياد الناتج النفطي ووتيرة الواردات. ان مادحي نظام الشاه، لا يتوقفون عن ترديد القول بأن ايران بلد يتصنع بوتائر متسارعة، ونحن بدورنا نسأل ما هي هذه الصناعة التي لم تنجح إلا في زيادة الواردات؟ بالمحصلة، ان الواردات الايرانية تزيد عن ٢٠ ضعفا قياسا إلى الصادرات غير النفطية.
في مرحلة مصدق، وبسبب سياسة الاستقلال الوطني التي مارستها حكومته، تراجعت الواردات الايرانية الى ما نسبته ٧٠٪ من الصادرات غير البترولية في عام 1952 ثم من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٨، اى قبل ازدياد اسعار النفط، فان الواردات بلغت ٨ اضعاف الصادرات غير البترولية. واليوم، بعد زيادتين متواليتين لاسعار النفط (١٩٧١، ١٩٧٣) فان الواردات بلغت ٢٠ ضعفا بالنسبة للصادرات غير البترولية)وذلك دون أن نأخذ بعين الاعتبار، ان جزءا من الصادرات تقوم صناعته على سلع مستوردة من الخارج) ان مسؤولى الخطة الخمسية، خططوا على ان لا تتجاوز الواردات الايرانية في نهاية الخطة ه أو٦ مليارات دولار غير اننا نلحظ اليوم (١٩٧٤) اى ٤ سنوات قبل انتهاء الخطة، بلوغ الواردات الايرانية ١٠ مليارات دولار، فواردات ايران عام (١٩٧٤) تضاعفت ثلاث مرات قياسا ال عام ١٩٧١. بالنتيجة، ان صرف المداخيل البترولية، مع الأخذ بعين الاعتبار المفاعيل المضاعفة، يخلق قوة شرائية تفوق بكثير حجم المصاريف. فوفق الاحصاءات الرسمية، ان ازدياد الطلب على السلع الصناعية وغير

الصناعية بلغ ٢٠% في السنة الجارية (١٩٧٤) في مواجهة هذا الطلب، فان نمو الانتاج الداخلي، المرتكز على الموارد الذاتية، هو في حدود الصفر. انطلاقا من هذه الوضعية، فان اية زيادة في الطلب، تعنى ازدياد الاستيراد، على هذه القاعدة تترسخ المفاعيل المفككة لاعادة التدوير غير المباشر: ان الواردات لا تفسح أي مجال لاقتصاد متمركز داخليا، وتسد الطريق امام نمو الانتاج الداخلي، وبذلك تفكك اقتصاد البلد، وتبقي على حياة الفروع الاقتصادية الملحقة، وتحكم بالموت على الفروع الاخرى غير الملحقة. وبذلك، فان عملية الحاق الاقتصاد الايراني تتسارع.

ان التنافس بين القوة الشرائية والواردات، لا يتم الا بزيادة دائمة للإيرادات النفطية، وهذا ما يعني نموا متزايدا للانتاج النفطي. ان عملية التنافس هذه تجعل من إيران بلدا سريع الافلاس، ومجبرا على تغطية عجزه باللجوء الى القروض الخارجية والى البيع المسبق لموارده الطبيعية، البترول وغيره.

ان الزيادة المتسارعة للقدرة الشرائية في ايران، وغياب الانتاج السلعي الداخلي، يحضر الشروط للتزايد السريع للاسعار وصعوبة مراقبتها. واذا ما اخذ بعين الاعتبار، الضعف السياسي للانظمة المنتجة للنفط في الشرق الاوسط، فان تزايد الاسعار ونمو التضخم يمكن أن يتركا مضاعفات سياسية خطيرة. من اجل مواجهة ذلك، تزيد هذه البلدان في وارداتها، ولكن رغم ذلك فان معدل التضخم في ايران بلغ عام ١٩٧٤، ٢٠% اذن عبر عملية التنافس بين القوة الشرائية والواردات، فان المداخيل يتم (هضمها) بسرعة وتجد ايران نفسها امام سلطة واردات لا تكفي الإيرادات النفطية لتغطيتها.

٢- تعويض لصالح توسع سوق الاقتصاد الاميركي:

عند ما يكون الاقتصاد الايرانى، قد تمت عملية تخطيطه بهدف ان يكون اقتصادا تابعا للولايات المتحدة، حتى بالنسبة للسلع الغذائية، يصبح من الطبيعي ان جزءا من الإيرادات النفطية الايرانية يتم وضعه في الولايات المتحدة لتأمين الفارق (في ارتفاع الاسعار العالمية). فمنذ ٢٠ سنة والزراعة الايرانية تخضع لعملية تدمير و تفكيك منظمة. فوفق الاحصاءات المقدمة من قبل الحكومة الايرانية، فان ٢٠ الفا من أصل ٢٨ الف قناة (قنوات ريّ تحت الارض) تم تدميرها. كذلك فان بنية الانتاج الزراعي تبدلت: حصة الحبوب والمواشي في انخفاض مستمر. واليوم، فان هذا البلد، الذي كان سابقا من البلدان المصدرة للحبوب والمواشي، اصبح مستوردا لها. فمسؤولو الاقتصاد الايراني يعلنون بانه في السنوات العشرين القادمة، أى حتى نضوب الاحتياطات النفطية، على ايران ان تستورد السلع الزراعية. فقد اعلن رئيس الوزراء (بالنسبة لمستوى عادي من التغذية، فان ايران لا يمكنها تغطية اكثر من نسبة ٧٪ من حاجاتها، والباقي يجب استيراده). وعندما يتم سؤاله، لماذا لا تتوفر استثمارات في القطاع الزراعي، يكون الجواب: انظر الى شح المياه.

وفي السنين الاربع المتبقية من الخطة الخمسية، فان الشاه قد اعلن بأنه سيخصص ما قدره ٢٢٠ مليار ريال لتغطية الفارق في اسعار ٥ سلع زراعية اساسية. والتعويض يبلغ بالنسبة للسنة الجارية ما قيمته ١,٤ مليار دولار. بعبارة اخرى ان النظام الايراني عبر صرفه للإيرادات النفطية، يحقق هدفين يبتغيها المركز المسيطر: فمن جهة يطور انتاج الاسواق الزراعية مع الولايات المتحدة في ايران، ومن جهة ثانية يفتح الطريق أمام الاستثمارات الزراعية الاساسية.

ففي هذا القطاع، تتجه الاستثمارات نحو السلع الزراعية التي تجد اسواقها في البلدان الصناعية: انها عملية تتبيع مزدوجة: تفكيك القطاع الزراعي وتدمير بعض فروعه.

٣- شراء الاسلحة:

ان القوى العالمية تطور صناعاتها العسكرية بوتيرة متسارعة ليس فقط بهدف ابطال فاعلية القوى المحركة في النظام الاجتماعي. ولكن ايضا لان العلاقة بين المسيطر والتابع في العالم ترتكز على السيطرة. لهذا السبب فان المصاريف العسكرية تتزايد بسرعة و خاصة فى الشرق الاوسط: منطقة البترول. فى عام ١٩٧٤، ايران وحدها اشترت من الولايات المتحدة كميات من الاسلحة يزيد ثمنها عن أي طرف آخر، بما قيمته ٣٧٩٤ مليون دولار. ان المشتريات المتراكمة من المعدات العسكرية فى ايران منذ ١٩٧٣ (حتى ١٩٧٤ فقط) بلغت اكثر من ٧/٤ مليارد دولار.

واثر اتفاقية ٤ آذار ١٩٧٥، فان مشتريات اخرى ستبلغ قيمتها ٥ مليارات دولار حتى عام ١٩٨٠، وبذلك تكون ايران الزبون الاول الاميركي.

٤ ـ حفظ الأمن:

بين التكاليف الموفرة من قبل الولايات المتحدة، توجد التكاليف المتعلقة بالدفاع عن »العالم الحر»الملقاة على عاتق البلدان المنتجة للبترول وخاصة إيران. إن الولايات المتحدة تفرض على هذه البلدان التكاليف العسكرية لمنطقة تمتد من أفريقيا الشرقية الى أسيا الجنوبية ـ الشرقية.

٥ـ مصاريف آخرى:

اثر ازدياد الإيرادات النفطية، فان التكاليف الادارية بالعملات الاجنبية، قد تزايدت ايضا. فالبلدان المنتجة للنفط تستورد الخبراء بازدياد. كذلك فان البلدان المنتجة للنفط تتولى عن الولايات المتحدة ما يتوجب عليها من اعباء تجاه بعض المؤسسات الدولية. كذلك تدفع ايران هبات لمؤسسات دولية وجامعات اميركية. كذلك فبمساهمة ايران فى عدم تشجيع السياحة فى الشرق الاوسط، فانها تسهم بشكل غير

مباشر في تشجيعها في الغرب: اثناء الصيف نلحظ ان العواصم والشواطىء الاوروبية تغص بالايرانيين (والعرب). واذا كانت سياسة تشجيع السياحة في الغرب تعني تصدير جزء من القوة الشرائية، فانها تهدف ايضا الى تخفيض حمى التضخم الداخلية.

الخـــــــلاصـــــــــة

إن دينامية تحلل مجتمعنا اقترنت بدينامية هيمنة المجتمعات المسيطرة، وكانت نتائج لبعضها. إن دينامية اللامساواة (المتزايدة بيننا وبينهم) والاضطهاد المتفاقم هي التي تفسر الاتجاه العالمي للتحلل والالحاق. ومنذ انحدار الاقتصاد الايراني نحو هاوية التحلل، أكثر فأكثر، فان الخطط الاقتصادية التي نفذت أو تقرر تنفيذها، ارتبطت ببرامج تطوير الاقتصاديات المهيمنة وكانت جزءاً مكملاً منها.

ان اتفاقية رويتر (١) و اتفاقية المصرف الشاهنشاهى (الملكى) و اتفاقية ١٩١٩ (٢) والخطة العشرية (٣) و"المجلس الأعلى للاقتصاد" (٤) والخطط الاقتصادية الخمس اللاحقة(٥)، كانت كلها خططاً لتجزئة وتخريب الاقتصاد الايراني، ونفذت خدمة لحاجات الاقتصاديات الأجنبية المسيطرة. وفي جميع هذه الاتفاقيات واالخطط، يمكن تلمس الأهداف الاقتصادية التالية (٦):

١- تحكم الغرب (وخاصة الدول الأنجلو- سكسونية) بمصادر الثروة الايرانية، وجعل ميزانية الدولة الايرانية معتمدة على عائدات استثمار تلك الثروات.

٢- توسيع الأسواق اللازمة لمنتجات الاقتصاديات المسيطرة، وجعل الاستيراد الشريان الأساسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية في ايران.

٣- وللوصول الى الهدفين اعلاه يجب الاهتمام بتوسيع شبكة الطرق، بحيث تصبح الطرق الايرانية جزءاً من شبكة الطرق العالمية، تلك الشبكة التي أوجدتها القوى المسيطرة على العالم تسهيلاً لأهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. هكذا خصص القسم الرئيسي لنفقات الخطط الاقتصادية لبناء طرق تربط الموانىء بمراكز الاستهلاك (المدن).

إن الخطة الخامسة التي تتوقع السلطة أن تصل بايران الى)أبواب الحضارة الكبرى) هي في الواقع برنامج ضخم لتوسيع المجال أمام منتجات الاقتصاديات المسيطرة لتدخل بلادنا، وذلك تحقيقا لأغراض الشركات المتعددة الجنسية. إن الطرق تلعب عادة دور الشريان في ربط مراكز النشاطات الاقتصادية في بلد، أصبحت في بلادنا وسيلة لتسهيل النهب وتحطيم الاقتصاد الوطني لصالح الأجانب(٧)، إن ارتباط

الطرق المحلية بالطرق الستراتيجية العالمية، جعل من طرق بلادنا جذوراً تمتص الاقتصاديات المهيمنة من خلالها ثرواتنا الى آخر رمق.

٤- تغيير البناء الاقتصادي لايران، يعني تجزئة كيانه ودمج الفروع المجزأة والمقتطعة من بعضها بمثيلاتها من فروع الاقتصاديات المسيطرة. إن البرنامج الهادف لتحقيق هذه التجزئة لا يتوقف عند نهب ثرواتنا الطبيعية، بل يتعداه لسلب الثروات الزراعية والغابات ايضاً.

٥-للوصول للأهداف المذكورة، يقتضي التحكم بالسياسة الجمركية. وفي بداية حملات النهب الاستعماري حاولوا أن يسيطروا على ادارة الجمارك الايرانية بشكل مكشوف وعن طريق اتفاقيات. في الخمسين عاماً الماضية حاولوا تنفيذ ذلك الهدف بزيادة حجم الاستيرادات وتحويلها الى أساس (النشاطات الاقتصادية) مما يضمن تشريع ابواب البلاد أمام البضائع الأجنبية.

٦- جعل النظام المصرفي أجنبياً(٨)، وتحويله الى أداة لخدمة أهداف الشركات المتعددة الجنسية. جعل العملات الأجنبية غطاء للنقد الايراني (اصبحت عائدات النفط الآن هي غطاء عملتنا)، وتحويل النقد الى أداة لترسيخ سيطرة الغرب وتواصل عملية السلب.

لكن تحقيق ذلك كله لن يتيسردون (تغريب) الاستهلاك. و هذا لن يتم سوى بالقضاء على (الإيديولوجيا) المنافسة وتحطيم أسس الثقافة والقيم الوطنية. (إن تغريب نمط الاستهلاك يضمن ايجاد أسواق ضخمة لا يمكن بدونها بناء البلد)(٩).

ومن أجل تقليد النمط الغربي للاستهلاك، كان ينبغي توسيع المدن على أساس الاستيرادات والنفقات الحكومية والاستثمارات الأجنبية ونمو مستوى الاستهلاك (أي بناء مدنية البولفارات!)(١٠).

إن التغييرات الثقافية والاجتماعية والسياسية (جعل الدولة والجيش في خدمة الأجانب)، ارتبطت بالتغييرات المذكورة اعلاه، وبذلك تمت تجزئة ايران وتحللها من جميع النواحي، واكتسب تصدير ثرواتها ابعاداً واسعة في خدمة الأجانب والشركات المتعددة الجنسية التي تسعى لضمان سيطرتها الراهنة والمستقبلية على العالم. وما خطط (التطوير الاقتصادي) سوى انعكاس لأهداف الشركات الأجنبية والفئات المحلية الحاكمة.

إن التمعن في مراحل تطور الاقتصاديات الصناعية، والقفزة التي حققتها في عصر الثورة النفطية ومقارنتها مع التغييرات البنيوية في مصادر الميزانية الايرانية، وخاصة خلال الخمسين عاماً الماضية، يوضح الهدف من سياسة جعل النشاطات الاقتصادية الايرانية خارجية، وجعل اهداف الاقتصاديات المهيمنة داخلية. (أي نفس الأهداف السبعة التي أشرنا اليها). إن تحليل الخطة الخامسة يؤكد مجاراة الدينامية الداخلية للاقتصاد الايراني لدينامية إدماجه مع الاقتصاديات الاجنبية المسيطرة.

العلاقة بين تطور الاقتصاديات الصناعية
و تتبيع الاقتصاد الايرانى

في العهد الصفوي* كانت ميزانية الدولة تعتمد في ٩٥ ٪ منها على الانتاج الداخلي، أما العائدات الجمركية فلم تصل الى ٥٪ من مصادر الميزانية(١١). وفي العهد القاجاري † ، أي عندما بدأت ايران بالخضوع تدريجيا للقوى العالمية الجديدة: روسيا وبريطانيا، انخفض الاعتماد على الانتاج الداخلي، واصبحت للميزانية آنذاك أربعة مصادر:

١- **الموارد الناتجة عن الانتاج الداخلي الصرف.**
٢- **عائدات الجمارك والامتيازات والضرائب غير المباشرة.**
٣- **النفط والغاز والمصادر الطبيعية الأخرى.**
٤- **عجز الميزانية والذي تم تأمينها من القروض والمساعدات الخارجية.**

فى عام ١٩١٦ كانت ٥/٣٧ % من الميزانية لا تزال تأتي من الانتاج الداخلى(١٢). وعند ما نفذت اتفاقية رويتر بشكل كامل فى عهد رضاخان، انخفض حجم الاعتماد على الانتاج الداخلي بحيث بلغ في عام ١٩٤١، أي نهاية عهد الاستبداد الاسود ‡ ١٢٪ فقط، بينما كانت ١٨/٤% من الميزانية تاتي من العائدات الجمركية و٥٣/٢ ٪ من النفط والثروات الطبيعية الاخرى، بينما كانت الميزانية تعانى من عجز مقداره ١٦/٤% منها(١٣).

---

* أسس الصفويون اول دولة مركزية فى ايران منذ الفتح الاسلامي و ذللف فى عام ١٥٠١ و حكموا حتى التابعة وال فيلية من اقتصاد البلد.

† حكمت السلالة القاجارية منذ عام ١٧٩٥ و حتى ١٩٢٥.

‡ فى ١٩٢١ سيطر رضاخان (قائد فرقة القوزاق) على الحكم الايراني خلال انقلاب دبره مع السيد ضياء الدين رجل الانكليز المعروف، لكنه ابقى صورياً على العرش القاجارى حتى ١٩٢٥ حيث اعلن انهاء سلطة القاجاريين ونصب نفسه شاهنشاهاً على ايران. وقد حكم في ظل دكتاتورية تسمى في ايران بالعهد الأسود، و امتد حتى ١٩٤١ حيث دخل الحلفاء اراضى ايران بسبب تعاون رضاشاه مع النازية فخلعوه عن العرش و نصبوا ابنه محمد رضا شاه مكانه. (المترجم)

وبعد تنفيذ الخطط الخمسية، لو أردنا مقارنة أقسام الميزانية ببعضها لرأيناها عكس ما كانت عليه في العهد الصفوي: فان ٥ ٪ فقط من الميزانية تأتي من الانتاج الداخلي!

وبما أن الميزانية هي حصيلة انتاج المجتمع خلال سنة مالية، فان تغيير بنيته، هو حصيلة تغيير بنيوي في الاقتصاد الايراني وعامل في ذلك التغيير. إن هذا التحول يبين:

١- تراجع الانتاج الداخلي

٢- ان استخراج النفط والمصادر الطبيعية الأخرى شهد تزايدا متصاعدا من حيث المستوى والجوهر.

٣- إن الاستيراد حل محل الانتاج الوطني.

٤- إن ابواب البلاد شرعت على مصراعيها أمام سيل الاستيراد.

٥- ونتيجة لذلك فان المدن شهدت توسعاً كبيراً بسبب زيادة العائدات النفطية والاستيرادات.

٦- إن ترويج البضائع المستوردة في سوق آخذة بالتوسع، احتاج الى شبكة من طرق المواصلات الداخلية مرتبطة بالشبكة العالمية.

٧- إن حجم النقد والمؤسسات النقدية قد تضخم بشكل كبير. إن وظيفة هذه المؤسسات كانت تسهيل الاستيراد والاستهلاك والاسهام في انتقال الرساميل المحلية الى الأقسام التابعة والطفيلية من اقتصاد البلد.

وبينما كان الاقتصاد الايراني يزداد تفككاً وتحللاً، كانت الاقتصاديات الصناعية تواصل سياسة الدمج والالحاق وتسجيل مستويات جديدة من النمو. إن مستويات النمو هذه وصلت نسباً عالية بعد الحرب الثانية، حيث بدأ النفط يلعب دوراً حاسماً، أما قبل ذلك فلم يكن النفط يسهم بفعالية وأهمية تذكر في التطور الاقتصادي للعالم.

ولو أردنا تلخيص دور النفط في التطور الاقتصادي، لأمكن القول: (١) إن النفط جعل امكانية التطور الاقتصادي غير محدودة. (٢) وبفضل النفط استطاعت الاقتصاديات المسيطرة احداث تنويع لا مثيل له في الانتاج دونما أي اعتبار للحاجات الضرورية للانسان. (٣) إن الرأسمالية استطاعت من خلال توسعها على الصعيد العالمي الحفاظ على نظامها. (٤) في الاقتصاديات الصناعية اصبحت نسبة الاستهلاك أعلى من نسبة الانتاج، ومن أهم العوامل في ذلك تطور استهلاك البلدان المنتجة للنفط. وإذا كان متوسط نمو الاستهلاك في البلدان الصناعية ٥-٦ %فان نمو الاستهلاك في بلدان كايران والعربية السعودية هو خمسة أضعاف تلك النسبة. وهكذا فالاقتصاد الايراني قد ارتبط عضوياً بالاقتصاديات المسيطرة وذلك من خلال النفط وعائداته وكذلك من خلال المنتجات الصناعية والرأسمال، إن التفاعل بين العناصر الذكورة تم على الشكل التالي:

١- إن النفط كمادة خام وكطاقة هو قوة محركة لتطور الاقتصاديات الصناعية، أما في: الاقتصاد الايراني فهو يلعب دور القوة المحركة للاقتصاد بصفته إيرادات. أى ان الاقتصاديات المسيطرة تحتاج النفط نفسه، أما الاقتصاد الايراني فيحتاج الإيرادات.

٢- إن الاقتصاديات الغربية لا يمكن أن تتطور دون مزيد من توسيع الأسواق، أما الاقتصاد الايراني فلا حياة له بدون الاستيرادات.

٣- إن نمو استهلاك المنتوجات المحلية هو سلبي أو هو نسبة لا تذكر. أما نسبة نمو استهلاك المنتجات الصناعية الأجنبية فتبلغ أكثر من ٣٠٪.

إن الازدياد الكبير في حجم الاستهلاك ونسبة نموه، لا يجعل الدولة مضطرة لزيادة تصدير النفط والثروات الطبيعية الاخرى فحسب بل تجبرها ايضاً على قبول أي عرض أجنبي للاستثمارات في ايران ويضطره للجوء الى الاستدانة من الخارج أكثر فأكثر. إن الترابط الوثيق بين دينامية الاقتصاد الايراني ودينامية الاقتصاد المسيطر، الذي يؤدي الى تفكيك اقتصادنا ودمج أوصالها المقطعة بالاقتصاد المسيطر، ليس وليد معادلات: اقتصادية صرف، بل انه حصيلة خيار سياسي للسلطة الحاكمة.

إن العودة الى تقييم علمي للبرامج الاقتصادية المستقلة التي اتبعها كل من قائم مقام والامير الكبير ومصدق، توصل الباحث المنصف الى الحقائق التالية:

١- إن الآفاق واسعة أمام تطوير الزراعة الايرانية. وكان بالامكان توظيف الرساميل في هذا المجال. فمن مجموع ٥٠ مليون هكتار لا يستغل سوى ٨ ملايين. ولو قت الاستفادة الصحيحة من الانهار ومناسيب المياه الايرانية لأمكن انعاش واستصلاح ١٢ مليوناً آخر من الهكتارات وارواؤها.

٢- يمكن تأسيس وتطوير الصناعة الايرانية على أساس مشتقات النفط، لانتاج ما يلبي حاجة كادحي شعبنا. وكان يمكن الاستفادة من أحدث وسائل التكنولوجيا في الانتاج مع تشغيل القوى والامكانيات الشابة فى البلاد و ذللف عن طريق التركيز على الوحدات الصناعية الكبرى.

٣- كان يمكن اعطاء شبيبة البلد دوراً في تطوير الاقتصاد، ذلك التطوير الذي يستهدف تطور ورقي الكادحين أنفسهم.

٤- كان يمكن تنظيم الاستيرادات وفقاً لحاجات تطورنا الاقتصادي المستقل. و... الخ.

ولكن تطبيق هكذا برامج كان متلازماً مع تغيير البنية الاجتماعية لوطننا، مما كان يؤدى للإطاحة بالسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات الحاكمة. لأن تحقيق الاستقلال الاقتصادي يعني قطع

---

* المرزا عيسى قائم مقام فراهاني الوزير الأول لمحمد شاه القاجاري ومرزا تقي خان رئيس وزراء ناصر الدين شاه القاجاري. كان كلاهما من رجال الدولة البارزين، وقد حاولوا اتباع سياسات إصلاحية مستقلة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن محاولاتهما فشلت بعد أن اصطدمت بالسيطرة الاستعمارية وبتبعية البلاط وأخيرا قتل كلاهما. (المترجم).

صلات التبعية وبقطع تلك الصلات، تفقد الفئات الحاكمة مستلزمات وجودها، لأنها ليست سوى نتاج لتلك الصلات وحارس لها.

وهكذا فشلت التوجهات المستقلة تلك، وبدأ العمل في تنفيذ برامج أخرى أثبتت بان حياة الفئات الحاكمة وسلطتها واستمرار النظام الاجتماعي السائد ترتبط بضرورة تصدير ثروات البلاد وحصيلة كدّ الكادحين، واستيراد المنتجات الصناعية الاجنبية. إن الاجراءات الاقتصادية التي اعتمدتها السلطة كانت:

١- **خلق قدرة شرائية يعجز الانتاج الوطني عن اتباعها. وفي الواقع إن الدولة خلقت قدرة شرائية كبيرة من خلال إنفاق ميزانيتها الضخمة التي بلغت ٢/٥ أضعافها.**

٢- **التوزيع اللا متساوي وغير العادل لتلك القدرة الشرائية في أنحاء البلاد. فقد كانت المدن الكبيرة التي تعتمد عجلة اقتصادها على الاستيراد، تستوعب كل تلك القدرة الشرائية تقريبا.**

٣- **إن التوزيع غير العادل للقدرة الشرائية اكتسب ابعاداً اخرى فى المجتمع، فان معظم هذه القدرة قد توزع على الفئات العليا من المجتمع، وهذه الفئات إما تنقل ثرواتها وعائداتها للخارج، أو تصرفها على استهلاك منتجات لا يمكن للاقتصاد الوطني انتاجها.**

٤- **إنفاق موارد البلد في توسيع لا معقول للجهاز البيروقراطي والجيش. وهذا النمط من الإنفاق ساعد في تضخم الاستيرادات.**

٥- **تتبع سياسة معينة للاسعار تعيق توجه الرساميل نحو مشاريع اقتصادية تعتمد على الانتاج المحلي والمصادر الداخلية. لقد تم تثبيت اسعار المنتجات الزراعية. إذ ان. الدولة تستورد نفس المنتجات من اميركا والشرق الأقصى وأوربا بأثمان أعلى وتبيعها في الداخل بأسعار أقل، ولكنها لا تتبع نفس السياسة حيال المنتجين المحليين، أي تشجعهم من خلال شراء منتجاتهم بأسعار أعلى وبيعها للمستهلكين بأسعار أقل. وفي النتيجة فان هذه السياسة تجعل المنتجين المحليين عاجزين عن منافسة المواد المستوردة المثيلة.**

٦- **اتجاه سياسة الاعتمادات المصرفية نحو تسهيل الاستيراد بدلاً من التوجه لدعم الانتاج: الوطني. فأثناء الخطة الرابعة والعام الأول من الخطة الخامسة قدمت ٨ ٪ فقط من: هذه الاعتمادات الى القطاع الخاص وذلك لمجمل النشاط الاقتصادي في مجال الزراعة.**

الخطة الخامسة: مرآة لأهداف الشركات المتعددة الجنسية

إن التوقعات الرسمية تفيد بان موارد ايران خلال فترة الخطة الخمسية الخامسة سوف تبلغ ١٢٢/٩ مليار دولار. وقد خطط لانفاقها على النحو التالى(١٤):

	مستوى الانفاق (بمليارات الدولارات)	نسبتها المئوية للمجموع	نسبتها المئوية من عائدات النفط
١ ـ النفقات الجارية	٥٠,٢	٤٠,٧	٥١
ومنها :			
ـ النفقات العسكرية	٢٩,١	٢٤	٢٩,٦
ـ شؤون عامة	٦,٧	٥,٣	
ـ الشؤون الاجتماعية	١١,١	٨,٩	
ـ الشؤون الاقتصادية	٣,٢	٢,٥	
٢ ـ الاستثمارات الثابتة :	٤٢,٢	٣٤,١	٤٢,٥
تسديد القروض الأجنبية	٦	٥	٦,١
بقية الدفوعات ؟!	١٣,٤	١٠,٤	١٣,٦
الاستثمارات في الخارج	١١	٨,٨	١١,٢
المجموع	١٢٢,٩		

بناء على هذا الجدول فان حصة الادارة والمؤسسات الرسمية تبلغ ٤٠/٧٪ من إجمالي النفقات، و ٥١٪ من اجمالى العائدات النفطية. إن هذه الادارات والمؤسسات تتكون من ثلاثة أقسام مهمة هي: التأسيسات الادارية، التأسيسات العسكرية، التأسيسات الاقتصادية (الطرق، الموانىء، المطارات والكهرباء...).

إن ١٥/٤٪ من الموارد تصرف على تسديد القروض الأجنبية والتسديدات الاخرى و٨/٨% منها تنفق على الاستثمارات في الخارج، فلا يبقى من الاستثمارات الثابتة سوى ٢١/٨% لكي تنفق على «التطور الصناعي والزراعي).

إن حصيلة هذا النمط من الخطط والبرامج هي:

١- ازدياد حجم الاستيرادات و تحديد نوعيتها:

إن النفقات الحكومية الجارية للدول الصناعية نادراً ما تصل الى خمس النفقات البرنامجية (النفقات الحكومية الجارية لليابان في عام ١٩٧٤ كانت ٨,٥ ٪ فقط من إجمالي الانفاق القومي)، لكنها مع ذلك تواجه التضخم، أي الانتاج غير قادر على اشباع القدرة الشرائية التي تخلقها النفقات غير الانتاجية.

أما في ايران فتبلغ النفقات غير الانتاجية ثلاثة أرباع مجموع النفقات، مما جعل نسبة التضخم في ايران من اعلى النسب العالمية. أي انتاج سيستوعب هذا التضخم وهذه القدرة الشرائية الضخمة؟ الاستيراد. فقد قدرت استيرادات عام ١٩٧٥ بـ ١٦ مليار دولار، أي ان النتيجة الأولى لهذا التخطيط للانفاق هو توسيع السوق الايرانية لصالح الاستيراد. إذن فهناك ترابط وثيق بين تخطيط أوجه الانفاق وعلاقة ايران الاقتصادية بالدول الصناعية.

إن أوجه الانفاق لا ترتبط مباشرة بحجم المبادلات التجارية فحسب بل بتحديد نوعية المنتجات وتركيب الاستيرادات ايضا. إن التمعن في حجم و تركيب الاستيرادات يظهر علاقة ميزانية الانفاق بالسلع الاستهلاكية. وهذا من الأهداف البنيوية للشركات المتعددة الجنسية التي تنظم احتكار وتوسيع تقسيم الأسواق. كيف تسدد أثمان هذه الاستيرادات (التي بلغت في ١٩٧٥ ستة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٢ - نهاية الخطة الخمسية. الرابعة - وهي ترتفع بنسب تبعث على الدهشة)؟

نلاحظ من ميزانية الدولة وجود علاقة متلازمة ومباشرة بين زيادة نفقات الدولة: وزيادة حجم الاستيراد. لكن الاستيراد يزداد بسرعة وبنسب أعلى (خاصة اذا حسبنا هرب الرساميل من البلاد، والمواد التي تدخل البلاد عن طريق التهريب أو التهرب. والأعفاء من الجمارك، واضفنا ذلك أيضاً الى أرقام الاستيرادات الرسمية). أي انا نحتاج سنوياً مبالغ أكبر لتسديد أثمان الاستيرادات. إن رفع أسعار النفط وازدياد العائدات لم يغن البلاد عن القروض الأجنبية.

ان ميزانية ١٩٧٩ -١٩٧٧ تعاني من عجز يبلغ ٢/١ ملياردولار (وحسب آخر تصريح للشاه ٤ مليارات). ومن أجل التمكن من تسديد اثمان الاستيرادات، خفضت الدولة اسعار النفط لصالح الكونسرسيوم كي تستطيع زيادة انتاج وتصدير النفط. وتترتب على هذا الامر نتيجتان:

- زيادة معدلات انتاج النفط، أو التفريط بامكانية أي تخفيض في الانتاج، بحيث يبقى مفتاح تنظيم معدلات الانتاج في ايدي الكونسرسيوم.

-توفير النفط الخام وامكانية الصناعات البتروكيمياوية للاقتصاديات الصناعية كى يصبح النفط جزءا من تلك الاقتصاديات، بيغالبحرم الاقتصاد الايراني من امكانية دمجه بالنفط.

إن هذه السياسة تخدم هدفين آخرين للشركات المتعددة الجنسية:

-التحكم الكامل بانتاج المواد الخام والطاقة وتنظيم معدلات انتاجها حسب حاجاتها.

- تقسيم الانتاج في مختلف بقاع العالم وذلك تحقيقاً لغرضين:

<u>أولا:</u> ايصال معدلات الفائدة ال اقصى مستوى ممكن والاستفادة القصوى من جميع الامكانيات في جميع مراحل الانتاج وفي العالم كافة.

<u>وثانياً:</u> الحد من تأثير التحولات السياسية على كيفية ادارة الانتاج والاستهلاك، وتعجيز الدول من ممارسة أي تأثير في هذا المجال (حتى لوحصلت تغييرات في السلطة وجاءت حكومات لها توجهات وطنية ومستقلة).

٢-الاستيراد كمحور اساسى للفعاليات الاقتصادية:

أصبحت بلادنا لا حياة لها بدون الاستيراد، واصبحت المنتجات الأجنبية هي محور جميع الفعاليات الاقتصادية في جميع الفروع. فحتى قطاعات الزراعة والبناء اكتسبت وضعا جديداً بعد الاعتماد المتزايد على الاستيرادات. إن بلدان العالم أصبحت أقماراً تدور في فلك الشركات المتعددة الجنسية، واصبح كل بلد متخصصاً في انتاج معين حسب ظروف تلك البلدان وما يمكن أن تقدم لصالح المركز. وكان العالم قد أصبح معملاً بالغ الضخامة، فقدت بلدانه التابعة كل استقلالها من الناحية العملية، بل إنها مجبرة حتى أن تكيف الطبيعة كي تستطيع اداء دورها في المنظومة العالمية، فنراها تنشىء الطرق والمطارات والموانى ء و تخطط لشبكات الكهرباء وبناء المدن ومواقع الصناعات،... كلها كى تتمكن من اداء دورها العالمي.

إن تقسيم الانتاج على الصعيد العالمي له دلالات أعمق من ذلك: إن المجتمعات، ومنها مجتمعنا، لا تعتبر مجتمعات حيوية وفعالة ومبادرة!! بل ينبغي اجراء تغييرات فى بنيانها لتصبح أكثر مرونة وتتلاءم مع التحولات التي تفرض عليها من الخارج، إن القمع والارهاب الداخلي المستمر وتضخم الجيش والجهاز البيروقراطي كلها تهدف الى إحداث تلك التحولات.

إن العديد من الاشخاص والذين وإن كانوا من اتجاهات فكرية مختلفة، إلا أنهم ظلوا أسرى المظاهر والقوالب، يعتقدون بثنوية الاقتصاد الايراني والاقتصاديات المماثلة، أي يعتبرونها مكونة من قسمين: قسم حديث وعصري ونشط، وقسم» تقليدى» وإن هم هؤلاء ينصب على كيفية إلحاق القسم التقليدي بالقسم العصري.

إن هؤلاء لم ينتبهوا لحقيقة كون ذلك الجزء «العصري»، قد فرض من الخارج على اقتصادياتنا، ولم يولد من رحم القسم التقليدي ولا هو حصيلة تطوره. ولذلك السبب: أيضاً فان «القطاع العصري» من اقتصادنا لا يلعب نفس الدور الذي يمارسه في الاقتصاديات الصناعية. إن هذا القطاع في الاقتصاديات الخاضعة تحول الى جهاز للامتصاص تتفاقم ضخامته ليؤدي مهمتين:

- **تصدير الثروات الطبيعية للبلاد ونتاج عمل كادحي المجتمع الى الخارج، ومن أجل ذلك:**
- **التفكيلف الشامل للبلد الخاضع.**

وفي سبيل تحقيق ذلك يجري الاعتماد على الجيش وكذلك استخدام جزء من إيرادات تصدير ثرواتنا كأداة قهر وتفكيك.

ولتوضيح ما جاء اعلاه، تجدر الاجابة على سؤالين:

١- **بما ان التركيز على الاستيراد يسهل استفادة الشركات المتعددة الجنسية من القوة البشرية والمصادر الطبيعية للبلدان التابعة، فهل إن تلك الشركات في المقابل تكيف نشاطاتها وفق حاجات مجتمعنا؟**

٢- **هل ان فائض الانتاج يستخدم في اقتصادنا أم في مكان آخر؟ وهل ميكن لاقتصادنا، وان كان تابعاً، آن مجقق بالتدريج كيانا حيا و فعالا أم لا؟**

إن مجموعة من اقتصاديي الغرب، حاولوا الاجابة عن تلك الاسئلة، وقد صاغوا آراءهم تحت عنوان (الاستثمارات الثلاثية) على النحو التالى:

ان الدول النفطية تملك الرساميل، لذا يمكنها توفير الرساميل. بينما بلدان العالم الثالث غير النفطية تملك قدرات بشرية وثروات طبيعية لم تستغل بعد. أما الدول الصناعية فهي تملك التكنولوجيا والكفاءة العلمية وتستطيع توفير ذلك... وبتركيب هذه العوامل الثلاثة يمكن انجاز تطور اقتصادى!

وبما ان بلداً كايران يملك عنصرين من العناصر اللازمة أي القوى البشرية والرأسمال، فيكفيه استيراد الخبرة والتكنولوجيا لتحقيق التطور المنشود وتحوله الى قوة اقتصادية. وهم يعتقدون أيضا بان تطوير صناعة الصلب وبناء مفاعل ذرية هي من عوامل بناء ذلك الاقتصاد النشط والمزدهر!

أما نحن فسنحاول الاجابة على السؤالين المطروحين من خلال تحليلنا لعملية تكريس اعتاد البلد على الاستيراد.

٣- القضاء على استقلالية الاقتصاد وإلغاء امكانيات وأرضية العودة لاقتصاد مستقل

إن علاقة الاقتصاد «العصري»، مع «التقليدي» ليست علاقة دمج القديم والجديد. بل إنها تحطيم أسس بنية الاقتصاد المستقل. إن تبعية ٣٠٪ إلى ٩٠٪ من فروع الصناعة للخارج ليست قضية الاقتصاد الايراني وحده حتى يمكن القول بان التبعية ستخفف مع تطور الصناعة - الأم. وإن تبعية القطاع

الزراعى للخارج ليست قضية مكائن الحراثة والحصد والدرس، حتى يقال بأن تلك المكائن الزراعية سوف تنتج بالتدريج فى ايران.

ان تفكيک الاقتصاد الايراني لاينحصر فى عدم وجود ارتباط تكاملى بين مختلف الصناعات، كي يقال إن المجموعات الصناعية ستلتف مع الأيام حول الصناعة - الأم. والمشكلة ليست فقط عدم وجود قوى بشرية ماهرة لكي يقال سنستعين بالخبرة الاجنبية في البداية الى ان يحل الايرانيون محلهم بالتدريج (علماً بأن هذا الأمر لم يتحقق لحد الآن في صناعة النفط). والقضية ليست عدم توفر مياه كافية، ليقال إن الصناعة ستتركز على سواحل الخليج. والقضية ليست أيضاً في تبعية فروع الاقتصاد الايراني، كل واحد على حدة، لثيله فى الاقتصاديات المسيطرة، ليقال إن ذلك الأسار سوف ينفك تدريجياً مع بناء اقتصاد عصري. وليس الأمر متعلقا بالتوزيع غير العادل للعائدات ليقال إن التقدم الاقتصادي سيساهم في اعادة توزيع أكثر عدالة إن كل تلك الجوانب من القضية، هي نتاج تقدم الاقتصاد المسيطر على أساس. تحطيم الانسان وتخريب الطبيعة، وهي تتحرك وتتطور ضمن تلك المعادلة. إن تلك الجوانب من المعادلة توضح حقيقتين بارزتين:

١- **التناقض الدائم والمتزايد بين الانسان والاقتصاد الذي يوغل في الاغتراب.**

٢- **تحطيم الانسان والطبيعة عن سابق تصميم واصرار، وعندما ننظر الى مستقبل البشرية. على ضوء هاتين الحقيقتين يمكن تقديم إجابة أوضح عن السؤالين الذين طرحناهما في بداية هذا الموضوع. ولا بأس من صياغة اسئلة وأجوبة بسيطة، لعل محاورة. كهذه توضح ما نريد قوله بشكل آفضل:**

س: لو لم تكن هنالك اسلحة ومعدات اميركية، ماذا سيبقى من الجيش الايراني؟

ج: نمر من ورق.

س: إذا توقف الاستيراد، ماذا يحدث للصناعة الايرانية؟

ج: هياكل لا حراك فيها يأكلها الصدأ.

س: إذا توقف الاستيراد، ماذا يحدث للزراعة الايرانية؟

ج: لايبقى حتى ما هو موجود منها الآن.

س: إذا لم يستمر الاستيراد وعملية تصدير الثروات، ماذا سيكون من مصير طرق المواصلات؟

ج: ستصبح مهجورة وخالية.

س: وبدون الاستيراد، ماذا سيحل بالمدن و...؟

ج: ستكون مثل غول يلفظ انفاسه الأخيرة... ثم تبقى الأطلال.

س: وإذا توقف سيل النفط، ماذا سيحل بالاستيرادات؟ ج: لن يكون هنالك شيء اسمه استيراد.

س: وإذا فقدت الدولة عائدات النفط، ماذا سيحل بها وماذا سيكون مصير الشاه؟

ج: سيكون خيال المآتة في بلادنا أودونكيشوتاً في الغرب.

س: وماذا سيفعل أهل البلاد؟

ماذا سيفعلون؟!، ماذا يمكنهم أن يفعلوا اذا كانوا قد أحرقوا الطبيعة بأيديهم، واذا كانوا قد فقدوا امكانية التواصل وصنع الحياة والتحكم بالطبيعة خلال عهود الاغتراب الثقافي والخضوع لسلطة الشركات المتعددة الجنسية، واذا كانوا قد نسوا كل شيء ما عدا فن إحراق الطبيعة وقدراتهم الذاتية؟! إن النشاط الاقتصادي في كل مجتمع يعتمد على الأرضية الطبيعية والاجتماعية لذلك المجتمع، وتتكون الحاجات وتتجدد وفقاً لتلك الأرضية. ولكن الاقتصاد المفروض علينا قهرا يبتلع المصادر الطبيعية. ومع انه يستغل القوى البشرية الا انه لا ينسجم مع الأرضية التي أشرنا اليها، وتكون النتيجة قطع جذور الانسان عن الأرض، وتفرض عليه حاجات من اخارج لا تنسجم مع متطلباته الطبيعية والاجتماعية. ونتيجة لافتقاد الانسان لتلك الأرضية، يكف الذهن عن الانتاج ويصاب بالعقم ان استمرار التناقض بين الانسان والاقتصاد الموغل في الاغتراب والابتعاد عنه، يولد السانا محروماً من امكانية التطور الخلاق، والمبادرة الفكرية.. انساناً يكون أداة ساخرة بيد الاقتصاد الذي يكف عن كونه ملكاً للانسان بل يزداد عنه ابتعاداً وغربة ويصبح جهازا لامتصاص ثرواته وامكانياته ولخصي قدراته و تفكيره.

إن النظام الاقتصادي السائد وهو ينتزع من ارضنا مزيداً من الثروات الطبيعية، يزودنا فى المقابل بمنتجات تساهم هي الاخرى وى تخريب الانسان والطبيعة وتلويثها. ولكن هذا التخريب يتم على أيدي قوى بشرية مسخرة، فالايراني نفسه سيسخر لتخريب انسانيته و تلويث الطبيعة. حيث مجرى استخدامنا نحن لتسهيل تصدير ثرواتنا والتهافت على المنتجات المستوردة، والاسهام في بناء المؤسسات والمشاريع التي تعمل على تفكيك اقتصادنا الوطني وتحلل مجتمعنا، وذلك لاضاعة اي فرصة ممكنة للخروج من أسار الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وهنا تظهر أهمية القمع. فبدون أرهاب دائم وقمع متنوع الجوانب والوسائل، كيف بيكن آن مجبر الانسان على الشروع بتخريب مجتمعه و انسانيته؟ ان النفقات العسكرية الضخمة والمعدات التي لا أول لها ولا آخر ووسائل القمع والكبت وابواق الدعاية، تفسر كلها عنصر القهر في دفع الانسان باتجاه يتناقض مع ذاته.

إن حصيلة ٧٠ عاماً من نهب ثرواتنا هي تلك الصناعة اليتيمة المنفصلة عن بعضها البعض والمرتبطة عموديا باقتصاديات الغرب، مما يعتبر عاملا رئيسيا في تخريب اقتصاد البلاد وجعل الاستيراد محور حياتها الاقتصادية.. لا شك إن الاقتصاد المسيطر يمنع بناء نظام اقتصادي موحد في بلادنا، ولكن الأمر أكثر تعقيداً من ذلك ايضاً. فلو تقرر تخصيص رساميل لاستثارهاى عملية الربط بين فروع الصناعة فى بلادنا و تكميلها ببعضها، فاننا نحتاج الى أضعاف الرساميل المتوفرة الآن، فمن أين نأتي بها؟

ولو افترضنا ما هو مستحيل، أي امكانية جمع ودمج الصناعات المتبعثرة، فكيف نسدد اثنان الاستيرادات اللازمة لتغذية وتنشيط تلك الصناعة، حيث ستبلغ تلك الاستيرادات أضعاف ما هي عليه الان؟
لذلك لاي يمكن تحويل الاقتصاد الراهن الذي أنشئ لتخريب الإنسان والطبيعة إلى اقتصاد بالاكتفاء الذاتي، ولا أن ينشط ويتطور على أساس إمكانياته الذاتية.
تحلم الفئات الحاكمة في ايران بأن تتحول البلاد الى مركز لتجهيز المنطقة بأسرها بالمنتجات الصناعية. إن هذا مجرد وهم. لأن تسديد اثان مستلزمات الصناعة التابعة ومجمل الاستيرادات تعتمد على عائدات النفط وتصدير الثروات الطبيعية الاخرى. فلماذا توقف سيل النفط يوماً، ستتوقف كل حركة اقتصادية في بلادنا. إن تهافت رأسمالي بلادنا على شراء عقارات في الخارج... ومحاولة تأمين مستقبلهم في البلدان الغربية يفسره وعيهم لتلك الحقيقة وخوفهم من المستقبل (خلال الأشهر الخمسة من السنة الجارية - ١٩٧٧- حولوا الى الخارج ٦٥٠ مليون دولار!).
إن الايضاحات التي اسلفناها تهدينا الى الجواب على الاسئلة المطروحة:

١- **بما ان الوحدات الاقتصادية فى ايران اصبحت أجزاء من الشركات الصناعية والزراعية والمعدنية المتعددة الجنسية. فيمكن القول:**
   - **إن تلك الوحدات عاجزة عن بناء علاقات تكامل واندماج مع بعضها من منطلقات مستقلة.**
   - **لن تستطيع تلبية حاجات مجتمعنا وبلادنا. فمن الأهداف الستراتيجية للشركات المتعددة الجنسية فصل النشاط الانتاجي عن حاجاتنا الوطنية واصطناع حاجات جديدة تناسب مستلزمات تمركز و توسيع حجم رساميل تلالک الشركات و توسع ابعاد نشاطاتها العالمية.**

٢- **وعندما يغترب الاقتصاد وينفصل عن الطبيعة والمجتمع، فإنه لن يكون سوى تابع ومكمل للاقتصاديات المسيطرة. لذلك فحتى السجاد لم يعد صناعة ايرانية، لأن الأصباغ والخيوط والصوف اصبحت تستورد من الخارج و إن افراغ البلد من ثرواته لا يتوقف عند تصدير النفط والمعادن بل حتى ان الفائض المتكون من النشاط التجاري والاستيراد ينتقل بطرق متعددة للخارج.**

<u>فقدان كل سيطرة على رأس المال والادارة والسوق والتكنولوجيا وخاصة على النظام الاقتصادى وتوجيهه:</u>

ان سيل الاستيرادات يجلب معه التكنولوجيا المستوردة أيضاً. ويبدو هذا الأمر ايجابيا للوهلة الأولى. المسؤولين عن نكبة شعبنا يبررون التصدير المتزايد للنفط وثرواتنا بعدة عوامل * عمرورة الحصول على «التكنولوجيا المتقدمة».

إن افتقار شعبنا للخبرة والعلم سهّل رزوحنا تحت نير الاجنبي لقرنين من الزمن وسهّل على الأجانب سلب ثرواتنا. إن الحاجة للخبرة ستكتسب في المستقبل أهمية أكبر. ولكن كل مجتمع يحتاج الخبرة التي تؤهله لتجديد حياة الطبيعة وإنعاش مؤسساته الاقتصادية، حسب خصوصيات ذلك المجتمع.

إن الاستيراد عندما يصبح محور حياة البلد ويؤدي الى تغريب الانسان عن الطبيعة، يعيق نيل الخبرة المنشودة. فالعلوم والخبرات تتطور الآن حسب حاجات الاقتصاديات المسيطرة والنظام الاقتصادي السائد في بلادنا، مما لا يدع مجالاً أمام شعوب كالشعب الايراني، لتطور امكانياتها و خبر اتها و قدرتها على الابداع، حسب متطلبات تطورها المستقل والمنسجم مع ظروفها الطبيعية والاجتماعية الخاصة بها.

إن التبعية في العلوم والخبرات تكرس تبعية وخضوع بلادنا لأسياد العالم. فبعد أن انقطعنا عن جذورنا، ماذا سيحدث اذا امتنع أصحاب الخبرة عن تزويدنا بها؟!

وكما سبق وشرحنا في القسم الأول من هذه الدراسة فان الفرق بين الدول الصناعية والدول ما قبل الصناعية (النامية) اصبح بمثابة فوارق بين حضارتين، بين الانسان وما دون الانسان. لا يمكن لبلد ما أن يمتلك الخبرة بمجرد استيرادها، بل ان الأمر يحتاج الى تطوير دائم للامكانيات المستقلة لتشغيل الأيدي والعقول. وآنذاك فقط يمكن لشعبنا أن يعمل على تطوير حياته وازدهار جوانبها، وأن يناضل من أجل خدمة الانسانية واعلاء شأن فيه.

إن الاقتصاديات المسيطرة والشركات المتعددة الجنسية تحتكر الخبرة والتكنولوجيا وتحدد استخدامنا لها. وإذا برز من يطمح لنيل مزيد من العلوم والخبرات فانه مجبر على التعلم والنشاط ضمن حدود ذلك الاحتكار.

إن الدول الصناعية نفسها رغم امتلاكها لناصية العلوم والخبرات فانها تخشى دائماً تقدم الآخرين أو فقدان استقلالها في ذلك المجال، ولكننا نرى السلطة الحاكمة في بلادنا تواعد شعبنا باستيراد مزيد من التكنولوجيا عزاء للطاقات المهدورة والأدمغة المهاجرة.

إن الاقتصاديات المسيطرة، كي تحفظ سيادتها في ميدان العلوم والخيرات وكي تحرم شعوب العالم من كل استقلال علمي وتكنولوجي، فانها تتبع هدفين:

١- **ايجاد علاقة متناسبة بين تقسيم الانتاج وتقسيم التكنولوجيا على الصعيد العالمى. وهكذا تربط مرحلة cu::X1 بمرحلة التكامل التكنولوجى وْ الدول المختلفة بل وتستخدم في كل بلد مرحلة من التكنولوجيا وجزءاً من الخبرة.**

٢- **٢- انها تستلب (وطنية) القوى البشرية، إن هدم الحدود والحواجز هذا لا يخدم بناء عالم حر تزدهر في رحابه انسانية الانسان، بل يستهدف تحويل العمال الى عبيد، منقادين يخدمونها في مختلف بقاع العالم، فالعامل الايراني يستغل في بلدان الخليج، بينما يجرى بشاعة استغلال العمال الكوريين والفلبينيين، و... في ايران.**

ولكننا لا نفقد السيطرة على ميادين العلوم والخبرات فحسب، بل إننا نفقد أي زمام للسيطرة على رأسمالنا وسياستنا النقدية. لقد أوضحنا كيف سلبت منا الارادة فيما يخص التصنيع والاستثمارات التي أصبحت في ايدي الكونسرسيوم (وهذا ما يعترف به الحكام أنفسهم). إن سلب السيادة الوطنية لا ينحصر في مجال النفط، بل إن الخطط المطبقة – وخاصة الخطة الاقتصادية الخامسة - سلبتنا أي خيار مستقل فيما يخص انفاق رساميلنا، حيث لم يبق آمامها سوى النشاط في مجال الاستيراد. وحول السيطرة على الرأسمال المالي، يجدر القول بأنه لا يوجد نقد في العالم ظل مصونا من تلاعب الشركات المتعددة الجنسية وآثار سياستها. فكيف يستطيع النقد الايراني أن يحافظ على كيانه واستقلاله، بينا لا يملك رصيداً سوى العائدات النفطية، وليس سوى «النسخة الفارسية»، من العملات الأجنبية !

إن النظام المصرفي في ايران هو في خدمة سياسات الشركات المتعددة الجنسية، وذلك بسبب الوشائج التي تربطه مع النظام المصرفي في العالم الرأسمالي، ذلك الاخطبوط في خدمة سادة العالم والشركات الاحتكارية. إن المصارف الايرانية هي التي تنظم انتقال ثرواتنا الى الاقتصاديات المسيطرة.

إن النظام المصرفي العالمي يعمل كجهاز لاستعباد العالم، والحاقه بفلك الشركات المتعددة الجنسية. لذلك فإن أي نشاط خارج ذلك الفلك يؤدي إلى خروج الرساميل عن المدار العالمي المرسوم، سوف يخلق أوضاعاً جديدة في العلاقات ويمنح الاقتصاديات الخاضعة فرصاً للتنفس المستقل ويخلق اضطراباً في المنظومة العالمية التي يسودها حكم الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية.

لكن بقاء نشاط الرساميل ضمن مدار الشركات المتعددة الجنسية يجعل الفئات الحاكمة فى البلدان الخاضعة ترى ضمان وجودها في مزيد من الالحاق بالاقتصاديات المسيطرة وتبالغ في تصدير ثروات و امكانيات البلاد بشكل يفوق حتى قدرة الاقتصاديات المسيطرة على الاستيعاب (إن معدلات الانتاج التي ينوي الشاه أن يصدر وفقها النفط بعد تخفيض اسعاره، تفوق حاجة البلدان الصناعية للنفط !).

وهكذا فان القوى المسيطرة على العالم والشركات المتعددة الجنسية تحدد مستوى الرأسمال ومجال استثماره كما تحدد مستوى الانتاج ونمط الخبرات. وذلك من أجل:

١- **توجيه حركة الرساميل على الصعيد العالمي، أي تحديد مساهمات الدول فيها بشكل يخدم توسع الرأسمال عالمياً في المناطق والفروع التي تفضلها القوى المسيطرة.**
٢- **توجيه حركة الرساميل داخل كل بلد بشكل بحفظ الانسجام بين برامج الاستثمارات المحلية وبين خطة تقسيم الرأسمال عالمياً. إن سياسة الاعتمادات المصرفية نفسها توجه الاستثمارات في كل الفروع حسب مصلحة الشركات المتعددة الجنسية.**

إن الشبكة العالمية لانتاج وتوزيع الرساميل والمنتجات، تحدد اماكن المعامل والمدن وطرق المواصلات والموانىء،...، إن الخطة الاقتصادية الخامسة هي تطبيق ايراني لهذه السياسة.

وكحصيلة لاحتكار القوى المسيطرة للرساميل والخبرة وتأثيرها في تخطيطنا الاقتصادي، فمن البديهي أن تكون ادارة الفعاليات الاقتصادية أيضا في أيدي تلك القوى. ففي بلادنا مثلاً تتحكم الشركات المتعددة الجنسية، من خلال الخبراء والممثلين و «المستشارين» بادارة انتاج النفط والصناعة البتروكيمياوية والنظام المصرفي والجيش وقوى الأمن وجهاز التخطيط الاقتصادي والمشاريع والصناعات المختلطة وبقية المؤسسات الزراعية والصناعية.

ولكن المظاهر الشكلية تبدو غير ذلك، اذ ان المجتمع الايراني - رسمياً و شكلياً - يمتلك ثرواته ومصيره. ولكن الواقع المرير هو غير ذلك، فايران خسرت منذ مدة طويلة استقلالها وخاصة في الخمسين عاما من حكم أسرة بهلوي. وقد تم نهب بلادنا واستعبادنا من قبل اجانب ولكن بأيد ايرانية، أي عن طريق استخدام قوات وادارة «ايرانية».

إن الملكية الايرانية للرساميل، كما هي مدونة رسمياً وحسب البرامج المقررة، لا تعني شيئا، فالمهم هو هو ادارة هذه الرساميل ووظائفها واتجاه حركتها. إن نظام التبعية لا يتناقض مع أن نملك نحن اسمياً ثرواتنا، شرط أن يبقى القرار بأيدي الأجانب فيما يخص جميع المسائل الحيوية.

فعندما تستطيع قوة ما أن تتحكم بادارة عوامل الانتاج التي تخص الآخرين (رأسمال، عمل، مواد أولية، خبرة)، فانها تتمكن من توجيه دفة الاقتصاد نح هدفها وان ذلك يكرس علاقة التبعية ولا يغير من جوهرها شيئاً.

وإذا عدنا الى الوراء، الى تجربة مصدق نرى إن مفاوضات النفط عندما كانت تصل الي موضوع صناعة النفط، كانت تنتهي إلى طريق مسدود، وتنتهي عند ذلك الخط الأحمر. وبعد ذلك وإلى اليوم فإن الاتفاقيات المعقودة بين ايران و كونسرسيوم النفط، ترسخ كلها سيطرة الكونسرسيوم على ادارة صناعة النفط.

٥-تكريس تبعية بلدان العالم للشركات المتعددة الجنسية ووطنها الأم.

لقد نشرت اللائحة التفصيلية لعلاقات التبعية التي تربط ايران بالقوى المسيطرة في العالم (١٥) لكن ذلك ليس الا غيضاً من فيض. إن تحليلاً علمياً يستند إلى تلك المعلومات، يمكنه أن يحيط بالحقيقة كلها.

لقد أوضحنا في القسم الثاني من هذه الدراسة، أهداف القوى المسيطرة على العالم من استغلالها لإيران. والواقع أن تلك القوى ما فتئت منذ أكثر من قرن واحد وهي توغل في نهبنا وسلبنا، وتزداد أهدافها تنوعاً مع تطبيق برامج التبعية. إن حصيلة ذلك كان ويمكن تلخ لشركات المتعددة الجنسية داخلية، وجعل الاقتصاد الايراني «أجنبياً».

ويمكن تلخيص مظاهر التبعية ونتائجها في بلداننا في النقاط التالية:

١- **الزيادة المتصاعدة في تغيير بنية النفقات.**

٢- **الزيادة المتصاعدة في تغيير بنية الانتاج والاستهلاك.**

٣- **اختصار الفترة التى يمكن فيها للبلد أن يبقى بدون استيرادات.**

٤- **مضاعفة النفقات المخصصة للقمع (أي النفقات المخصصة لمشاريع قمع الإنسان عن طريق العنف أو مسخه وقولبته).**

٥- **ازدياد النفقات اللازمة للحفاظ على توازن القوى على الصعيد العالمي.**

٦- **تفاقم الاستبداد السياسي وعدم ثبات المواقع ضمن المؤسسة الحاكمة نفسها.**

٧- **تعمق اللامساواة الاجتماعية وتوجه المجتمع نحو التجزئة والتفسخ.**

٨- **تسريع وتيرة دمج مجتمعنا بالمجتمعات المسيطرة.**

٩- **تكريس اللامساواة بين الاقتصاديات الصناعية المسيطرة والاقتصاد الايراني وتوسيع الهوة بينهما.**

١٠- **ونتيجة لهذا كله: التخريب الدائب والمتزايد للانسان والطبيعة.**

هذا هو دور النفط في ايران. إن كفاح شعبنا قبل قرن من الزمن قد أحبط اتفاقية رويتر. واليوم وبعد قرن كامل يجري تطبيق مشاريع لا تشكل اتفاقية رويتر ازاءها شيئاً يذكر.

إن كثيراً من الناس الذين ينتظر منهم أن يلعبوا دوراً في توعية واستنهاض الشعب لا زالوا أسرى القوالب والتقييمات الجامدة. فهل سيكون هنالك وعي حقيقي لحجم الكارثة التي تحدق بمصير وطننا، وهل ستوقظهم الحقائق من نومة الغافلين؟

في هذه الأيام الصعبة، حيث يفتقر خط التركيز على القضايا الأساسية ما يستحقه من مناضلين ورفاق طريق، ربما لن تظل هذه الصفحات دون جدوى.

هـوامش ومصـادر الخلاصـــة

١- وقعت اتفاقية رويتر فى ٢٥ تموز ١٨٧٢ بين البارون جوليوس رويتر البريطاني ومرزا حسين خان رئيس وزراء ناصر الدين شاه القاجاري. إن الأهداف السبعة الواردة في ذلك الامتياز هى نفسها التي استهدفتها الخطط الاقتصادية في ايران خلال ٥٠ عاماً الأخيرة. انظر الى الهامش رقم ٦.

٢- انعقدت اتفاقية ١٩١٩ بين حكومة وثوق الدولة وبريطانيا، وقد تضمنت هي الاخرى الأهداف السبعة المذكورة، بالاضافة الى تأمين تحكم بريطانيا بالجهاز الاداري والجيش، هذا الهدف الذى تحقق بانقلاب ١٩٢١ حيث تعمقت تبعية ايران منذ ذلك الوقت. *

٣- الخطة العشرية كانت خطة نفذت في عهد رضا شاه واستهدفت توسيع أسواق الاستهلاك الإيرانية و تغريب الاستهلاك أي ترويج البضائع الغربية. انظر الى: مذكرات مهدي قلى خان هدايت (مخبر السلطنة) - الطبعة الفارسية ص٤٠٧.

٤- »المجلس الاقتصادي الأعلى» تم تشكيله عام١٩٣٧ من اجل برمجة الاقتصاد الايرانى، يضمن تحقيق الأهداف السبعة وسيادة بريطانيا على مصادر الاقتصاد الايراني. أنظر الى:
الدكتور صادق بزركر: الاستثمارات فى الدول النامية الطبعة الفارسية ص ١١٥.

٥- بعد الحرب دخلت اميركا - العملاق الجديد - ميدان التنافس على نهب مصادر الثروة الايرانية. وقد جرى صراع اميركي - بريطاني حول « برمجة» الاقتصاد الايراني انتهى بانتصار اميركي. ثم أجريت تعديلات على (خطة الأهداف السبعة) القديمة بحيث أصبحت لاميركا حصة الأسد من نهب إيران. انظر ص ٢٤ - ٣٥ من:

---

* هو الانقلاب الذي نظمه سيد ضياء الدين طباطبائي، السياسى الايراني المخضرم المعروف بولائه للبريطانيين بالتعاون مع رضا خان (رضا شاه لاحقاً) الذي كان قائداً للجيش آنذاك وأصبح رجل إيران القوي بعد الانقلاب ثم نصّب نفسه شاهنشاها (ملكا) لإيران عام ١٩٢٥.

)المترجم)

Gearge B. Baldwin; Planning and Development in Iran, 1967

واعتباراً من سنة ١٩٤٨ اصبح الاقتصاد الايراني مخططاً. وفي عهد مصدق تم تنفيذ خطة اقتصادية مستقلة بدلاً من الخطة الخمسية الأولى المقررة. راجع خطب واقوال الدكتور مصدق في الدورة السادسة عشرة للبرلمان الايراني - المجلد الأول - الكتاب الأول - المقدمة وص ٤١ (منشورات مصدق - ٢) باللغة الفارسية.

٦-إن المواد السبع المذكورة، نقلت حرفياً عن نص اتفاقية رويتر ذات الفصول الأربعة والعشرين:

المادة ١: الفصول ١١ - ١٤ من الاتفاقية.

المادة ٢: الفصل السادس والحادي والعشرون.

المادة ٣: الفصلان الثالث والرابع.

المادة ٤: الفصول ١ - ٢٢ وخاصة الفصل السادس.

المادة ٥: الفصل التاسع عشر.

المادة ٦: الفصل العشرون.

المادة ٧: الفصل الواحد والعشرون.

للاطلاع على نص الاتفاقية راجع:

محمود محمود: تاريخ العلاقات السياسية الايرانية - البريطانية في القرن التاسع عشر. الطبعة الثالثة، طهران ١٩٥٤ المجلد الثالث ص ٧٧٣ ــ ٧٧٩.

٧- إن هذه المسألة المهمة أثارت انتباه اثنين من قادة شعبنا أحدهما "مدرس" والآخر "مصدق" وقد عارضا في البرلمان الخطة المقترحة لطرق المواصلات. راجع: خطب ورسائل الدكتور مصدق في الدورتين الخامسة والسادسة للبرلمان الإيراني ص ١٧٩-١٨١ و١٨٨ ــ ١٩٩.

٨- حول كيفية التمهيد لهذا الأمر. راجع: ع. دانشبور، المصرف الشاهنشاهي والامتياز. الطبعة الثانية - طهران ١٩٤٨.

٩- حول هذا الموضوع توجد نصوص عديدة. راجع على سبيل المثال:

-مذكرات مهدى قلى خان هدايت (مخبرالسلطنة) ص ٨١

- مذكرات الحاج سياح (او عهد الرعب) التي نشرها حميد سياح. طهران، ١٩٦٧ ص ١٢٥، ٢٤٨، ٢٥٩.

---

* **السيد حسن مدرس هو رجل دين كبير و سياسى وطني بارز، نشط منذ الثورة الدستورية ثم واصل التصدي لسياسة رضا شاه خلال العشرينات وكان يتزعم الاتجاه الوطني في البرلمان. اغتيل في مؤامرة دبرها له الشاه في المنفى.**

- عبد الله مستوفي، سيرة ذاتية «التاريخ الاجتماعي والاداري للعهد القاجارى»، طهران ١٩٦٤ المجلد الاول ص ٦٦٨.

-وحول ضرورة اجراء تغيير في نمط الاستهلاك، انظر ايضاً: مرزا أقاخان كرماني، مئة رسالة، ص ١٤٥.

١٠- إن مصطلح (حضارة البولفارات) استخدمه مهدي قلى خان هدايت، ليصف الوضع الذى وصلت اليه البلاد من جراء سياساته وسياسات أمثاله. وكان يقصد الأكتفاء بتحديث الاستهلاك وتغيير العادات والسلوك والأخلاق والرغبات حسب تغير نمط الاستهلاك.

١١- لقد أجرينا الحسابات على أساس الأرقام التي نشرها « شاردن».

Chardin;Voyages en Perse, ed Langle's Paris 1811Tome 5 pp. 394—415

١٢ و-١٣ تعتمد هذه الحسابات على الكتب التالية كمصادر:

- Julian Bharier; Economic Development in Iran 1900- 1970 Oxford University Press 1971 pp. 62-71

-الدكتور مشرف نفيسى، الحياة الصعبة للعمال، طهران، ١٩٤٢ ص ١٦-١٥

-الدكتور ابوطالب مهندس: الضرائب العامة، من منشورات الديوان العالى للحسابات، طهران ١٩٧١.

١٤- ملخص الخطة الاقتصادية الخمسية الخامسة، المنشورة في الملحق الانكليزي لجريدة كيهان الايرانية ص ٣

١٥- العدد ٤٠ من نشرة "خبرنامه" الفارسية لسان حال الجبهة الوطنية الايرانية – نيسان (أبريل) عام ١٩٧٥.

المـــلاحـــق الإحصـــائية

للكتاب

رأينا أن نضيف للكتاب، اضافة الى الجداول التي تضمنها، جداول تفصيلية أخرى كملاحق، وذلك لالقاء مزيد من الأضواء على انتاج النفط واسعاره والعمليات المتعلقة به، خلال العقود الماضية وكذلك التوقعات المتعلقة بدور النفط في المستقبل القريب. و رغم كل الجهود التي بذلتها في الاعتماد على أكثر المصادر ثقة، فانني لا أضمن صحة جميع الأرقام الواردة في الجداول.

إن المعلومات الاحصائية لا يمكن الاستناد اليها بشكل كامل، ولكنها يمكن ان تصبح مصدرا للتحليل الاقتصادي والسياسي، وأن تؤخذ بنظر الاعتبار إلى جانب مصادر أخرى.

نأمل أن تساعد الجداول التالية في تكوين فهم افضل للنشاط الاقتصادي في العالم، وصيرورة العلاقات الاقتصادية، وقضايا تمركز وتراكم مصادرة الثروة والرساميل والقدرات على الصعيد العالمي، مما يفسر جانبا من العلاقات بين الاقتصاديات المختلفة في العالم.

جدول رقم ١

تقديرات الاحتياطي القابل للاستخراج
من النفط والغاز في العالم

البلد	النفط (مليار طن)	الغاز (عام ١٩٧٤) (مليار متر مكعب)
١ ـ الشرق الأوسط وشمال افريقيا		
ويضم ٥٨,٧ ٪ من الاحتياطي العالمي		
ابو ظبي وبقية الامارات	٣	٤٢٥
ايران	٩,١	٥٦٦٠
العراق	٤,٢	٦٢٣
الكويت	٩,١	١٣٣٠
المنطقة البحرية المحايدة	٢,١	٢٢٥
قطر	١	١٦٨٥
العربية السعودية	٢٠	٢٩١٥
عمان والبحرين وأماكن اخرى	٢,٣	٥٧٥
الجزائر	٦,٩	٣٩٩٠
ليبيا	٤,٢	٨١٤
المجموع		١٨١٤٢
٢ ـ سائر دول العالم		
(ما عدا الدول الاشتراكية)		
افريقيا	١٥,٢	١٧٥٨٧
اميركا الشمالية	٨	٧٦٦٢
اميركا الجنوبية	٤,٣	
جنوب شرقي آسيا	٢	
المجموع	٢٩,٥	
٣ ـ روسيا والصين ودول اوربا الشرقية	١٤	١٧٩٨٢ (روسيا فقط)
مجموع احتياطي العالم	١٠٥,٤	

ملاحظة: هذه الأرقام مستقاة من مصادر الشركات النفطية الكبرى، وهي ليست موثوقة فمثلا إن خبراء عراقيين وروس وأميركان مستقلين قدروا احتياطي العراق من النفط بأربعة أضعاف ذلك، أي ما يعادل احتياطي السعودية.

جدول رقم ٢ـ أ

الانتاج العالمي للنفط ١٨٦٠ ـ ١٩٥٤

(بآلاف الأطنان)

السنوات	اميركا	كندا	المكسيك	فنزويلا	الشرق الأوسط	اندونيسيا	روسيا	البلدان الأخرى	المجموع في العالم
١٨٦٠	٦٨							٣	٧١
١٨٨٠	٣٦٠٠	٤٧					٤٠٦	٥١	٤١٠٤
١٩٠٠	٨٧١٤	١٢٣				٣٠٠	٩٨٤١	٨٧٩	١٩٨٥٧
١٩٢٠	٦٠٦٧٥	٢٦	٢٣٥٦٦	٧٠	١٨٢٨	٢٣٦٥	٣٨٣٢	٤٥٤٨	٩٦٩١٠
١٩٣٠	١٢٣١١٧	٢٠٤	٥٩٣١	٢٠١٥٤	٦٣٦١	٥٥٣٢	١٨٦١٢	١٦٥٦٤	١٩٦٤٧٥
١٩٤٤	٢٢٦٧٢٣	١٣٦٠	٥٥٠٠	٣٨٣٤٠	١٩٠٧٤	٤٤٠٠	٢٣٥٠٠	٢٠٥١٠	٣٣٩٤٠٧
١٩٤٥	٢٣١١٩٨	١١٤٢	٦٠٥٧	٤٦٣٦٨	٢٧٠١٧	١٣٥٩	٢٠٥٠٠	١٩٥٢٢	٣٥٣١٦٣
النسبة المئوية	٦٥	ـ	٢	١٣	٨	ـ	٦	٦	١٠٠
١٩٤٦	٢٣٤٢١٥	١٠٢١	٧٠٤٠	٥٦٧٠٠	٣٥٤٦٨	٣٠٠	٢١٦٠٠	١٨٧٣٣	٣٧٥٠٧٧
النسبة المئوية	٦٢	ـ	٢	١٥	١٠	ـ	٦	٥	١٠٠
١٩٤٧	٢٥٠٧٩١	١٠٣٦	٨٠٥٢	٦٣٥٦٢	٤٢٠٢٨	١١٣٠	٢٧٠٠٠	٢٠٤٨٧	٤١٤٠٧٦
النسبة المئوية	٦١	ـ	٢	١٥	١٠	ـ	٧	٥	١٠٠
١٩٤٨	٢٧٧١٩٠	١٦٥٤	٨٣٧٦	٧٠١١٦	٥٧٧٧٠	٤١٣٠	٢٩١٠٠	٢٢٣٥٧	٤٧١١٠٦
النسبة المئوية	٥٩	ـ	٢	١٥	١٢	١	٦	٥	١٠٠
١٩٤٩	٢٥٢٩٩٦	٢٨٦٨	٨٧٢٤	٦٩٠١٢	٧١١٨٨	٥٩٣٠	٣٣٢٠٠	٢٥٣٥٧	٤٦٩٢٧٥
النسبة المئوية	٥٤	ـ	٢	١٥	١٥	١	٧	٦	١٠٠
١٩٥٠	٢٧١٠٨١	٣٩١٠	١٠٢٩٦	٧٨٢٤٠	٨٧٧٢٧	٦٤١٥	٣٧٩٠٠	٢٩٢٦٣	٥٢٤٨٣٢
النسبة المئوية	٥٢	١	٢	١٥	١٧	١	٧	٥	١٠٠
١٩٥١	٣٠٢٦٠٠	٦٤٢٤	١٠٩٣٤	٨٩٠٦٢	٩٧١١٩	٧٤٤٥	٤٢٤٠٠	٣١٠٦٧	٥٨٧٠٥١
النسبة المئوية	٥٢	١	٢	١٥	١٧	١	٧	٥	١٠٠
١٩٥٢	٣٠٨٩٧٨	٨٢٤٤	١٠٩٠٠	٩٤٦٢٦	١٠٥٢٠٥	٨٥٢٤	٤٧٥٠٠	٣٧٢٣٩	٦٢١٢١٦
النسبة المئوية	٥٠	١	٢	١٥	١٧	١	٨	٦	١٠٠
١٩٥٣	٣١٧٧٥٧	١٠٨٣١	١٠٢٠٧	٩٢٢٦١	١٢٢١٦٦	١٠٢٢٥	٥٢٨٠٠	٣٩٦٥٢	٦٥٥٩٠٧
النسبة المئوية	٤٨	٢	١	١٤	١٩	٢	٨	٦	١٠٠
١٩٥٤	٣١٢٢٥٧	١٢٩٣٥	١١٧٢٩	٩٨٥٨٦	١٣٧٤٥٣	١٠٥٩٨	٥٩٢٨	٤٢٩٥٥	٦٨٥٧٩٣
النسبة المئوية	٤٥	٢	٢	١٤	٢٠	٢	٩	٦	١٠٠

جدول رقم ٢ ـ ب

الانتاج العالمي للنفط ١٩٥٥ ـ ١٩٧٦

(آلاف الأطنان)

السنوات	اميركا	كندا	المكسيك	فنزويلا	الشرق الاوسط	اندونيسيا	روسيا	افريقيا	البلدان الاخرى	المجموع في العالم
١٩٥٥	٣٣٤٩٣١	١٧٤٣٦	١٢٥٩٩	١١٢٣٧٩	١٦٢٤٦٨	١١٧٩٠	٧٠٧٩٣	–	٤٧٦٨٤	٧٧٠٠٧٠
النسبة المئوية	٤٣	٢	٢	١٥	٢١	٢	٢	–	٦	
١٩٥٦	٣٥٢٨٤٩	٢٣١٢٦	١٢٧٩٦	١٢٨٩٢٣	١٧٢٤٥٥	١٢٧٣٠	٨٣٧٩٦	١٤٠	٥٠٩٠٣	٨٣٧٧١٨
النسبة المئوية	٤٢	٣	٢	١٥	٢١	١	١٠	–	٦	١٠٠
١٩٥٧	٣٥٣٠٤٥	٢٤٤٨١	١٢٤٩١	١٤٥٣١٦	١٧٧٩٧٢	١٥٤٦٩	٩٨٣٤٠	٣٨١	٥٤٨٩٢	٨٨٢٢٨٦
النسبة المئوية	٤٠	٣	١	١٧	٢٠	٢	١١	–	٦	١٠٠
١٩٥٨	٣٣٠١٢١	٢٢٢٨٣	١٣٣٣١	١٣٨٦٣٦	٢١٤٧٠٢	١٦١٠٩	١١٢٩٠٠	١٤٠٨	٥٨٣٧٣	٩٠٧٨٦٣
النسبة المئوية	٣٦	٣	٢	١٥	٢٤	٢	١٢	–	٦	١٠٠
١٩٥٩	٣٤٧٠٧٣	٢٤٨٧٥	١٣٧١٦	١٤٦٥٧٣	٢٣٠٩٢٨	١٨٢١٥	١٢٩٥٠٠	٢٧٧٠	٦٤٧٦٣	٩٧٨٤١٣
النسبة المئوية	٣٥	٣	١	١٥	٢٤	٢	١٣	–	٧	١٠٠
١٩٦٠	٣٤٧١٢١	٢٥٨٢٧	١٤١٢٥	١٤٧٨٨٣	٢٦٤٩٩٤	٢٠٧٩٧	١٤٧٩٠٠	١٠٤٢٨	٧١٩٩٩	١٠٥١٠٧٠
النسبة المئوية	٣٣	٣	١	١٤	٢٥	٢	١٤	١	٧	١٠٠
١٩٦١	٣٥٣٤٣٢	٢٩٧٣٣	١٥٢١٣	١٥٢١٤٧	٢٨٤١٨٥	٢١٤٤٥	١٦٦٠٦٨	١٩٦٩١	٧٧٤٧٠	١١١٩٣٨٤
النسبة المئوية	٣١	٣	١	١٤	٢٥	٢	١٥	٢	٧	١٠٠
١٩٦٢	٣٦٠٧٦٢	٣٢٨٦٥	١٥٩١٨	١٦٧٣١٠	٣١٣٦٥٥	٢٢٧٩٥	١٨٦٢٤٢	٣٣٢١٩	٨٢٠٦٤	١٢١٣٨٣٧
النسبة المئوية	٢٩	٣	١	١٤	٢٦	٢	١٥	٣	٧	١٠٠
١٩٦٣	٣٧١٠٨٧	٣٤٧٧٥	١٦٣٤٨	١٦٩٢٣٨	٣٤٣٨٣٠	٢١٣٢٣	٢٠٦٠٧٠	٥١٤٢٦	٨٧٢٧٦	١٣٠١٣٧٣
النسبة المئوية	٢٨	٣	١	١٣	٢٦	٢	١٦	٤	٧	١٠٠
١٩٦٤	٣٧٥٦٨٤	٣٦٩٧٧	١٦٤٤٨	١٧٧٢٧١	٣٨٦٧٢٧	٢٤٠٣٢	٢٣٣٦٠٠	٧٥٨٩٩	٩١٩٠٠	١٤٠٨٥٣٨
النسبة المئوية	٢٧	٣	١	١٣	٢٧	٢	١٦	٥	٦	١٠٠
١٩٦٥	٣٨٤٠٠٠	٣٩٢٦٩	١٦٧٧٠	١٨١٠٩٩	٤١٨٥٠٦	٢٤١٠٠	٢٤٣٠٠٠	١٠٠٣٤٧	٩٦٤٣٨	١٥٠٣٥٢٩
النسبة المئوية	٢٥	٣	١	١٢	٢٨	٢	١٦	٧	٦	١٠٠
١٩٦٦	٤٧١٣٤٠	٤٩٧٨٢	١٧٢١٥	١٧٥٦٥٤	٤٧٢٦٥٥	٢٣٢٤٤	٢٦٧٨٠٤	١٢٩٧٩٩	١٠٢٥٤٩	١٧١٠٠٤٢
النسبة المئوية	٢٧	٣	١	١٠	٢٨	١	١٦	٨	٦	١٠٠
١٩٦٧	٥٠٢٨١٩	٥٤٤٦٣	١٨٧١١	١٨٤٠٦١	٥٠٥٠٧٠	٢٥٣١٠	٢٨٨٠٠٠	١٤٤١٣٢	١٠٨٨٩٥	١٨٣١٤٦٧
النسبة المئوية	٢٧	٣	١	١٠	٢٨	١	١٦	٨	٦	١٠٠
١٩٦٨	٥٠٢٧٦٧	٥٦٩٤٧	٢٠٠١٤	١٨٧١٤٤	٥٧٢٩٦١	٢٩٤٠٠	٣٠٩٠٠٠	١٨٣٣٨٧	١١٤٦٩٥	١٩٧٥٣١٥
النسبة المئوية	٢٥	٣	١	٩	٢٩	٢	١٦	٩	٦	
١٩٦٩	٥١٠٤١١	٦٢٠٥٩	٢١٠٦٧	١٨٧٤١٣	٦٣٣٦٧٨	٣٩٦٥٠	٣٢٨٦٤٨	٢٣٠٨١٢	١٢٠٧٩٣	٢١٣٤٥٣١
النسبة المئوية	٢٤	٣	١	٩	٣٠	٢	١٥	١١	٥	١٠٠
١٩٧٠	٥٣٣٦٧٧	٦٩٩٥٤	٢١٨٧٧	١٩٣٢٠٩	٧١٣٨٨١	٤٢١٠٢	٣٥٢٦٦٧	٢٧٤٥٩٧	١٣٤٢١٢	٢٣٣٦١٧٦
النسبة المئوية	٢٣	٣	١	٨	٣٠	٢	١٥	١٢	٦	١٠٠
١٩٧١	٥٣٢٠٠	٧٥٥٠٠	٢١٥٠٠	١٨٤٠٠٠	٨٢٣٧٢٠	٤٤٠٠٠	٣٧٨٠٠٠	٢٥٨٩٢٥	١٤٧٠٧٥	٢٤٦٤٧٢٠
النسبة المئوية	٢٢	٣	١	٧	٣٣	٢	١٥	١١	٦	١٠٠
١٩٧٢	٥٣٢٢٠٠	٨٨٨٠٠	٢٢٠٠٠	١٧١٥٠٠	٨٩٥٤٠٠	٥٣٤٠٠	٣٩٤٠٠٠	٢٨٢٤٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٦١١٣٠٠
النسبة المئوية	٢٠/٤	٣/٤	٠/٨	٦/٥	٣٤/٣	٢	١٥/١	١٠/٨	٦/٧	١٠٠
١٩٧٣	٥١٧٩٠٠	١٠١٨٠٠	٢٢٥٠٠	١٧٨٨٠٠	١٠٤٥٢٠٠	٦٤٢٠٠	٤٢١٠٠٠	٢٩١٥٠٠	١٩٤٥٠٠	٢٨٣٧٤٠٠
النسبة المئوية	١٨/٢٥	٣/٦	٠/٧	٦/٣	٣٦/٩	٢/٢	١٤/٨	١٠/٢	٧/٠٥	١٠٠
١٩٧٤	٤٨٢١٠٠	١٤١٧٠٠	١٥٨٢٠٠	١٠٧٧٥٠٠	٦٩٠٠٠	٤٥١٠٠٠	٢٧٢٥٠٠	٢٠٣٩٠٠	٢٨٥٠٩٠٠	
النسبة المئوية	١٦/٩	٤/٦	٥/٦	٣٧/٨	٢/٥	١٥/٨	٩/٦	٧/٢	١٠٠	
١٩٧٥	٤١١٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٢٧٠٠٠	٩٧٠٤٠٠	١٠٩٠٠٠	٤٩٠٠٠٠	٢٤٤٠٠٠	١٢٥٠٠	٢٦٤٤٠٠	
النسبة المئوية	١٥/٦	٢/٦	٨/٦	٣٦/٧	٤/١	١٨/٦	٩/٢	٤	١٠٠	
١٩٧٦	٤٠٣٠٠٠	٦٣٠٠٠	٢٢٧٠٠٠	١٠١٦٢٠٠	١٢٢٠٠	٥٢١٠٠٠	٣٧٩٠٠٠	١٤٢٠٠٠	٢٨٤٤٠٠٠	
النسبة المئوية	١٤/٢	٣/٢	٨	٣٨/٧	٤/٣	١٨/٣	٩/٣	٦	١٠٠	

جدول رقم ٣

انتاج النفط الخام في الشرق الأوسط (عدا ايران) ١٩٤٤ ـ ١٩٧٦

(ألف طن)

السنوات	العربية السعودية	الكويت	العراق	ابو ظبي	مناطق اخرى
١٩٤٤	١٥٥٨	-	٤١٥٢	-	١٦
١٩٤٥	٢٨٩٢	-	٤٧١٢	-	١٧٠١
١٩٤٦	٨١٣٤	٨١٧	٤٧٨٦	-	١٨٠٨
١٩٤٧	١٢١٩٢	٢٢٣٤	٤٨٠٩	-	١٧٦٠
١٩٤٨	١٩٣٨٤	٦٨٠٣	٣٥٠٥	-	٢٦٤٣
١٩٤٩	٢٣٦١١	١٢٣٩٢	٤١٥٤	-	٣٢٥٢
١٩٥٠	٢٧٠٧٧	١٧٣١١	٦٦٧٣	-	٣٧٦٢
١٩٥١	٣٧٧١٧	٢٨٢١٤	٨٧٣٩	-	٥٦٨٨
١٩٥٢	٤٠٥٠٩	٣٧٦٣٧	١٨٨٤٣	-	٧١٧٦
١٩٥٣	٤١٣٨٢	٤٣٢٨٦	٢٨٢١١	-	٧٩٦٥
١٩٥٤	٤٦٨٧٥	٤٧٧٢٣	٣٠٦٦٧	-	٩١٨٨
١٩٥٥	٤٧٥٣٥	٥٤٧٥٦	٣٣٦٨٤	-	١٠٣٢٤
١٩٥٦	٤٨٦٢٢	٥٤٩٨٢	٣١٣١٣	-	١١٠٠٨
١٩٥٧	٤٩٠٠٢	٥٧٢٨٦	٢١٨٨٠	-	١٤١٠٤
١٩٥٨	٥٠١٢٨	٧٠٢١٧	٣٥٦٧٠	-	١٨٠٩٧
١٩٥٩	٥٤١٦٢	٦٩٥٣٣	٤١٧٣٠	-	١٩٨٧٣
١٩٦٠	٦٢٠٦٥	٨١٨٦٣	٤٧٥٠٠	-	٢١٥١٦
١٩٦١	٦٩٢٢٧	٨٢٤٨٢	٤٩٠٣٠	-	٢٤٧٤٦
١٩٦٢	٧٥٧٤٦	٩٢١٧٧	٤٩١٩٠	٨٠٨	٢٩٣٢٩
١٩٦٣	٨١٠٤٥	٩٦١٩٧	٥٦٦٧٠	٢٤٨٣	٣٤٧٥١
١٩٦٤	٨٥٧٩٤	١٠٦٧١٥	٦١٤٢٩	٩٠٠٣	٣٩٥٣٧
١٩٦٥	٩٩٥٩٦	١٠٧٣٢٣	٦٤٥٣٣	١٣٥٣٩	٤١١٤٠
١٩٦٦	١١٩٤٦٥	١١٤٣٥٥	٦٨٠١١	١٧٣١٣	٤٧٦٣٥
١٩٦٧	١٢٩٣٠٥	١١٥١٦٩	٦٠١٦٥	١٨١٢٥	٥٣٠٠٨
١٩٦٨	١٤٠٩٩٨	١٢٢٠٨٥	٧٣٨٤٨	٢٤٠٠٦	٥٠٢٣٣
١٩٦٩	١٤٨٨٣٩	١٢٩٥٤٩	٧٤٧٠٠	٢٨٧٦١	٨٣٥٩٤
١٩٧٠	١٧٦٨٥١	١٣٧٣٩٧	٧٦٦٠٠	٣٣٢٨٨	٩٨٠٨٢
١٩٧١	٢٢٢٠٠٠	١٤٥٠٠٠	٨٣٠٠٠	٤٤٥٠٠	١٠٢٢٢٠
(*)١٩٧٢	٢٨٥٤٠٠	١٨٠٥٠٠	٧٢١٠٠	٥٠٦٠٠	٥٤٩٠٠
(*)١٩٧٣	٣٦٤٧٠٠	١٦٦٠٠٠	٩٩٠٠٠	٦٢٦٠٠	٦١٦٠٠
(*)١٩٧٤	٤٠٧٨٠٠	١٤٢٥٠٠	٩٤٩٠٠	٦٧٩٠٠	٦٣٢٠٠
(**)١٩٧٥	٣٥٢٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١١٠٠٠٠	٦٧٠٠٠	٦٨٦٠٠
(**)١٩٧٦	٤٢٩٠٠٠	١٠٨٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٤٢٠٠

* التقرير السنوي للبنك المركزي الايراني ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ص ٢٠٥

** طهران ايكونومست / ٢٢/ ١/ ١٩٧٧ .

جدول رقم ٤

انتاج النفط الخام في افريقيا

من ١٩٥٦ - ١٩٧٤

(آلاف الأطنان)

السنوات	ليبيا	الجزائر	نيجيريا	البلدان الاخرى
١٩٥٦	-	١٤٠	-	-
١٩٥٧	-	١٠٨	١٧٣	-
١٩٥٨	-	٤٢٩	٣٠٠	٦٧٩
١٩٥٩	-	١٣٠٣	٥٧٠	٨٩٧
١٩٦٠	-	٨٥٤٨	٨٦٦	١٠١٠
١٩٦١	٧٠٠	١٥٦٣٨	٢٢٩٢	١٠٦١
١٩٦٢	٨٤٢٠	٢٠٤٩٢	٣٣٧١	٩٣٦
١٩٦٣	٢٢٠٣٩	٢٣٦٤٠	٣٧٩٩	١٩٤٨
١٩٦٤	٤١٥٧٢	٢٦٢٢٧	٥٩٣٣	٢١٦٧
١٩٦٥	٥٨٨٠٣	٢٦٠٢٥	١٣٤٢٦	٢٠٩٣
١٩٦٦	٧٢٤٦٠	٣٣٢٥٧	٢٠٥٩٩	٣٤٨٣
١٩٦٧	٨٣٨١٥	٣٨٣٨٨	١٥٥٩٠	٦٣٣٩
١٩٦٨	١٢٤٥٢٤	٤٢١٤٥	٧٠٢٠	٨٦٩٨
١٩٦٩	١٤٩٠٨٤	٤٣٨٢٤	٢٦٦٢٧	١١٢٧٧
١٩٧٠	١٥٩٢٠١	٤٧٢٥٣	٥٣٤٢٠	١٤٧٢٣
١٩٧١	١٣٢٠٠٠	٣٦٥٠٠	٧٤٠٠٠	١٦٤٢٥
١٩٧٢	١٠٨٢٠٠	٥٠١٠٠	٨٨٩٠٠	٣٥٢٠٠
١٩٧٣	١٠٤٩٠٠	٥١٢٠٠	١٠٠١٠٠	٣٤٣٠٠
١٩٧٤	٧٣٥٠٠	٤٨٥٠٠	١١٣٥٠٠	٣٧٠٠٠

جدول رقم ٥

الطاقة الانتاجية للبلدان المصدرة للنفط في عقد السبعينات

(الانتاج بمليون برميل في اليوم)

البلدان	عام ١٩٧٣	نسبة الاحتياطي للانتاج	عام ١٩٨٠
العربية السعودية	٧,٨	٤٩	١٣,٢
ابو ظبي	١,٣	٤٥	
ليبيا	٢,١	٣٣	٢,٢
الكويت	٢,٩	٦٤	٣,٣
قطر	٠,٥	٣٦	
الجزائر	١	٢١	١,١
ايران	٦	٢٧	٨
العراق	١,٩	٤٥	٤
اندونيسيا	١,٣	٢٢	٢
نيجيريا	٢	٢٧	٢,٨
فنزويلا	٣,٤	١١	٣,٤

جدول رقم ٦

الطاقة الانتاجية للنفط في البلدان الصناعية الغربية

البلدان	عام ١٩٨٥	عام ٢٠٠٠
اميركا الشمالية	١٤	٩,٣
اوروبا الغربية	٤,٥	٢,٩
اليابان	٠,٠٣	٠,٤٠
الدول غير الشيوعية والتي ليست اعضاء في الأوبك	٦,٢	١٢
المجموع	٢٤,٧	٢٤,٦

جدول رقم ٧

الحد الأعلى المتوقع لانتاج دول الاوبك بين سنوات ١٩٨٥ ـ ٢٠٢٥ مع افتراض اكتشاف احتياطيات جديدة بمعدل ١٠ بلايين برميل في العام

السنوات	الحد الأعلى ٣٣ مليون برميل يومياً	الحد الأعلى ٤٥ مليون برميل يومياً	بدون تحديد مقدار البراميل المنتجة يومياً
١٩٨٥	٣٣	٣٩	٣٩
١٩٩٠	٣٣	٤٥	٤٧
١٩٩٥	٣٣	٤٥	٥٧
٢٠٠٠	٣٢	٤٥	٥٦
٢٠٠٥	٣٣	٤٥	٤٥
٢٠١٠	٣٣	٤٢	٤٧
٢٠١٥	٣٣	٣٣	٢٨
٢٠٢٠	٣٣	٢٨	٢٣
٢٠٢٥	٣٣	٢٢	١٩

جدول رقم ٨

كميات النفط والغاز التي تستخدم في انتاج البتروكيمياويات

(مليون طن في العام)

البلدان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
أوروبا الغربية				
الغاز	٥/٧٠	١٢/٢٠	١٦/٨٠	٢٤/٩٠
النفط	٣٤	٤٧/٥٠	٦٨/٣٠	١٠٦/١
اميركا وكندا				
الغاز	٢٨/٨	٣٨/٨	٥٢/٢	٧٠/١
النفط	١٦/٥	٢٤/٧	٣٤/٦	٤٧
اليابان				
الغاز	-	٠/٦	١/٣	٢/٧
النفط	١٥/١	٢٥/٣	٣٥/٥	٥٠/١
أوروبا الشرقية				
الغاز	١١/٢	١٦/٢	٢٥/٨٥	٣٦
النفط	٤/٤	٩/٠	١٥/٦	٢٥/٦
الدول الاخرى				
الغاز	٥/٦٦	١٢/٩٥	٢٣/٢	٣٩
النفط	٣/٦٥	٤/٩	١٠/٤٥	٢٦/٩٠
المجموع في العالم	———	———	———	———
الغاز	٥١/٩	٨٠/٨٥	١١٩/٣	١٧٢/٧
النفط	٧٣/٢	١١١/٤	١٦٤/٤	٣٥٥/٧

جدول رقم ٩

تلك الكميات من النفط التي تستخدم وستستخدم كمادة
أولية في الصناعات البتروكيمياوية
(النسبة المئوية)

البلدان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
اوروبا الغربية				
الغاز	٨/٩	١٠	١٠	٩/١١
النفط	٥/٨	٠/٩	٦/٢	٧/٦-٧
اميركا وكندا				
الغاز	٥/٤	٦/١	٧/٠	٨/٧-٨/٤
النفط	٢/٠	٢/٥	٣/٠	٣/٥-٣/٢
اليابان				
الغاز	-	٧/٠	٨/٢	١٠/١١
النفط	٨٠	٧/٢٥	٧/١	٧/١-٦/٢
الدول الشيوعية				
الغاز	٥/٦	٥/٦	٦/٦	٧/٣-٦/٩
النفط	١/٣	١/٩	٢/٢	٢/٦-٢/٣
بقية العالم				
الغاز	١١	٢٥	١٨	١٥/٢٠
النفط	١/٢	١	١/٤	٢/٢-٢/١
المجموع في العالم	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
الغاز	٦	٧/٣	٨/٢	٨/٨-٨/٥
النفط	٣/٣	٣/٦	٣/٩ ٠	٤/٥-٤/٢

جدول رقم ١٠

الشركات الكبرى صاحبة الامتياز لنفط الشرق الأوسط (١٩٧٢)

(الدول النفطية الكبرى) (توزيع الرساميل ـ بالنسبة المئوية)

الشركات	ايران			العربية السعودية	العراق	الكويت
	الكونسرسيوم	شركة نفط أبو ظبي	هضبة القارة	آرامكو	شركة نفط العراق (قبل التأميم)	شركة نفط الكويت
اكسون	٧	١١/٨٧٥	-	٣٠	١١/٨٧٥	-
شل	١٤	٢٣/٧٥	-	-	٢٣/٧٥	-
ب . ب	٤٠	٢٣/٧٥	٦٦/٦٦	-	٢٣/٧٥	٥٠
تكساكو	٧	-	-	٣٠	-	-
غولف اويل	٧	-	-	-	-	٥٠
سوكال	٧	-	-	٣٠	-	-
موبيل اويل	٧	١١/٨٧٥	-	١٠	١١/٨٧٥	-
س . أف . ب	٦	٢٣/٧٥	٣٣/٣٣	-	٢٣/٧٥	-
المجموع	٩٥	٩٥	١٠٠	١٠٠	٩٥	١٠٠

جدول رقم ١١

مجموعة علاقات الملكية بين الشركات النفطية الكبرى في العالم ، والشركات المنتجة لنفط الشرق الأوسط .

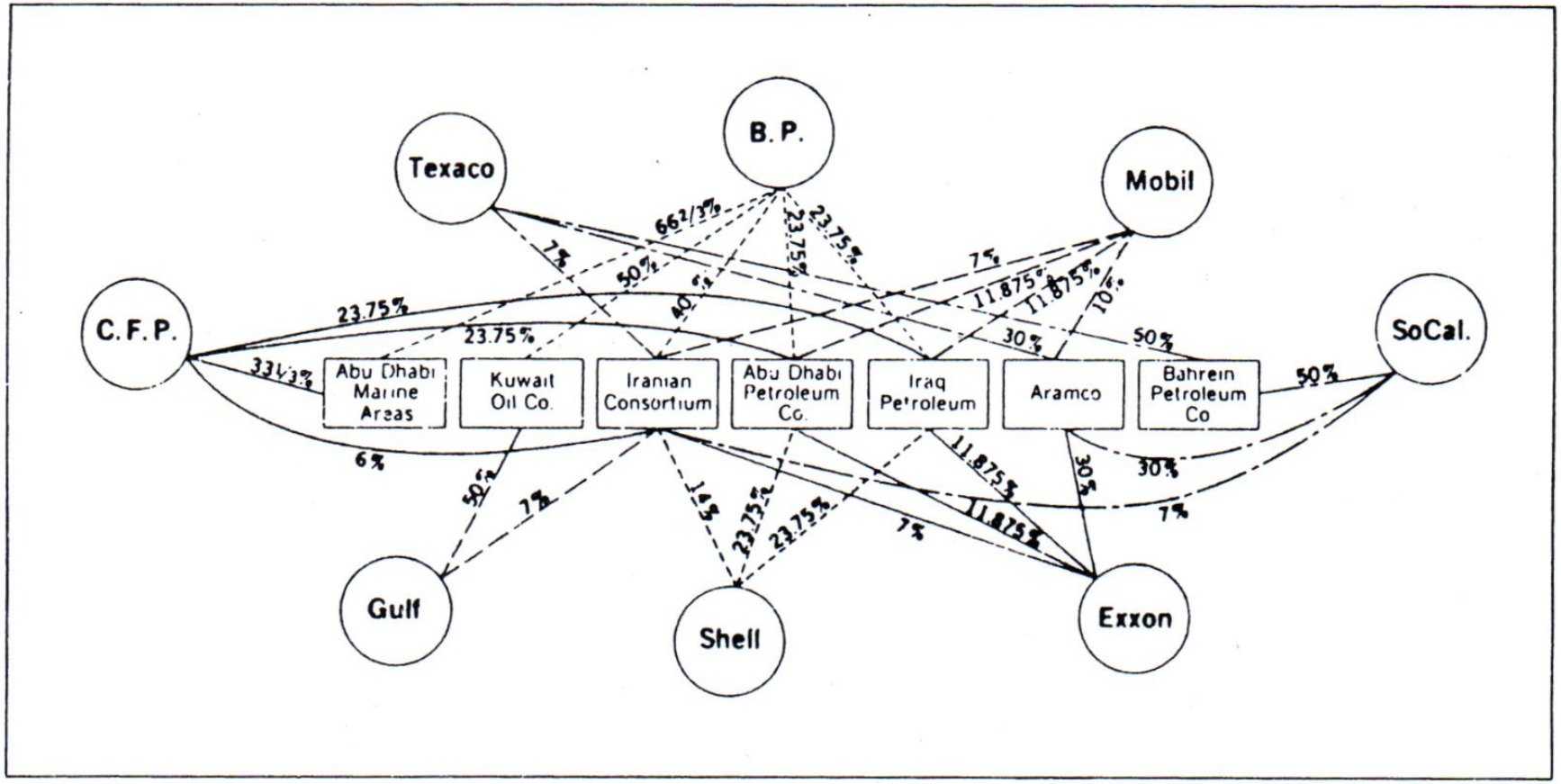

جدول رقم ١٢

الاستثمارات في صناعة النفط العالمية

(بملايين الدولارات)

جدول نفقات الانتاج في صناعة النفط

بين اعوام ١٩٦٢ - ١٩٧٢

البلدان	النفقات	النسبة المئوية بالنسبة للمجموع
اميركا	٧٢٦٠	٥٣,٢٠
كندا	١٦٠٥	١١,٧٦
فنزويلا	١٧٥	١,٢٨
اوروبا الغربية	١٠٢٥	٧,٥٢
الشرق الأقصى	١١٣٠	٨,٢٨
الشرق الأوسط	٤٧٠	٣,٤٤
افريقيا	١٢١٥	٨,٩١
الدول غير الشيوعية	٧٦٥	٥,٦١
المجموع	١٣٦٤٥	١٠٠

جدول رقم ١٣

نفقات الانتاج في صناعة النفط بين سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥

(بملايين الدولارات)

البلدان	النفقات	النسبة المئوية من المجموع
اميركا	٢٠٠٠٠	٥٧,١٤
كندا	٣٠٠٠	٨,٥٨
فنزويلا	٥٠٠	١,٤١
اوروبا الغربية	٣٠٠٠	٨,٥٨
الشرق الأقصى	١٥٠٠	٤,٢٧
الشرق الأوسط	٢٠٠٠	٥,٧٢
افريقيا	٢٠٠٠	٥,٧٢
دول اخرى	٣٠٠٠	٨,٥٨
المجموع	٣٥٠٠٠	١٠٠

جدول رقم ١٤

العائدات النفطية لدول الشرق الأوسط (عدا ايران)

(بملايين الدولارات)

بين سنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٧٣

السنوات	العربية السعودية	الكويت	العراق	الدول الاخرى في المنطقة
١٩٥٥	٣٠٠	٣١٠	١٩٣	٤٧
١٩٥٦	٣٢٣	٣٣٨	١٣٧	٥٧
١٩٥٧	٣١٠	٤٢٥	٢٢٤	٧٢
١٩٥٨	٣١٥	٤٠٥	٢٤٣	٦٩
١٩٥٩	٣٥٥	٤٦٥	٢٦٦	٧٠
١٩٦٠	٣٩٥	٤٦٤	٢٦٦	٧٠
١٩٦١	٤٤٦	٥٢٩	٢٦٧	٧٥
١٩٦٢	٤٨٩	٥٥٥	٣٠٨	٨٣
١٩٦٣	٥٥٢	٦٢٤	٣٥٣	٩٥
١٩٦٤	٦٣٩	٦٣٦	٣٦٨	١٢٠
١٩٦٥	٨٠٥	٦٨٠	٣٩٤	٢٠٨
١٩٦٦	٨٤٣	٧١٠	٣٦٢	٢٢٧
١٩٦٧	٩٠٣ / ٦	٧١٧ / ٦	٣٦١ / ٢	٢٣٠ / ٤
١٩٦٨	٩٢٦ / ٤	٧٦٥ / ٦	٤٧٦ / ٢	٣٤٥ / ٨
١٩٦٩	٩٤٩ / ٢	٨١٢ / ٢	٤٨٣ / ٥	٤٢٤ / ٥
١٩٧٠	١٢١٤ / ٠	٨٩٥ / ١	٥٢١ / ٢	٧٠٥ / ٣
١٩٧١	١٨٨٤ / ٩	١٣٩٩ / ٨	٨٤٠	٨٢١ / ١
١٩٧٢	٢٧٧٤ / ٦	١٦٥٦ / ٨	٥٧٥	١٠٢٨ / ٣
١٩٧٣	٤٣٤٠ / ٠	٣٣٤٦ / ٢	١٩٠٠	٢١١٦ / ٠
١٩٧٤	٧٨٠٠ / ٠	٨٨٠٠	٦٧٠٠	٨٥٠٠

جدول رقم ١٥

تحليل اسعار نفط الخليج (سعر برميل من النفط الخام)

(بالفرنك الفرنسي)

السنوات	١٩٦٠	١٩٦٩	١٩٧١	١٩٧٥
النقل	٥/٢	٣/٨	٤/٠	٤/٦
الضرائب	٥/٥	٦/٥	١١/٥	١٤/٢
نفقات الانتاج	٢/٥	١/٠	١/٥	١/٥
مجموع النفقات	١٣/٢	١١/٣	١٧/٠	٢٠/٣

جدول رقم ١٦

تحليل اسعار نفط الاوبك

العناصر	النسبة المئوية
الضرائب والرسوم التي تستوفيها الدول المستهلكة	٤٥
نفقات التسويق (التوزيع)	٢٢,٥
حصة الدول المنتجة	١٢,٥
النقل	٩
التصفية	٤,٥
الربح الصافي للشركات النفطية	٤
نفقات انتاج النفط الخام	٢,٥

جدول رقم ١٧

انتاج النفط الخام في ايران بين سنوات ١٩١٢ ـ ١٩٧٦

السنوات	الكمية المنتجة (بآلاف الأطنان)	السنوات	الكمية المنتجة (بآلاف الأطنان)
١٩١٢	٤٣	١٩٤٥	١٦٨٣٩
١٩١٣	٨١	١٩٤٦	١٩١٩٠
١٩١٤	٢٧٤	١٩٤٧	٢٠١٩٥
١٩١٥	٣٧٦	١٩٤٨	٢٤٨٧١
١٩١٦	٤٤٩	١٩٤٩	٢٦٨٠٧
١٩١٧	٦٤٤	١٩٥٠	٣١٧٥٠
١٩١٨	٨٩٧	١٩٥١	١٦٧٦١
١٩١٩	١١٠٦	١٩٥٢	١٠٤٠
١٩٢٠	١٣٨٥	١٩٥٣	١٣٢٢
١٩٢١	١٧٤٣	١٩٥٤	٣٠٠٠
١٩٢٢	٢٣٢٧	١٩٥٥	١٦٢٠٥
١٩٢٣	٢٩٥٩	١٩٥٦	٢٦٥٣٠
١٩٢٤	٣٧١٤	١٩٥٧	٣٥٥٠٠
١٩٢٥	٤٣٣٤	١٩٥٨	٤٠٥٩٠
١٩٢٦	٤٥٥٦	١٩٥٩	٤٥٦٣٠
١٩٢٧	٤٨٣٢	١٩٦٠	٥٢٠٥٠
١٩٢٨	٥٣٥٨	١٩٦١	٥٨٧٠٠
١٩٢٩	٥٤٦١	١٩٦٢	٦٥٤٠٥
١٩٣٠	٥٩٢٩	١٩٦٣	٧٢٦٨٤
١٩٣١	٥٧٥٠	١٩٦٤	٨٤٢٤٩
١٩٣٢	٦٤٤٦	١٩٦٥	٩٢٣٧٥
١٩٣٣		١٩٦٦	١٠٥٨٨٥
١٩٣٤	٧٥٣٧	١٩٦٧	١٢٩٢٩٨
١٩٣٥	٧٤٨٨	١٩٦٨	١٤١٧٩١
١٩٣٦	٨١٩٨	١٩٦٩	١٦٨٢٣٥
١٩٣٧	١٠١٦٨	١٩٧٠	١٩٩٦٠٠
١٩٣٨	١٠١٩٥	١٩٧١	٢٢٧٠٠٠
١٩٣٩	٩٥٨٣	١٩٧٢	٢٥١٩٠٠
١٩٤٠	٨٦٢٧	١٩٧٣	٢٩٣١٠٠
١٩٤١	٦٦٠٥	١٩٧٤	٣٠١٨٤٠
١٩٤٢	٩٣٩٩	١٩٧٥	٢٦٨٠٠٠
١٩٤٣	٩٧٠٦	١٩٧٦	٢٩٤٠٠٠
١٩٤٤	١٣٢٧٤		

جدول رقم ١٨

الدول التي يصدر اليها النفط الخام والمنتجات النفطية

والنسبة المئوية للكمية المصدرة

البلدان	صادرات النفط الخام						صادرات المنتجات النفطية					
	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
اوربا الغربية	٥٠/٢	٤٢/٢	٤١/٠	٣٠/٤	٢٥/٢	٢٤/٩	٨/٦	١١/٩	٨/٩	٧/٨	٨/٤	٤/٨
اليابان	٢٢/١	٣١/١	٣٧/٤	٤٢/١	٤٦/٩	٤٩/٧	١٧/١	١٤/٧	١٣/٩	١٢/٨	١٥/٩	٢٣/١
آسيا (عدا اليابان)	٨/٢	٩/٣	٩/٢	١٤/٢	١٣/٤	١١/٩	٤٠/٠	٢٨/٥	٤٠/٦	٣٨/٢	٣٨/٣	٢٦/٩
افريقيا	٨/٦	٦/٨	٦/٦	٧/٩	١٠/٩	٩/٩	٢٣/٨	٢٣/٩	٢٧/٧	٢٦/٥	٢٤/٣	٢٤/٠
اميركا الشمالية	٨/٧	٧/٥	٣/٦	٣/٨	٣/٠	٢/٣	٠	٠/٩	٠	١/٠	٠/٩	١/٩
اميركا الجنوبية	٠/٤	٠/٦	٠/٥	٠	٠	٠/١	٠	٠	٠	٢/٠	٠/٩	١/٠
استراليا	١/٨	٢/٥	١/٧	١/٦	٠/٦	٠/٦	٥/٧	٤/٦	٣/٠	٢/٩	٤/٧	٥/٨
بقية المناطق	٠	٠	٠	٠	٠	٠/٦	٤/٨	٥/٥	٥/٩	٨/٨	٦/٦	١٢/٥
	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم ١٩

استهلاك الغاز في ايران ، وصادرات الغاز الايراني

للاتحاد السوفياتي ١٩٧٠ - ١٩٧٨

(مليار متر مكعب)

لسنوات	الصادرات الى الاتحاد السوفياتي	الاستهلاك الداخلي من الغاز
١٩٧٠	٦	٢
١٩٧١	٧	٢/٧
١٩٧٢	٨	٣/٥
١٩٧٣	٩	٤/١
١٩٧٤	١٠	٤/٥
١٩٧٥	١٠	٥
١٩٧٦	١٠	٥/٤
١٩٧٧	١٠	٥/٩
١٩٧٨	١٠	٦/٤

جدول رقم ٢٠

الاستثمارات في صناعة النفط الايراني

١٩٠١ - ١٩٥١

السنوات	المبالغ بالليرة الاسترلينية
١٩٠١ – ١٩٠٤	٤٠٠٠٠٠
١٩٠٥ – ١٩٣٣	٢١٥٠٠٠٠٠
١٩٣٤ – ١٩٣٩	–
١٩٤٠	٦٥١٠٠٠
١٩٤١	٣٦٥٠٠٠
١٩٤٢	٣٧٦٠٠٠
١٩٤٣	٢٦١١٠٠٠
١٩٤٤	٣٥٨٠٠٠٠
١٩٤٥	٤٤٧٥٠٠٠
١٩٤٦	١٠٣٠٠٠٠٠
١٩٤٧	١٢٤٣٠٠٠٠
١٩٤٨	١٦٦٢٠٠٠٠
١٩٤٩	٢٠٦١٠٠٠٠
١٩٥٠	٢٣٣٠٠٠٠٠
١٩٥١	٩٠٠٠٠٠

جدول رقم ٢١

الاستثمارات في صناعة النفط الايراني

١٩٥٤ - ١٩٧٢

(بملايين الدولارات)

السنوات	استثمارات الكونسرسيوم	استثمارات الشركات الأخرى
٥٥ - ١٩٥٤	١ / ٨	
١٩٥٦	٦ / ١٥	
١٩٥٧	٣٦	
١٩٥٨	٣ / ٦٨	
١٩٥٩	٩ / ٦٤	
١٩٦٠	٧ / ٤٤	
١٩٦١	٥ / ٣٦	
١٩٦٢	٦ / ٣٣	٣ / ٢٦
١٩٦٣	٧ / ٥٣	٢٣
١٩٦٤	٤ / ٤٢	٥ / ٢٣
١٩٦٥	٥ / ١٠٢	٣ / ٥٢
١٩٦٦	٦٦	
١٩٦٧	٦ / ٥٨	٦ / ٧٩
١٩٦٨	٤ / ٦٧	٢ / ٢٢
١٩٦٩	٧ / ٩٧	٦ / ٤٤
١٩٧٠	٣ / ٥٨	٨ / ٣١
١٩٧١	٩٣	١ / ٢٦
١٩٧٢	٣ / ٩٠	٧ / ٤٦

جدول رقم ٢٢

القوى البشرية في خدمة النفط

(الأيدي العاملة المستخدمة في صناعة النفط الايراني ـ التنقيب والاستخراج والتصفية والادارة المركزية)

السنوات	الموظفون الايرانيون	الموظفون الأجانب: موظفون رسميون	الموظفون الأجانب: موظفون متعاقدون	العمال	المجموع
١٩٥٥	٥٦٨٢	٣٣٩	٤٩	٤٢٣٣٧	٤٨٤٠٧
١٩٥٦	٥٧٢١	٥٠٥	١٢٥	٤١٧٥٢	٤٨١٠٣
١٩٥٧	٦٠٦٠	٥٨٩	١٢٣	٤١١٠٩	٤٧٨٧٧
١٩٥٨	٦١٠٩	٦٦٣	٢٥٦	٣٩٥٦٠	٤٦٥٨٨
١٩٥٩	٥٩٩٣	٧٨٩	٦٢٩	٣٧٩٠٢	٤٥٣١٣
١٩٦٠	٥٨٩٠	٨٦٣	٣١٠	٣٦٥٧٤	٤٣٦٧٣
١٩٦١	٦٦٢١	٧٩٣	٣٣٨	٣١٥٧٦	٣٩٣٢٨
١٩٦٢	٦٩٧٠	٦٤٠	٣٦٥	٢٥٧٧٧	٣٣٧٥٢
١٩٦٣	٦٦٦٨	٤٩٤	٣٠٣	٢٤٢٠٦	٣١٦٧١
١٩٦٤	٦٦٢٣	٣٩٤	٢٧٩	٢٣٦٩٣	٣٠٩٩٢
١٩٦٥	٦٦٦٠	٣٧٢	٤١٦	٢٢٦٣٢	٣٠٠٨٠
١٩٦٦	٦٤٧١	٣٥٣	٥٢٠	٢١٤٧٦	٢٨٨٢٠
١٩٦٧	٦٢٣٦	٣٢٨	٢٨١	١٩٠٠٠	٢٥٨٤٥
١٩٧٠(*)	٣٥١٩	؟	؟	٨٩٦٥	
١٩٧٥(**)	١٥٢١٣			٣٧٢٠٣	

* العمال والموظفون العاملون في خدمة الكونسرسيوم دون التفريق بين المستخدمين الأجانب والايرانيين .

** مجموع الموظفين العاملين في اعمال صناعة النفط . إن شركة النفط الايرانية سابقاً كانت تستخدم خمسة آلاف موظف ، أما شركة النفط الوطنية الآن فتستخدم ١٢ ألفاً من الموظفين . هذه الأرقام تعود لعام ١٩٧٥ وهي مأخوذة من مصادر شركة النفط الوطنية .

جدول رقم ٢٣

عائدات النفط الايرانية بين سنوات ١٩١٢ ـ ١٩٥١

(بالليرة الاسترلينية)

السنوات	العائدات بالليرة الاسترلينية	العائدات بالدولار
١٩١٢ ـ ١٩١٩	١٣٢٥٥٥٢	٥٩٢٥٢١٧٤
١٩٢٠ ـ ١٩٣٩	٣٣٥٩٣٢٥٠	١٦٧٢٩٤٤٠٠
١٩٤٠	٤٠٤٣٠٠٠	١٥٦٤٦٤١٠
١٩٤١	٤٠٣٧٠٠٠	١٦٢٢٨٧٤٠
١٩٤٢	٤٠٦٠٠٠٠	١٦٢٤٠٠٠٠
١٩٤٣	٤٠٥٤٠٠٠	١٦٢١٦٠٠٠
١٩٤٤	٤٥٢٤٠٠٠	١٨٠٩٦٠٠٠
١٩٤٥	٥٦٧٨٠٠٠	٢٢٧١٢٠٠٠
١٩٤٦	٧١٨٥٠٠٠	٢٨٧٤٠٠٠٠
١٩٤٧	٧١٠١٢٥١	٢٩٦٠٠٠٠٠
١٩٤٨	١٣٥٤٥٠٠٠	٣٦٩٠٠٠٠٠
١٩٤٩	١٦٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
١٩٥٠	١٦٠٣١٧٣٥	٥٨٩٠٠٠٠٠
١٩٥١	٨٣٠٠٠٠٠	٨/٤٠٠٠٠٠

جدول رقم ٢٤

عائدات النفط الايراني بين سنوات ١٩٥٤ - ١٩٧٤

(مليون دولار)

السنوات	العائدات
١٩٥٤ - ٦٧	٤٥٦٨
١٩٦٨	٩٥٨/٥
١٩٦٩	١٠٩٩
١٩٧٠	١٢٦٨/٤
١٩٧١	٢١١٤/١
١٩٧٢	٢٤٦٠/٩
١٩٧٣	٣٥٠٠
١٩٧٤	٢٠٥٠٠

جدول رقم ٢٥

الفائض النقدي القابل للاستثمار للدول الأعضاء

في الأوبك عام ١٩٧٤

(مليون دولار)

البلدان	الصادرات النفطية (حصة الدولة)	الصادرات غير النفطية	استيرادات فوب (الواصل للميناء)	الفائض النقدي القابل للاستثمار
الجزائر	٣٧٠٠	٣٥٥	٣٧١٠	٤٠٥
الأكوادور	٥٠٠	٤٥٠	٧٩٠	١١٠
اندونيسيا	٣٤٠٠	٢٢٠٠	٣٨٩٠	٢٣٠
ايران	١٨٧٠٠	٨٠٠	٨٠٠٠	١٠٦٨٠
العراق	٥٧٠٠	١٥٠	٣٤٦٠	١٩٧٠
الكويت	٨٠٠٠	٣٩٠	١٤٨٠	٧٣٥٥
ليبيا	٦٢٠٠	٤٠	٣٠٠٠	٢٥٤٠
نيجيريا	٧٦٠٠	٨٥٠	٢٤٩٠	٥٢٢٠
قطر	١٦٠٠	١٠	٢٧٠	١٢٩٠
العربية السعودية	٢٤٦٠٠	٢٥	٣٥٣٠	٢٠٨٠٠
الامارات المتحدة	٦٠٠٠	٢٠	١٦٠٠	٤٣٦٠
فنزويلا	٨/٩٠٠	٣٧٥	٤/٦٦٠	٣/٩٩٥
المجموع	٩٤/٩٠٠	٥/٦٦٥	٣٦/٨٨٠	٥٨/٩٣٥

فـــــــهرس الكتـــــــــــاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المؤلف للطبعة العربية	٤
مقدمة الطبعة الفارسية	١١
هوامش ومصادر المقدمة	٢٧
القسم الأول: دور النفط في الاقتصاد الايراني والاقتصاديات الصناعية	٣٤
الفصل الاول: دور النفط في الاقتصاد الايرانى	٣٦
هوامش ومصادر الفصل الأول من القسم الأول	٦٩
الفصل الثاني: دور النفط في الاقتصاديات الصناعية	٧١
هوامش ومصادر الفصل الثاني من القسم الأول	١٠٠
القسم الثاني: وهم الأسعار النفطية	١٠٥
اعادة تدوير العائدات النفطية	
الفصل الأول: وهم الأسعار النفطية	١٠٦
هوامش ومصادر الفصل الأول من القسم الثاني	١١٨
الفصل الثاني: إعادة تدوير العائدات النفطية	١٢٢
الخلاصة	١٣٦
هوامش ومصادر الخلاصة	١٥٤
الملاحق الاحصائية للكتاب	١٥٧